

الزراعة والأمن الغذائي

في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

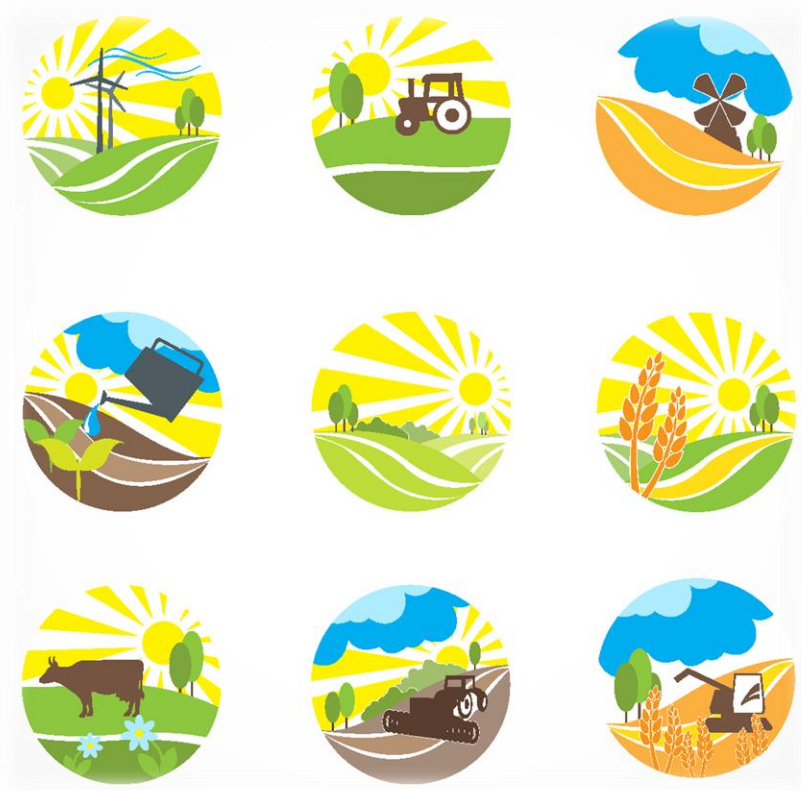
2020



منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية



الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2020



منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية
والتدريب للدول الإسلامية



© أكتوبر 2020 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

+90–312–468 6172

الهاتف

www.sesric.org

الموقع الإلكتروني

pubs@sesric.org

البريد الإلكتروني

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات الضرورية لدائرة النشر بسيسرك.

وتوجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه. وتقع مسؤولية المحتوى والآراء والتأويلات والشروط الواردة في هذا العمل حصرا على عاتق المؤلفين ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار سيسرك أو دوله الأعضاء أو شركائه أو منظمة التعاون الإسلامي جهات مسؤولة عنها.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-625-7162-01-2

تصميم الغلاف: دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

المحتويات

i	المحتويات
iii	المختصرات
iv	توطئة
vi	شكرو تقدير
vii	ملخص
1	1. الموارد الزراعية
2	1.1 السكان الزراعيون واستعمال الأراضي
4	2.1 موارد المياه والري
12	3.1 الأسمدة والمكننة
13	2. الإنتاج الزراعي
14	1.2 الإنتاج الزراعي
16	2.2 إنتاج السلع الزراعية الرئيسية
21	3.2 المواشي ومصائد الأسماك
24	3. التجارة الزراعية
25	1.3 الاتجاهات الخاصة بالصادرات والواردات
28	2.3 الأهمية الاقتصادية
31	3.3 تركيبة السلع
33	4.3 التجارة في المنتجات الزراعية فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي
36	4. الأمن الغذائي
37	1.4 نظرة شاملة
42	2.4 توافر الغذاء
43	3.4 الحصول على الغذاء والقدرة على تحمل التكاليف
45	4.4 الاستقرار الغذائي
47	5.4 استخدام الغذاء



55	التحديات والآفاق	5
56	إدارة الموارد الزراعية	1.5
58	تحسين البنية التحتية الزراعية	2.5
62	نقص المغذيات الدقيقة	3.5
64	تغير المناخ والتنمية الزراعية	4.5
66	أثار كوفيد-19 على الزراعة والأمن الغذائي	6
68	جانب الطلب وجانب العرض	1.6
70	إجراءات السياسات العامة المتخذة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	2.6
73	ملاحظات ختامية واقتراحات سياسية	7
80	المراجع	
85	الملحقات	



المختصرات

لجنة منظمة التعاون الإسلامي الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري	COMCEC
مرض فيروس كورونا الذي ظهر في 2019	COVID-19
أوروبا وآسيا الوسطى	ECA
شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية	ESALA
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	FAO
مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي	FIES
مؤشر الأمن الغذائي العالمي	GFSI
غازات الدفيئة	GHG
مؤشر الجوع العالمي	GHI
مؤشر الجوع المستتر	HHI
تكنولوجيات المعلومات والاتصالات	ICT
المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي	IOFS
البنك الإسلامي للتنمية	IsDB
البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي	LIFDC
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
منظمة التعاون الإسلامي	OIC
انتشار نقص التغذية	PoU
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	PPP
مؤشر الوصول للمرافق في المناطق الريفية	RAI
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية	SESRIC
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	SSA
إجمالي موارد المياه المتجددة	TRWR
الأمم المتحدة	UN
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	WASH
منظمة الصحة العالمية	WHO



توطئة

يساهم قطاع الزراعة بدور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كما في باقي بلدان العالم من خلال توفيره لفرص العمل وسبل العيش لملايين الأشخاص، لا سيما الذين يعيشون في المجالات الريفية. ويسرني في هذا السياق أن أقدم بين يدي القارئ الكريم إصدار عام 2020 لتقرير سيسرك حول الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويستعرض التقرير الوضع الأخير لهذا القطاع المهم والمعوقات والتحديات التي تشوبه، فضلا عن الأمن الغذائي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال النظر في مجموعة من أحدث الإحصاءات ذات الصلة بالمجال. كما يتضمن التقرير فصلا مخصصا للتطرق لتداعيات تفشي وباء كوفيد-19 على الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تزخر مجموعة بلدان المنظمة بموارد زراعية غنية مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة والموارد البشرية وتستأثر بحصة لا يستهان بها من الإنتاج الزراعي والتجارة في منتجات الزراعة على الصعيد العالمي. وتشير أحدث الإحصاءات إلى أنه اعتبارا من عام 2010 تحسن أداء بلدان المنظمة بصورة كبيرة على مؤشر إجمالي الإنتاج الزراعي بالمقارنة مع متوسط البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والمتوسط العالمي. كما صنفت نصف بلدان المنظمة ضمن قائمة البلدان العشرين الأكثر إنتاجا للسلع الزراعية الرئيسية في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يشغل قطاع الزراعة أكثر من 20% من القوى العاملة في 36 بلدا عضوا في المنظمة. وهذه النسبة تتجاوز عتبة 50% في 12 بلدا عضوا في المنظمة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. أما بخصوص التجارة، فقد شهدت بلدان المنظمة زيادة مهمة بلغت 30% في إجمالي حجم المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2018.

لكن رغم التمتع بكل هذه الإمكانيات والتقدم المهم المحرز، يبقى مستوى الإنتاجية الزراعية في بلدان المنظمة غير كاف لتوفير الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تسجيل معدل نمو مهم على مستوى مؤشر إجمالي الإنتاج الزراعي في 51 بلدا عضوا في المنظمة، تميز متوسط مؤشر نمو إجمالي الإنتاج الزراعي حسب الفرد في مجموعة بلدان المنظمة بالاستقرار خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2016. كما أن عددا مهما من بلدان المنظمة تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية لتلبية الطلب المحلي. ولهذا الوضع القائم تداعيات اجتماعية واقتصادية وخيمة، لا سيما على بلدان المنظمة الـ 28 المصنفة ضمن البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي (LIFDCs) التي قد تعاني كثيرا جراء أي ارتفاع حاد في الأسعار الدولية للغذاء أو بسبب القيود التجارية، ومن ثم تفاقم الوضع المزري المتعلق بالأمن الغذائي الذي قد يتجلى في زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية.

في الواقع، رغم تسجيل تراجع كبير في مستوى الجوع وسوء التغذية في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال العقود القليلة الماضية، لا يزال هذا المستوى مصدر قلق كبير في بعضها. ويبلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع الشديد وسوء التغذية الحادة ما يناهز 176 مليون شخص، أي ما يعادل



10.5% من إجمالي السكان في بلدان المنظمة. وإلى جانب ذلك، تعاني حاليا العديد من بلدان المنظمة من تهديدات متعددة الأوجه متعلقة بالأمن الغذائي، ومن ذلك النزاعات الداخلية وتفشي الآفات/ الجراد والظروف المناخية القاسية ونزوح السكان وأخيرا وليس آخرا تفشي جائحة كوفيد-19. وهذه التهديدات تعكس مدى حدة الضغط على النظم الغذائية في البلدان الأعضاء في المنظمة وأن الأمر يستلزم تدخلا فوريا لمعالجة الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع.

إن عملية تطوير قطاع الزراعة والنظم الغذائية على أساس الاستدامة في بلدان المنظمة تشوبها العديد من المعوقات المتعلقة بالموارد الزراعية والبنية التحتية والأسواق الدولية للسلع. وتماشيا مع جوهر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 والمبادئ التوجيهية المرتبطة به، يقترح هذا التقرير إجراءات ملموسة متعلقة بالسياسات للنهوض بوضع قطاع الزراعة والأمن الغذائي في بلدان المنظمة، من خلال تعزيز التعاون بين هذه البلدان سعيا نحو اعتماد ممارسات مستدامة لإدارة الموارد الزراعية وتيسير الاستثمار في البنية التحتية وتنفيذ برامج التقوية بالمغذيات الدقيقة لمواجهة إشكالية سوء التغذية.

إن تقرير سيسرك حول الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2020 نتاج للاستثمار الكبير في الوقت والجهد والتفاني من قبل فريق الأبحاث في سيسرك. وهنا أود أن أعرب عن شكري وتقديري لأعضاء فريق الأبحاث على عملهم الدؤوب وإسهاماتهم القيمة، على أمل أن يساهم هذا التقرير في إثراء النقاش المتعلق بالسياسات بخصوص أنجع السبل الممكنة لتجاوز التحديات ذات الصلة بقطاع الزراعة والنهوض به والوضع المتعلق بالأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

نبيل دبور
المدير العام
سيسرك



شكرو وتقدير

أعد هذا التقرير فريق من الباحثين العاملين في سيسرك ترأسه السيد مزهر حسين، مدير دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، وضم كلا من السيد فهمان فتح الرحمن، والسيدة تازين قريشي والسيد جام تنتن. وقد أجري العمل تحت إشراف سعادة السيد نبيل دبور، المدير العام لسييسرك.

وقد اشتغل السيدان فهمان فتح الرحمن ومزهر حسين على إعداد الفصل الأول (الموارد الزراعية) والفصل الثاني (الإنتاج الزراعي) بشكل مشترك. وتولى السيد جام تنتن مهمة إعداد الفصل الثالث (التجارة في المنتجات الزراعية). بينما اشتغلت السيدة تازين قريشي على إعداد الفصل الرابع (الأمن الغذائي). وأعدت السيد فهمان فتح الرحمن الفصلين الخامس (التحديات والآفاق) والسادس (تداعيات كوفيد-19). وتم إعداد الفصل السابع (ملاحظات ختامية ومقترحات متعلقة بالسياسات) بشكل مشترك بين كل أعضاء الفريق. وقدمت السيد تازين قريشي مساعدتها كذلك في التنسيق الشكلي للنص.



ملخص

الموارد الزراعية

تلعب الأنشطة الزراعية دوراً حيوياً في توفير فرص الشغل والإنتاج وتحقيق التنمية في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي. وتشير أحدث الإحصاءات إلى أن بلدان المنظمة تستأثر بأكثر من ربع الأراضي الزراعية في العالم، بمعدل 1.38 مليار هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. ومن حيث السكان الزراعيين، تجاوز عدد العاملين في الأنشطة الزراعية من إجمالي القوى العاملة نسبة 50% في 12 بلداً عضواً في المنظمة في 2019، ومعظمها تقع في أفريقيا جنوب الصحراء. أما في تشاد والنيجر فقد تعدت هذه النسبة عتبة 75%. وفي عام 2018، استأثرت المناطق الريفية في بلدان المنظمة بحصة 49.5% من إجمالي سكان هذه البلدان، بينما بلغت هذه النسبة 48.8% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، و 44.8% كمتوسط عالمي.

أما من حيث الموارد المائية واستخدامها في الأنشطة الزراعية، فقد بلغ متوسط حجم هطول الأمطار السنوي الطويل الأجل 17718 كيلومتر مكعب في بلدان المنظمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و 2017. وهذا يعني أن بلدان المنظمة مجتمعة لم تحظى إلا بنسبة 16.2% من متوسط حجم هطول الأمطار السنوي العالمي. بالنظر إلى مساحة الأراضي الزراعية ومتوسط التساقطات المطرية على مستوى فرادى البلدان، يلاحظ وجود تفاوتات كبيرة بين المناطق الفرعية للمنظمة من حيث توزيع متوسط هطول الأمطار. وخلال الفترة ذاتها، حظيت بلدان المنظمة الواقعة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى بأدنى متوسط سنوي لهطول الأمطار مرجحاً بمساحة الأراضي الزراعية في هذه البلدان، بينما حظيت منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشرق آسيا والمحيط الهادئ بأعلى نسبة من التساقطات.

وبمعدل 8400 كيلومتر مكعب من إجمالي موارد المياه المتجددة سنوياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و 2017، استأثرت بلدان المنظمة مجتمعة بحصة 13.3% من إجمالي موارد المياه المتجددة في العالم. وهناك تقارب كبير بين مجموعات البلدان من حيث بنية إجمالي موارد المياه المتجددة، إذ أن 83.2% من هذه الموارد في العالم تتمثل في مياه سطحية والنسبة المتبقية عبارة عن مياه جوفية. ونفس الأمر ينطبق على بلدان المنظمة، حيث تمثل المياه السطحية نسبة 82% من إجمالي موارد المياه المتجددة بينما النسبة المتبقية عبارة عن مياه جوفية.

وبلغ المتوسط السنوي لنسبة تبعية مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي للبلدان المجاورة لها 32.5% من حيث إجمالي إمدادات المياه خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و 2017. وتعدت هذه النسبة في بعض بلدان المنظمة عتبة 50%. وبحكم النمو السكاني السريع في العديد من بلدان المنظمة، فهي لا تزال تواجه تحديات عويصة متعلقة بتلبية الطلب المتزايد على المياه، لا سيما على مستوى قطاع الزراعة. ومن أصل المتوسط السنوي لسحب المياه في البلدان البالغ 933 كيلومتر مكعب، يستأثر قطاع الزراعة لوحده بحصة 785 كيلومتر مكعب، وهو ما يمثل نسبة 84% من إجمالي المياه المسحوبة.



تلعب الأجزاء الخاضعة للري من الأراضي الصالحة للزراعة دورا مهما في الإنتاج الزراعي في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، خاصة تلك التي تعاني من إشكالية ندرة المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لذلك لا شك أن للزراعة المعتمدة على الري ولاستخدام أنظمة وتقنيات الري الفعالة دور مفصلي في تحقيق التنمية الزراعية وإنتاج الغذاء في هذه البلدان. وفي هذا الصدد، تشير البيانات المتاحة بشأن تقنيات الري المستخدمة في بلدان المنظمة إلى أن الري السطحي، وهو من الأساليب التقليدية وفي نفس الوقت من أقلها اقتصادا في استهلاك المياه، هو إلى حد بعيد التقنية الأكثر شيوعا، إذ تمارس في 82.1% من إجمالي مساحات الأراضي المجهزة للري، بينما يبلغ هذا الرقم في البلدان النامية الأخرى نسبة 89.3%. وبلغت هذه النسبة أكثر من 50% في 38 بلدا عضوا في المنظمة، و 17 من هذه البلدان لا تزال تعتمد أسلوب الري السطحي فقط. ونتيجة لذلك، تهدر كميات ضخمة من المياه المخصصة للري في هذه البلدان في المزارع إما عن طريق التسرب العميق أو الجريان السطحي للمياه.

وبخصوص الأسمدة والمكثنة، فقد ارتفع متوسط استخدام الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 69.7 كيلوغرام عام 2007 إلى 85.9 كيلوغرام عام 2017. مع ذلك يبقى هذا المستوى لاستخدام الأسمدة في بلدان المنظمة غير كاف، خاصة عند إجراء مقارنة مع المتوسط العالمي ومتوسط باقي البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. كما أن مستوى المكثنة الزراعية لا يزال متدنيا في بلدان المنظمة بالنظر للعدد القليل لإجمالي الجرارات المستخدمة في كل 1000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، بحيث أصبح العدد 8.0 عام 2007-09 بدل 11.9 المسجل عام 2000-02.

الإنتاج الزراعي

رغم كون الزراعة من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ومعلوم أنها تلعب دورا محوريا في اقتصادات البلدان النامية، إلا أن هذه الخاصية لا تبدو جلية في حالة مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد تراجعت حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة تدريجيا من نسبة 11.3% المسجلة عام 2000 إلى 9.8% عام 2018. ويرجع ذلك جزئيا لتحولات هيكلية محددة وعدم استقرار الأسواق الزراعية والضغوط البيئية واستنزاف/ تدهور الأراضي والموارد المائية.

وبخصوص مؤشر الإنتاج الزراعي لمنظمة الأغذية والزراعة، فقد سجلت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2016 أداء يقارب الأداء المسجل على مستوى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وكذلك على المستوى العالمي، وأداء أفضل بكثير عند المقارنة مع أداء البلدان المتقدمة. لكن لحدود عام 2016، كان ثمة 16 بلدا عضوا في المنظمة لم يرق معدلها على مؤشر الإنتاج الزراعي لمتوسط المعدل العالمي البالغ 118.7.

وبالإضافة إلى ذلك، سجلت بلدان المنظمة خلال العقد المنصرم مستويات غير مستحسنة من حيث إنتاج السلع الرئيسية. فعلى سبيل المثال، استأثرت بلدان المنظمة عام 2018 بحصة 12.7% من إجمالي الإنتاج العالمي للحبوب، و 15.1% من الإنتاج العالمي للفواكه، و 9.5% من إجمالي الإنتاج العالمي للخضر، و فقط



8.0% من الإنتاج العالمي للحوم. لكن من حيث حجم إنتاج السلع الزراعية الرئيسية، فقد سجلت بلدان المنظمة أعلى الحصص على الصعيد العالمي في إجمالي إنتاج زيت النخيل (87%) والكاكاو (64%) والدخن (44%) والمنهوت (كسافا) (37%) الذرة البيضاء (السرغوم) (37%).

وعلى امتداد السنوات، شهدت كذلك مجموعة بلدان المنظمة زيادة كبيرة في معدلات إنتاج المنتجات الحيوانية. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2018 سجلت بلدان المنظمة زيادة في معدل إنتاج اللحوم بنسبة 85.4% (من معدل 18.7 إلى 34.6 مليون طن) وإنتاج الحليب بنسبة 68.9% (من 82.2 إلى 138.8 مليون طن) وإنتاج البيض بنسبة 97.8% (من 5.2 إلى 10.3 مليون طن). كما تحسنت أيضا حصتها من إجمالي الإنتاج العالمي للمواشي وبلغت 12.9% عام 2018 مقارنة بمعدل 11.0% المسجل عام 2000.

وبمعدل نمو مستدام في إنتاج الأسماك ومع تحسن أداء قنوات التوزيع، شهد الإنتاج العالمي لمصائد الأسماك نموا كبيرا خلال العقد المنصرم بمعدل نمو سنوي مركب يقدر بنسبة 2.2% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2017. كما حقق معدل إنتاج مصائد الأسماك الداخلية نموا على الصعيد العالمي بانتقاله من 28.8 إلى 62.8 مليون طن، بينما حافظ الإنتاج البحري نوعا ما على استقراره (أي 144.2 مليون طن عام 2017 مقابل 110.9 عام 2000). وسجلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بدورها تحسنا في حصتها من الإنتاج العالمي لمصائد الأسماك الداخلية، وذلك من نسبة 13.9% المسجلة عام 2000 إلى 19.4% عام 2017. وثمة كذلك تطور كبير على مستوى الإنتاج البحري، بحيث سجلت بلدان المنظمة خلال نفس الفترة زيادة من 9.6% إلى 19.6% في حصتها الإجمالية من الإنتاج العالمي لمصائد الأسماك البحرية.

التجارة الزراعية

من شأن التجارة في المنتجات الزراعية أن تساهم بشكل كبير في تنمية بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال، على سبيل المثال لا الحصر، تأثيرها على القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والفقر وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. وتتميز بلدان المنظمة بالتنوع من حيث المناخ والجغرافيا وإنتاج السلع الزراعية. ونتيجة لذلك، تصدر وتستورد العديد من هذه البلدان بشكل كبير مختلف المنتجات الزراعية. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2018 حقق إجمالي حجم التجارة في المنتجات الزراعية في بلدان المنظمة نموا بنسبة 30% وبلغت قيمته 371.9 مليار دولار أمريكي في 2018. وبلغت حصة مجموعة بلدان المنظمة في السوق العالمية للتجارة في المنتجات الزراعية 11.8% عام 2018. وخلال الفترة المتراوحة بين 2010 و 2018، حققت التجارة في المنتجات الزراعية فيما بين بلدان المنظمة نموا قدر بنسبة 20% وبلغت قيمتها 120.1 مليار دولار أمريكي عام 2018.

وكل هذه الأرقام تعكس مدى اندماج مجموعة بلدان المنظمة في الأسواق العالمية للتجارة في المنتجات الزراعية. لكن الأداء الراهن لهذه البلدان على مستوى التجارة في المنتجات الزراعية لا يرق للإمكانات التي تتمتع بها هذه البلدان، وذلك راجع لعدد من الأسباب، منها ضعف المكننة في مجال الزراعة وارتفاع تكاليف النقل والارتفاع النسبي لمعدلات التعريفات الجمركية. وفي هذا السياق، يتعين على بلدان المنظمة العمل على



النهوض بمستوى تنافسيتها التجارية من خلال، على سبيل المثال، الاستثمار في المكننة الزراعية. وفي الوقت ذاته، يتعين عليها رفع القيود والحواجز التي تصعب التجارة في المنتجات الزراعية، مثل معدلات الرسوم الجمركية المرتفعة والإجراءات الجمركية التي تتطلب وقتاً طويلاً. كما أن من شأن تطوير سياسات خاصة بالتجارة في المنتجات الزراعية، مع الأخذ بعين الاعتبار تصورات وآراء مختلف الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني، أن يساهم على نحو كبير وفعال في تحديد المجالات ذات الأولوية الوطنية في هذا الصنف من أصناف التجارة في بلدان المنظمة.

الأمن الغذائي

يعتبر القضاء على الجوع وسوء التغذية وتوفير الأمن الغذائي للأسر المعيشية من حقوق الإنسان الأساسية التي تضمها عدد من الاتفاقيات الدولية والأطر المتعلقة بالسياسات، وتشدد عليها بكل وضوح أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025. وبحكم أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي موطن لما يناهز 175.98 مليون شخص يعانون من نقص التغذية، فإن تحدي الأمن الغذائي في هذه البلدان يكتسي مستوى إضافي من الأهمية لأن له تأثير مباشر على مسارها التنموي سواء على المدى القصير أو البعيد. لكن السياسات والبرامج التي تروم ضمان الأمن الغذائي عادة ما تفتشل في تسليط الضوء على مسألة أهمية تكييف التدخلات مع الاحتياجات الوطنية. وعلى غرار التباين القائم على مستوى الدخل والتنمية بين بلدان المنظمة، ثمة أيضاً تباين كبير في مستوى الأمن الغذائي - أو انعدامه - بين البلدان الأعضاء. وذلك راجع لكون الأمن الغذائي يتأثر بصورة مباشرة بعدد من العوامل، ومن بينها، على سبيل المثال لا الحصر، الظروف الاقتصادية الصعبة وضعف أسعار السلع الأساسية وعدم توفر البنية التحتية للملائمة والفقر والصراعات والظروف المناخية السيئة، وانضاف مؤخرًا العامل المتمثل في تفشي جائحة كوفيد-19 التي لم يشهد عصرنا الحديث مثيلاً لها. ومن شأن مثل هذه العوامل أن تؤدي إلى تفاقم وإطالة أمد انعدام الأمن الغذائي المزمّن والمحلّي في جميع أنحاء العالم، وهذا ما يمكن بدوره أن يترتب عنه عواقب وخيمة بخصوص توافر الغذاء والوصول إليه واستقراره واستخدامه.

وبخصوص الإنتاج، تمكن 33 بلداً عضواً في المنظمة من زيادة القيمة الإجمالية للإنتاج (من الناحية النقدية) خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2016. إلا أن بعض بلدان المنظمة، مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت ولبنان وجيبوتي والأردن، واصلت اعتمادها بشكل كبير على واردات الحبوب لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية بين عامي 2015 و 2017. وخلال نفس الفترة، كانت كل من كازاخستان وغيانا وسورينام وباكستان ضمن قائمة بلدان المنظمة المصدرة الصافية للحبوب. ولا تزال مسألة الحصول على الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه في بلدان المنظمة معتمدة بشكل كبير على عوامل مثل دخل الأسر المعيشية والإنفاق وأسعار المواد الغذائية والوصول إلى الأسواق، وهي من العناصر الأساسية التي تمر من خلالها الإمدادات الغذائية وترجمتها إلى التمتع بالأمن الغذائي. لكن منذ عام 2017 إلى 2018 تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية في بلدان المنظمة بمقدار 318.74- دولار أمريكي



(السعر الجاري للدولار الأمريكي). وكانت مجموعة بلدان المنظمة هي الوحيدة التي شهدت هذا التراجع بين عامي 2017 و 2018.

تخلف الصدمات، من قبيل التفاوت في مستويات الانتعاش الاقتصادي والركود الاقتصادي والكوارث الطبيعية ونشوب الصراعات وتفشي الأوبئة وما شابه ذلك، تأثيرا كبيرا على الوضع المتعلق بالأمن الغذائي في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فلا شك أن جائحة كوفيد-19، على سبيل المثال، ستؤثر على ميزان العرض والطلب على الغذاء في جميع أنحاء العالم. فعلى الجاني الخاص بالطلب، قد تجد الأسر المعيشية المنخفضة الدخل صعوبة في الحصول على الغذاء بسبب فقدان الدخل. وعلى نفس المنوال، قد تتلقى البلدان المعتمدة بدرجة كبيرة على استيراد الأغذية صدمات بسبب تباطؤ التجارة الدولية وتقلبات أسعار العملات وتقلبات الأسعار. أما من ناحية العرض، فمن شأن القيود المفروضة على التنقل جراء تفشي كوفيد-19 فضلا عن الصدمات المرتبطة بإنتاج وتوزيع المدخلات الوسيطة مثل الأسمدة أن تساهم بدورها في التأثير على عمليتي إنتاج وتوزيع الغذاء. ومن المتوقع أن تؤدي كل هذه الصدمات إلى تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، تتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن جائحة كوفيد-19 قد تساهم في زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بمعدل يتراوح بين 83 و 132 مليون شخص عام 2020.

كان للصددمات ذات الصلة بالأمن الغذائي في الماضي القريب تأثير كبير، أكثر من أي قضية، على البلدان الأعضاء في المنظمة الواقعة في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكان مستوى تقلب الإنتاج الغذائي في كل من كازاخستان (47.4) وتشاد (23.1) وغيانا (22.9) وسوريا (22) وتونس (20.3) أكبر بالمقارنة مع باقي البلدان الأعضاء في المنظمة. ويشير ارتفاع معدل التقلب إلى أن هذه البلدان مرت بزيادة أو انخفاض حاد في الإنتاج الغذائي المحلي خلال عام 2015. وعلى نفس النحو، فإن معدل التقلب في نصيب الفرد من الإمدادات الغذائية (يقاس بالكيلو كالوري للفرد في اليوم) كان متباينا بين بلدان المنظمة عام 2017، وسجلت أعلى معدلات التقلب على مستوى العرض في لبنان (187) والكويت (162) وألبانيا (157) وسيراليون (107) وغيانيا بيساو (104).

لا يزال تحقيق المستوى المرغوب فيه من استخدام الغذاء يشكل عائقا رئيسيا أمام تحقيق التنمية في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فعلى سبيل المثال، رغم تحسن متوسط إمدادات الطاقة الغذائية في 48 بلد عضو في المنظمة بين عامي 2000 و 2017، إلا أن بلدان المنظمة المنخفضة والمتوسطة الدخل، مثل اليمن والصومال وأوغندا وأفغانستان وتشاد، ظلت تعاني من نقص في توفير إمدادات الطاقة الغذائية. كما أثر انعدام الأمن الغذائي بصورة كبيرة على الوضع التغذوي في بلدان المنظمة. فعلى سبيل الذكر، فاقت نسبة الشباب البالغين من العمر 18 عاما فما فوق الذين يعانون من السمنة معدل 17.5% عام 2016، وذلك بسبب انعدام التغذية السليمة. وفي العام ذاته، عانى أكثر من 50% من السكان في بلدان المنظمة من فقر الدم بسبب نقص الحديد الذي يشكل مخاطر مثل مضاعفات الولادة وزيادة خطر الوفيات النفاسية وضعف النمو البدني والعقلي للطفل. وفي 2019 بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين



يعانون من فرط الوزن في بلدان المنظمة ما يناهز 2%. لكن في نفس الوقت ظل انتشار التقزم والهزال في صفوف الأطفال دون سن الخامسة من العمر بسبب سوء التغذية من القضايا المستعصية بالنسبة لبلدان المنظمة. فعلى سبيل المثال، تحملت بلدان المنظمة عام 2019 ما يناهز 10.3% من العبء العالمي للأطفال الذين يعانون من التقزم وما يقارب 3.1% من العبء العالمي للأطفال الذين يعانون من الهزال. وسجلت منطقتي شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء أعلى مستويات الهزال بمعدل 80.6% من إجمالي الأطفال الذين يعانون منه في بلدان المنظمة. والتغذية السليمة للأطفال تساعد على تحسين فرص بقائهم على قيد الحياة خلال السنوات الأولى من الحياة كما تساهم أيضا في نموهم البدني والمعرفي السليم. فبدون توفر مستويات كافية من الأمن الغذائي، يصبح توفير التغذية السليمة للأطفال عرضة للخطر.

وفي الأخير من المهم الإشارة إلى أن مسألة الأمن الغذائي تعتمد بطبيعتها على توفر مستويات ملائمة من خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. فنقص الاستفادة من خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة وبالمستوى المناسب من الأمور التي تعود بالضرر على الوضع الغذائي للأفراد بسبب المخاطر الصحية المترتبة عن التلوث الناجم عن استخدام المياه غير المعالجة والتخلص من النفايات وخطر العدوى جراء استخدام المياه وتخزينها بطرق غير آمنة، وانتشار الأمراض المعدية بسبب استهلاك المياه غير النظيفة أو التعرض لأنثار النفايات التي يتم التخلص منها بطريقة غير ملائمة. وعلى المستوى العالمي، تحسن بشكل كبير مستوى الوصول لخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية منذ عام 2000. وعلى نفس النحو في البلدان الأعضاء في المنظمة، ارتفعت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل بنسبة 14.8% بين عامي 2000 و 2017، وزاد عدد السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل بنسبة 9.6% خلال نفس الفترة. لكن تماشيا مع الاتجاهات العالمية، تدعم البيانات المتعلقة بالبلدان الأعضاء في المنظمة النتيجة التي مفادها أن الاقتصادات ذات الدخل المنخفض تعاني أكثر من غيرها من غياب خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الملائمة نتيجة نقص الموارد الاقتصادية وضعف البنية التحتية. فعلى سبيل المثال، كان الجزء الأكبر من السكان الذين يستفيدون من خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة وبالمستوى الملائم يعيشون في البلدان الأعضاء الواقعة في أوروبا وأمريكا الوسطى، في حين تركزت أقل نسبة من السكان الذين يستفيدون إما من خدمات الصرف الصحي الأساسية أو خدمات مياه الشرب الأساسية في أفريقيا جنوب الصحراء (الصرف الصحي – 32.4%، مياه الشرب – 64%).



التحديات والأفاق

على الرغم من الحاجة الملحة للتوصل لحل لإشكالية الجوع وسوء التغذية، إلا أن قطاع الزراعة في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا يرقى بعد مستوى الطموحات ولم يوظف بعد ما يتمتع به من إمكانيات على أحسن وجه. لهذا يتعين تنفيذ ممارسات مستدامة في مجال الزراعة للنهوض بمستوى الإنتاجية الزراعية ومن ثم تحسين الوضع المتعلق بانعدام الأمن الغذائي والفقر. وتعد إدارة الموارد الزراعية الحجر الأساس للتوصل لنظام زراعي مستدام إلى جانب النهج الرئيسي المتعلق باستخدام المدخلات الزراعية بكفاءة لتحسين الإنتاجية الزراعية. وفي هذا الصدد، لا تزال الطريقة التي تستخدم بها بلدان منظمة التعاون الإسلامي مدخلاتها الزراعية غير فعالة. فإنتاجية الأراضي والعمالة فيها أقل بنسبتي 14% و 19% على التوالي عن متوسط البلدان النامية. وهذه المشاكل ترتبط بعوامل متقاطعة مثل نقص المدخلات الحديثة وعدم كفاية الأراضي المعروضة في السوق وعدم اعتماد أشكال التمويل الحديث.

ويعد النهوض بالبنية التحتية من المتطلبات الأساسية لتحفيز النمو في قطاع الزراعة وأيضاً لتحقيق التنمية الريفية. فالعديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تفتقر للبنية التحتية اللازمة لدعم قطاع زراعي مستدام. وثمة ثلاثة عناصر رئيسية متعلقة بالبنية التحتية التي يتعين التعامل معها كأولوية، أي الطرق في المناطق الريفية وإمكانية الوصول، والري، والكهرباء. فالطرق في المناطق الريفية مهمة للغاية لتسهيل حركة البضائع والسكان وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في النهوض بمستوى الإنتاجية. وثمة أدلة تشير إلى أن الاستثمار في الطرق الريفية يساهم بشكل كبير أيضاً في تحسين مستوى دخل واستهلاك الأسر المعيشية.

تعد بلدان منظمة التعاون الإسلامي من بين البلدان الأكثر عرضة لنقص المغذيات الدقيقة بسبب ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي. يمكن أن يكون إغناء الطعام هو الحل لحاجة السكان إلى تناول المغذيات الدقيقة في الحالات التي يتعذر فيها الوصول إلى مصادر الغذاء الطبيعية التي تحتوي على مستويات عالية من المغذيات الدقيقة. وقد أحرزت بلدان المنظمة تقدماً فيما يتعلق ببرامج إغناء الأغذية. فالعديد من هذه البلدان تتوفر على لوائح خاصة بإغناء المواد الغذائية. لكن معظمها تركز فقط على معالجة الملح باليود. فما يقارب نصف بلدان المنظمة فقط هي التي فرضت متطلبات لتدعيم الأطعمة غير الملحية (مثل الدقيق أو الزيت أو الأرز) بعدد من المغذيات الدقيقة مثل فيتامين ب12 وفيتامين (د) وحمض الفوليك (ب9) وفيتامين (أ) والحديد والزنك.

ويعد تغير المناخ من التحديات الأخرى الرئيسية في مجال تنمية قطاع الزراعة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي باقي بقاع العالم. فهناك علاقة تأثير وتأثر قائمة بين الزراعة وتغير المناخ. فالأنشطة الزراعية، من جهة، تنتج عنها انبعاثات غازات الدفيئة التي تساهم في تغير المناخ، ومن جهة أخرى، يساهم التغير التدريجي للمناخ في توليد آثار كبيرة على الإنتاج الزراعي. فمن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض الإنتاجية الزراعية بنسبة تتراوح بين 2% و 15% بحلول عام 2050. ومواجهة تحدي تغير المناخ يمر عبر تحقيق الاستدامة على مستوى إنتاج الغذاء من خلال اعتماد ممارسات زراعية "متكيفة مع تغيرات المناخ".



تهدف الزراعة المتكيفة مع تغيرات المناخ بشكل رئيسي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية مع تقليل انبعاثات غازات الدفيئة في الوقت نفسه وزيادة القدرة والمرونة في مواجهة الصدمات المناخية.

تداعيات كوفيد-19

إن جائحة كوفيد-19 والأزمة الاجتماعية الاقتصادية المصاحبة لها تؤثر فعلياً على الوضع المتعلق بالتنمية الغذائية والزراعية على نحو يهدد رفاهية المجتمعات. وحدة المخاطر التي قد تطال الأمن الغذائي في بلد معين قد تختلف حسب درجة الآثار على الإنتاج والاستهلاك. فوفقاً لبعض الدراسات، تواجه البلدان النامية بشكل عام مستويات مخاطر أعلى من حيث الآثار على جانب الطلب. وهذا يعني أن جانب الاستهلاك هو متأثراً بجائحة كوفيد-19 مقارنةً بجانب الإنتاج. والأمر ينطبق أيضاً على بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

إن بلدان المنظمة، لا سيما ذات الدخل المنخفض منها، هي الأكثر عرضة لآثار الجائحة على جانب الطلب، وذلك لكون مستوى ما يناهز 70% من بلدان المنظمة من حيث التأثير على جانب الطلب يتراوح بين متوسط إلى عالٍ. في المقابل، فإن 10% فقط معرضة لمخاطر منخفضة من جانب الطلب. وبشكل عام، من المحتمل أن يؤدي انكماش الاقتصاد والدخل في ظل تدابير مكافحة الجائحة إلى زيادة عدد الفقراء وبالتالي وضع المزيد من الناس في حالة انعدام الأمن الغذائي.





الفصل الأول

1. الموارد الزراعية

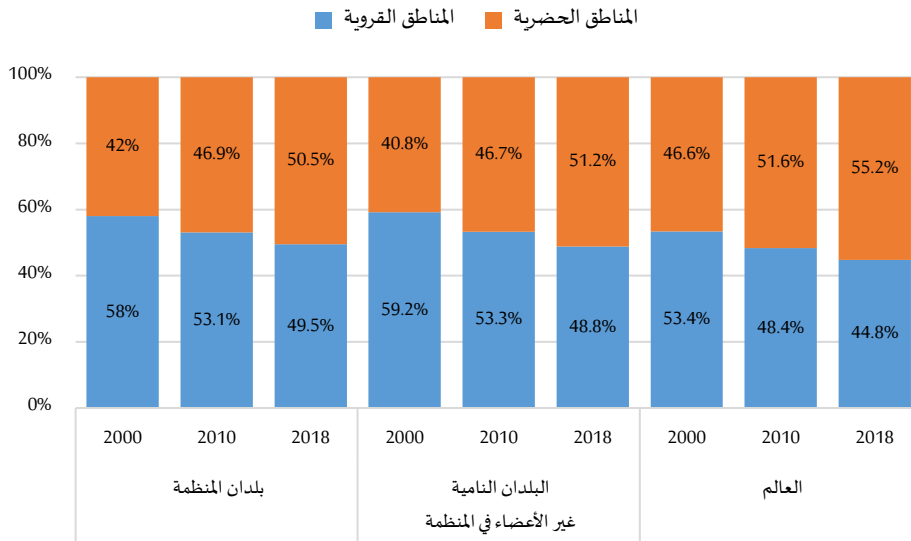


تلعب الأنشطة الزراعية دورا هاما في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي، كما الحال في العديد من البلدان النامية الأخرى، على مستوى العمالة والإنتاج وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبحكم الإمكانيات الزراعية الهائلة التي تتمتع بها بلدان المنظمة، يستعرض هذا الفصل، من خلال منظور مقارن، مؤشرات مختارة بشأن الموارد الزراعية مثل سكان المناطق الريفية واستخدام الأراضي وإدارة الموارد المائية واستخدام الأسمدة في بلدان المنظمة.

1.1 السكان الزراعيون واستعمال الأراضي

استأثرت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2018 بأكثر من ربع الأراضي الزراعية والسكان المزارعين في العالم، بمعدل 1.38 مليار هكتار من الأراضي الزراعية وأكثر من 1.8 مليار من السكان الزراعيين. وفي عام 2018، استأثرت المناطق الريفية في بلدان المنظمة بحصة 49.5% من إجمالي السكان. بينما بلغت هذه النسبة 48.8% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، و 44.8% كمتوسط عالمي (الشكل 1.1).

الشكل 1.1: سكان المناطق الحضرية والقروية (% من إجمالي عدد السكان). 2018-2000

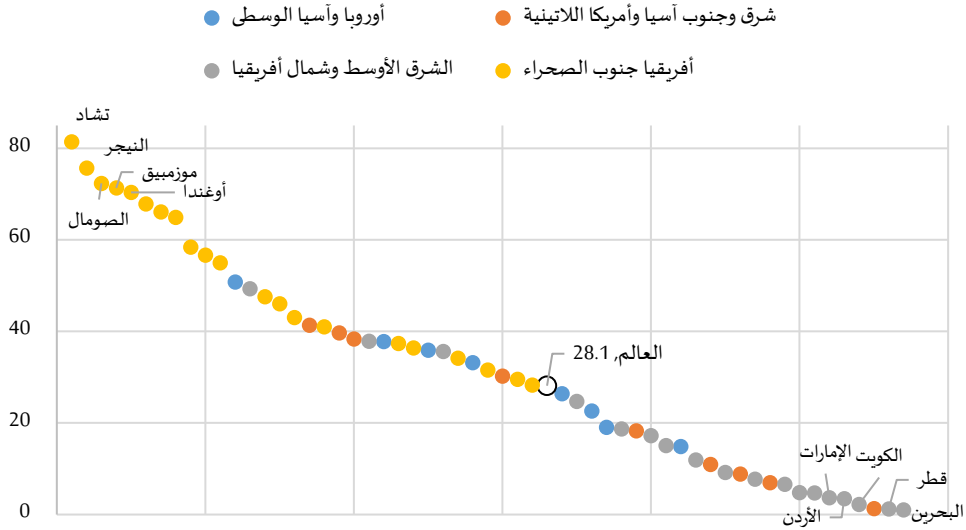


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات شعبة السكان في الأمم المتحدة

ويبرز الشكل 2.1 أن نسبة العاملين في الأنشطة الزراعية في 32 بلدا عضوا في المنظمة تفوق المتوسط العالمي. وبينما تراجعت نسبة العمالة في قطاع الزراعة في معظم بلدان المنظمة خلال العقد الماضي، فقد تجاوزت نسبة العاملين في النشاط الزراعي في 12 بلدا عضوا في المنظمة معدل 50% عام 2019، معظمها تقع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي تشاد والنيجر تعدت هذه النسبة عتبة 75% (الشكل 2.1).



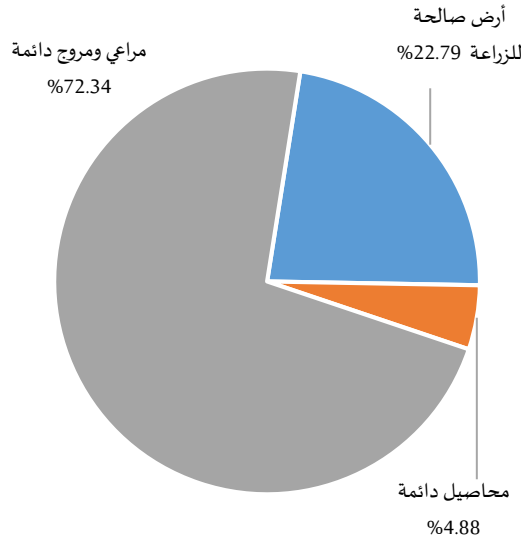
الشكل 2.1: العمالة في قطاع الزراعة. (% من إجمالي العمالة)، 2019



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية

الأراضي الزراعية

الشكل 3.1: بنية الأراضي الزراعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2017



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

يعد الاستخدام الفعال والمنتج للأراضي الزراعية، إلى جانب توفر القوى العاملة الزراعية، من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الزراعية. وفي هذا الصدد، كانت بلدان المنظمة تتمتع في عام 2017 بما يقارب 1.38 مليار هكتار كمساحة إجمالية للأراضي الزراعية، أي ما يعادل 25.7% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في العالم. بالنظر إلى المساحة المزروعة، التي تمثل مجموع الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة، يسجل أن النسبة المئوية لمساحة الأرض المزروعة من إجمالي الأراضي الزراعية في بلدان المنظمة (27.67%) لا تزال دون المتوسط العالمي الذي يزيد عن نسبة 30%.

بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 310 مليون



هكتار فقط عام 2017، أي ما يعادل 22.79% من إجمالي مساحتها الزراعية. تمثل أراضي المحاصيل الدائمة في بلدان المنظمة (67 مليون هكتار) فقط 4.88% من إجمالي مساحة أراضيها الزراعية. وبالمقابل، يظهر الشكل 3.1 أن الجزء الأكبر من مساحة الأراضي الزراعية في بلدان المنظمة (72.34% أو 995 مليون هكتار) عبارة عن مروج ومراعي دائمة تستخدم أساساً لرعي المواشي.

2.1 موارد المياه والري

بحكم أن الجزء الأكبر من موارد المياه في العالم يستخدم لأغراض الزراعة ومع التزايد المتسارع للطلب العالمي على الغذاء، باتت إدارة الموارد المائية من خلال أنظمة وتقنيات الري الفعالة تحظى في الآونة الأخيرة بأهمية كبيرة في مجال التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي. وتعد المياه من الموارد النادرة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة حيث تقع العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما في غرب آسيا والشمال الشرقي لأفريقيا والشرق الأوسط. فمعظم بلدان المنظمة في هذه المناطق تعاني من ضغوط شديدة على الموارد المائية بسبب زيادة الطلب على المياه وقلة توفر الموارد المائية. ومن المتوقع أن تزداد هذه الضغوط في ظل تزايد أعداد السكان والمستوى المتزايد لنصيب الفرد من استخدام المياه. لذلك يعد الاستخدام الفعال للموارد المائية في قطاع الزراعة، من خلال تحسين أنظمة وتقنيات الري، من أبرز المتطلبات وأكثرها إلحاحاً لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في بلدان المنظمة، لا سيما الواقعة منها في المناطق التي تعاني من ندرة المياه.

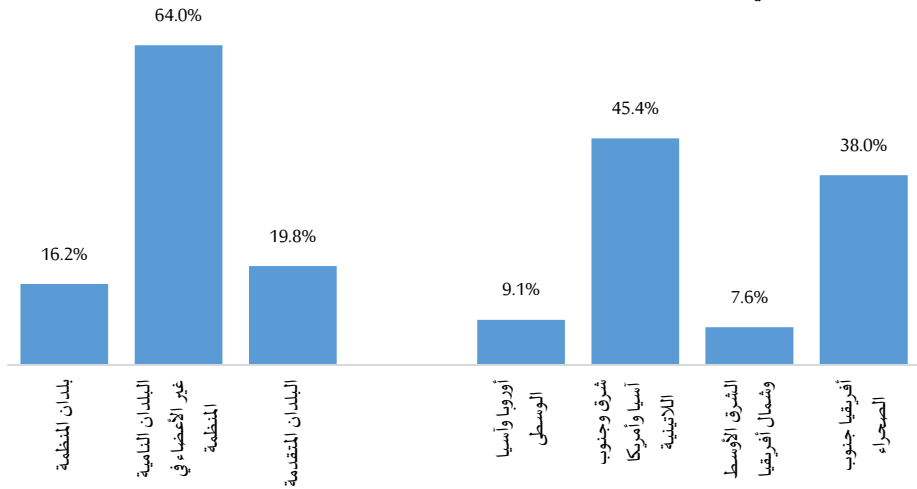
هطول الأمطار حسب العمق

تشير أحدث التقديرات إلى أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي سجلت معدل هطول أمطار يقارب 17705 كيلومتر مكعب عام 2017، وهو ما يعادل نسبة 16.2% من حجم هطول الأمطار السنوي في العالم البالغ 109227 كيلومتر مكعب. وفي ذات الوقت سجلت بلدان المنظمة الواقعة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى أقل معدلات الهطول السنوي للأمطار، بينما سجلت منطقتي شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء أعلى المعدلات ويظهر الشكل 4.1 مقارنة لخصبة المتوسط السنوي لهطول الأمطار في بلدان المنظمة ومجموعات البلدان الأخرى.

بالنظر إلى مساحة الأراضي الزراعية ومتوسط التساقطات المطرية على مستوى فرادى البلدان، يلاحظ وجود تفاوتات كبيرة بين بلدان المنظمة من حيث توزيع متوسط هطول الأمطار. على مستوى فرادى البلدان، تعطي كل من سورينام وبروناي دار السلام وغيانا قائمة بلدان المنظمة من حيث مستوى هطول الأمطار لكل أرض زراعية (الشكل 5.1، يسار). وبالمقابل، سجلت العديد من بلدان المنظمة الواقعة في المناطق القاحلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء أدنى معدلات التساقطات المطرية مرجحة حسب أراضيها الزراعية (الشكل 5.1، يمين).

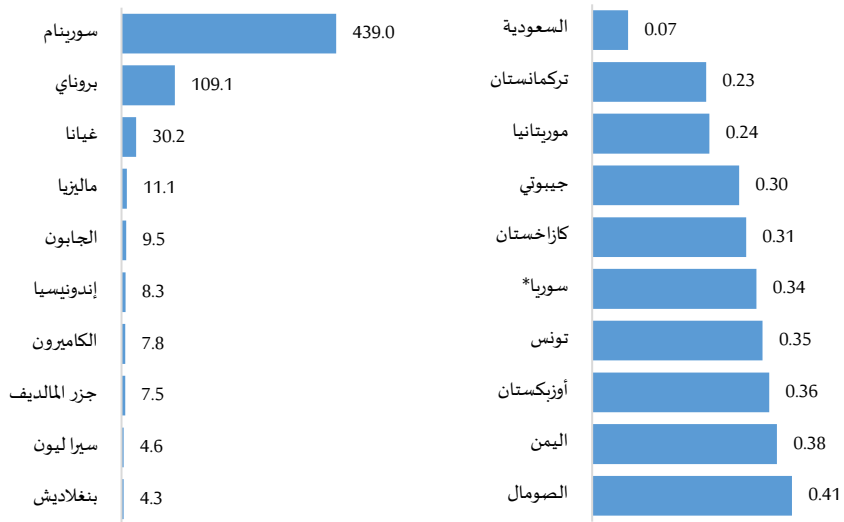


الشكل 4.1: المتوسط السنوي الطويل لهطول الأمطار في العالم (يسار) وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي (يمين)، 2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة على الإنترنت

الشكل 5.1: أعلى (يسار) وأدنى (يمين) متوسط سنوي لهطول الأمطار (متر مكعب) مرجحا حسب الأراضي الزراعية (1000 متر مربع) في أفضل 10 بلدان أعضاء في المنظمة أداء، 2017



المصدر: قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة على الإنترنت* العضوية معلقة.

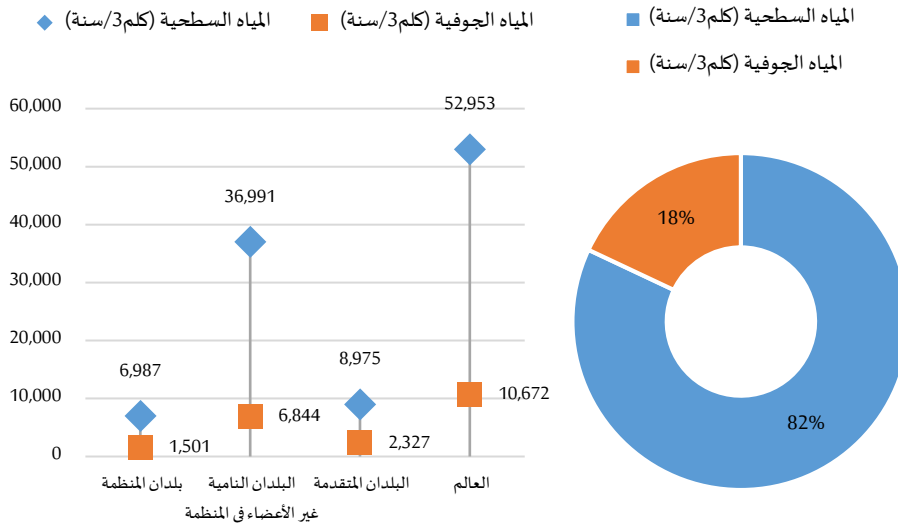


موارد المياه المتجددة

استأثرت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي يبلغ إجمالي موارد المياه المتجددة فيها 7261 كيلومتر مكعب سنويا، بحصة 13.3% من إجمالي موارد المياه المتجددة في العالم البالغ 54737 كيلومتر مكعب عام 2017. وتبقى حصة بلدان المنظمة أقل بالمقارنة مع البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة التي استأثرت بأكثر من ثلثي (69%) إجمالي موارد المياه المتجددة في العالم. وحتى نصيب الفرد من إجمالي موارد المياه المتجددة (4029 متر مكعب/سنة) في بلدان المنظمة أقل بكثير من المستوى المسجل في باقي البلدان النامية (8042 متر مكعب/سنة) عام 2017.

وثمة تقارب كبير بين مجموعات البلدان من حيث بنية إجمالي موارد المياه المتجددة. فكما هو مبين في الشكل 6.1، تمثل 52953 كيلومتر مكعب أو ما يعادل 83% من هذه الموارد في العالم مياه سطحية والنسبة المتبقية عبارة عن مياه جوفية. ونفس الأمر ينطبق على بلدان المنظمة، حيث تمثل المياه السطحية نسبة 82% من إجمالي موارد المياه المتجددة بينما النسبة المتبقية عبارة عن مياه جوفية. ونسبة المياه السطحية أعلى نسبيا في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بمعدل يناهز 84% من إجمالي موارد المياه المتجددة، بينما بلغ أعلى مستوى للمياه الجوفية كنسبة مئوية من موارد المياه المتجددة في البلدان المتقدمة نسبة 21% (الشكل 6.1).

الشكل 6.1: بنية الموارد المائية المتجددة في العالم (يسار) وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي (يمين)،

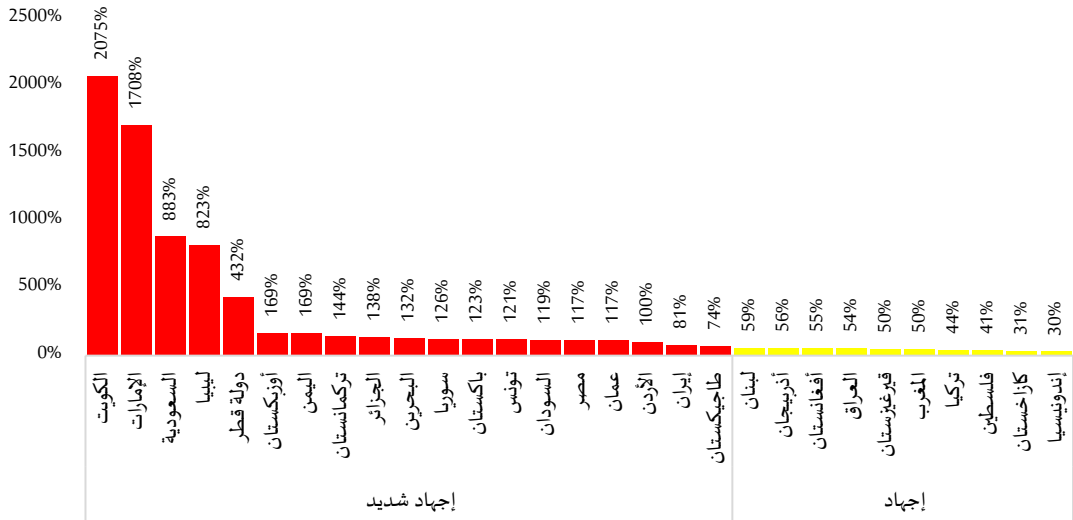


الإجهاد المائي

يقيس مستوى الإجهاد المائي نسبة سحب المياه من قبل جميع القطاعات بالمقارنة مع الموارد المائية المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار كذلك الاحتياجات المائية للحفاظ على البيئة الطبيعية. ويوفر هذا المؤشر معلومات عما إذا كانت المياه كافية لأغراض الاستهلاك البيئي واستهلاك المجتمع ككل، وهذا ما يساعد على تحديد طبيعة الوضع المتعلق بالأمن المائي في بلد أو منطقة معينة. وارتفاع مستوى الإجهاد المائي لا يساهم فقط في إعاقة استدامة البيئة الطبيعية، بل قد يترتب عنه تداعيات تلحق أضراراً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي، وذلك بسبب التنافس في استخدام المياه. ويعتمد هذا المؤشر لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المقصد 4.6 من أهداف التنمية المستدامة¹.

قدر مستوى الإجهاد المائي على مستوى العالم خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2017 بنسبة 19%. ووفقاً لهذا المؤشر فإن البلد يكون في بداية الإجهاد المائي إذا سجل مستوى 25%، بينما إذا فاق هذا المستوى معدل 70% فذلك يعني أن البلد يعاني من الإجهاد الشديد (UN Water, 2018). ومجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تعاني من مستوى إجهاد مائي متوسطه 33%. أما على مستوى فرادى البلدان، يعاني 29 بلداً عضواً في المنظمة من الإجهاد المائي، 19 منها معرضة لمستوى مقلق من الإجهاد المائي يتراوح بين 30% في إندونيسيا و 2075% في الكويت (الشكل 7.1). وتقع معظم هذه البلدان في المناطق القاحلة وشبه القاحلة التي تتميز بضعف وندرة الموارد المائية.

الشكل 7.1: مستوى الإجهاد المائي (%)، 2017-2000



المصدر: قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة على الإنترنت.

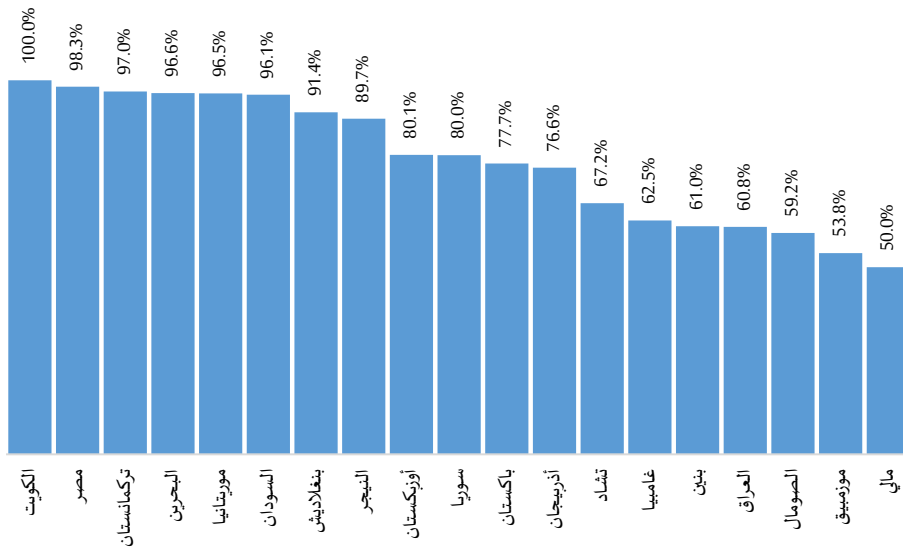
¹ المقصد 4.6 من أهداف التنمية المستدامة: زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات وزيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030.



التبعية المائية

يشير مصطلح نسبة التبعية بشأن الموارد المائية إلى المدى الذي يعتمد فيه بلد معين على البلدان المجاورة لتلبية الاحتياجات من المياه. وسجل عام 2017 اعتماد بلدان منظمة التعاون الإسلامي على البلدان المجاورة لتلبية إجمالي احتياجاتها المائية بنسبة 29.8%. وبلغت النسبة في هذه البلدان معدلاً أعلى من متوسط البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (24.6%) والمتوسط العالمي (22.2%). ويعرض الشكل 8.1 بلدان المنظمة الـ 19 التي تسجل نسبة 50% أو أكثر من حيث التبعية المائية. وسجلت بلدان المنظمة الواقعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالخصوص، أعلى نسب التبعية بشأن الموارد المائية في 2017.

الشكل 8.1: نسبة التبعية للموارد الخارجية، 2017

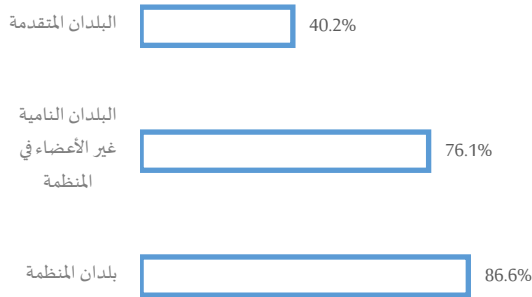


المصدر: قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة على الإنترنت.

وأكثر بلدان المنظمة تبعية للموارد الخارجية هي دولة الكويت بنسبة 100% تليها مصر (98.3%) وتركمانستان (97.0%) والبحرين (96.6%) وموريتانيا (96.5%) ثم السودان (96.1%). وتعتمد معظم هذه البلدان الأعضاء على ثمانية أحواض نهريّة دولية رئيسية: أحواض النيل والنيجر والسنغال وبحيرة تشاد ونهر ليمبوبو في المنطقة الأفريقية، وحوض نهري دجلة والفرات وحوض بحر آرال (نهري أمو داريا وسير داريا) وحوض نهر الغانج في المنطقة الآسيوية. فعلى سبيل المثال، تعتمد الكويت والبحرين بشكل كبير على المياه الجوفية المتدفقة من المملكة العربية السعودية، بينما تعتمد مصر على نهر النيل المتدفق من إثيوبيا، وموريتانيا على نهر السنغال، وتركمانستان على نهري أمو داريا وسير داريا.

سحب المياه للأغراض الزراعية

الشكل 9.1: حصة قطاع الزراعة من إجمالي سحب المياه،
2017-2000

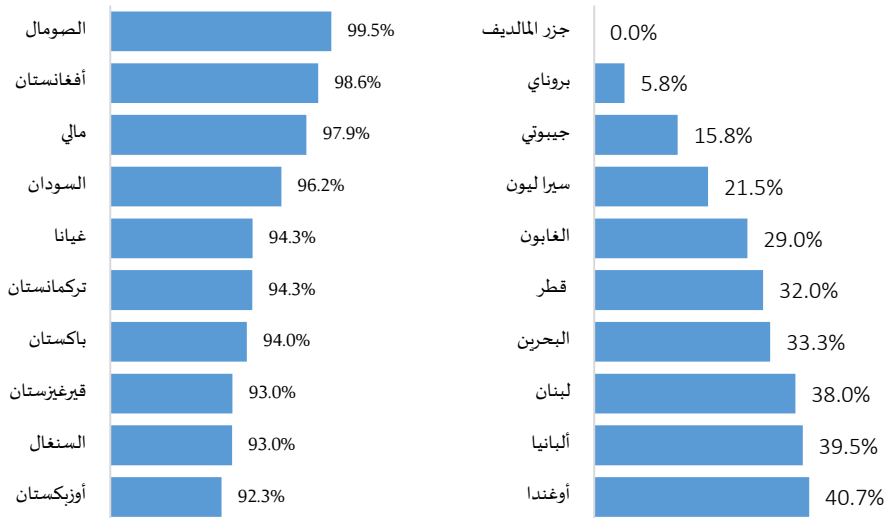


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة على الإنترنت

بحكم النمو السكاني السريع في العديد من بلدان المنظمة، فهي لا تزال تواجه تحديات عويصة متعلقة بتلبية الطلب المتزايد على المياه، لا سيما على مستوى قطاع الزراعة. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2017، بلغ إجمالي معدل سحب المياه في بلدان المنظمة 1030 كيلومتر مكعب، وما يقارب 892 كيلومتر مكعب منها استخدمت في قطاع الزراعة، وهو ما يمثل نسبة 86.6% من إجمالي المياه المسحوبة (الشكل 9.1).

وكما هو مبين في الشكل 10.1، ثمة تباين كبير فيما بين بلدان المنظمة من حيث توزيع سحب المياه للأغراض الزراعية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى مستوى توافر موارد المياه المتجددة والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وهما عاملان يحددان حجم المياه التي تستخدم في القطاع الزراعي مقارنة بمستوى سحب المياه للأغراض الاستخدامات الصناعية واستخدام البلديات.

الشكل 10.1: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى (يسار) وأدنى (يمين) معدلات سحب المياه لأغراض الزراعة كنسبة مئوية من إجمالي سحب المياه، 2017-2000



المصدر: قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة على الإنترنت.

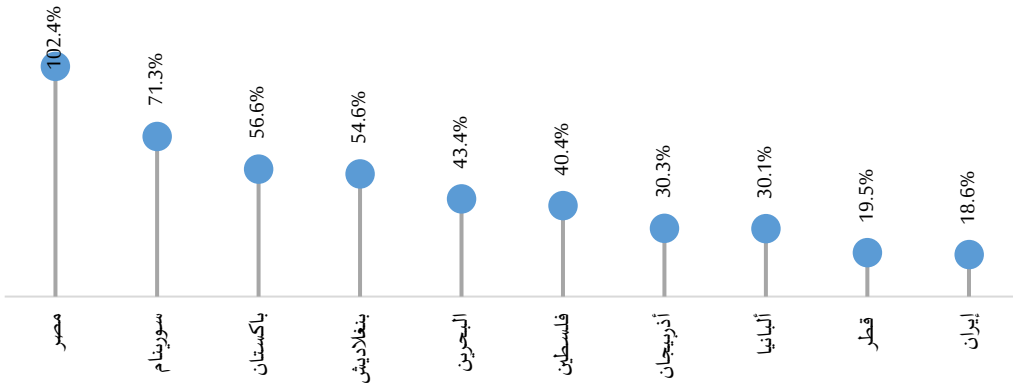


الري

يستخدم الجزء الأكبر من المياه المسحوبة لأغراض الزراعة في الري. وتشير مصطلحات "مساحة مجهزة للري، ومساحة للري، مساحة خاضعة للري" جميعها لمساحات الأراضي المجهزة بمعدات لتوفير المياه للمحاصيل الزراعية، ولا يدخل في ذلك مياه التساقطات المطرية. ووفقاً لهذا التعريف، يبلغ إجمالي المساحة الزراعية المجهزة للري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 80.2 مليون هكتار، وهو ما يمثل نسبة 5.9% فقط من إجمالي المساحة الزراعية في هذه البلدان، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 6.8%. لكن إجمالي المساحة المجهزة للري في بلدان المنظمة يمثل 26.4% من أراضيها الصالحة للزراعة، وهو معدل أعلى من نظيره في باقي البلدان النامية (26.1%) والمتوسط العالمي (23.9%).

ويسجل على مستوى فرادى البلدان وجود تباين في توزيع مساحات الري بين بلدان المنظمة. فأحدث التقديرات تشير إلى أن 15 بلداً فقط تستأثر بحصة 86.0% من إجمالي مساحة الري في بلدان المنظمة، بمعدل 69 مليون هكتار. وتنفرد باكستان بمساحة ري تبلغ 20.0 مليون هكتار من بين هذه البلدان، وهي بذلك تستأثر لوحدها بحصة 24.9% من إجمالي مساحة الري في بلدان المنظمة. ومن ناحية أخرى، هناك تباين أيضاً في حصص مناطق الري ضمن المناطق الزراعية للبلدان، بحيث تتراوح بين مستويات لا تكاد تذكر (أقل من 0.1%) و 102.4%. وكما هو مبين في الشكل 11.1، فقط تسع بلدان هي التي بلغت حصصها أكثر من 20% من أصل البلدان العشرة الأولى في المنظمة من حيث المساحة المجهزة للري كنسبة مئوية من الأراضي الزراعية.

الشكل 11.1: بلدان منظمة التعاون الإسلامي 10 ذات أكبر حصة من المساحة المجهزة للري كنسبة مئوية من الأراضي الزراعية، 2000-2017



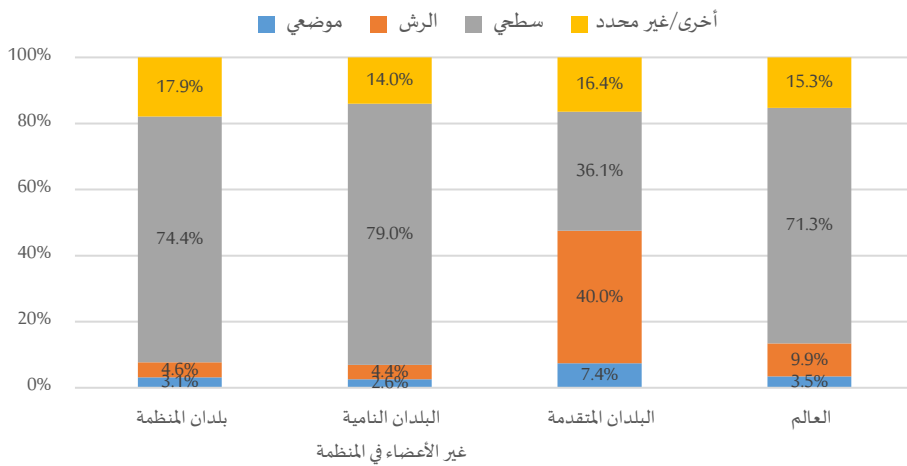
المصدر: قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة على الإنترنت.

تلعب الأجزاء الخاضعة للري من الأراضي الصالحة للزراعة دوراً مهماً في الإنتاج الزراعي في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، خاصة تلك التي تعاني من إشكالية الإجهاد المائي الحاد في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. لذلك لا شك أن للزراعة المعتمدة على الري ولاستخدام أنظمة وتقنيات الري الفعالة دور مهم جداً في تحقيق التنمية الزراعية وإنتاج الغذاء في هذه البلدان. وفي هذا الصدد، تشير البيانات المتاحة بشأن

تقنيات الري المستخدمة في بلدان المنظمة إلى أن الري السطحي، وهو من الأساليب التقليدية وفي نفس الوقت من أقلها اقتصادا في استهلاك المياه، هو إلى حد بعيد التقنية الأكثر شيوعا. وهذا الأسلوب يطبق على 74.4% من إجمالي مساحات الأراضي المجهزة للري، بينما يبلغ هذا الرقم في البلدان النامية الأخرى نسبة 79% (الشكل 12.1). وتتعدى هذه النسبة عتبة 50% في 24 بلدا عضوا في المنظمة، ومن بينها 6 بلدان تعتمد أسلوب الري السطحي فقط دون غيره من الأساليب. ونتيجة لذلك، تهدر كميات كبيرة من المياه المخصصة للري في هذه البلدان في المزارع إما عن طريق التسرب العميق أو الجريان السطحي للمياه.

وفي المقابل، لا تعتمد تقنية الري بالرش سوى في 4.6% من إجمالي المساحة المجهزة للري في بلدان المنظمة (الشكل 12.1). وعلى مستوى فرادى البلدان، تعتمد تقنية الرش، التي تعتبر أكثر توفيراً للمياه بالمقارنة مع الري السطحي، في أكثر من 20% من مساحة الري في سبع بلدان أعضاء في المنظمة، لا سيما في المملكة العربية السعودية (44%) وأذربيجان (42%) والجزائر (31%) ولبنان (31%). بينما لا تكاد تذكر نسبة اعتمادها في 23 من البلدان الأعضاء (أقل من 0.1%). ومن جهة أخرى، تستخدم تقنية الري الموضعي، التي تعد التقنية الأكثر توفيراً للمياه، في 2.3 مليون هكتار من الأراضي، أي ما يعادل فقط 3.1% فقط من إجمالي مساحة الأراضي المجهزة للري في بلدان المنظمة، وهو رقم دون المتوسط العالمي البالغ 3.5%. كما أن هناك تباين بين بلدان المنظمة من حيث مستويات انتشار هذه التقنية، بحيث نجد أن فلسطين والإمارات العربية المتحدة والأردن تسجل مستويات عالية جدا لاستخدام هذه التقنية، بنسب بلغت 83% و 77% و 60% على التوالي. وبالإضافة إلى هذه البلدان الثلاثة، بلغت هذه النسبة أكثر من 20% في أربع بلدان أعضاء في المنظمة فقط، وهي تونس (32%) ولبنان (32%) وعمان (24%) والجزائر (23%). ومن جهة أخرى، بلغت هذه النسبة معدلا لا يكاد يذكر في 26 بلدا عضوا في المنظمة (أقل من 0.1%). وبصورة عامة، ترجح البلدان الواقعة في المناطق القاحلة تطوير تقنيتي الري الموضعي والري بالرش أكثر من غيرهما لتوفير المياه.

الشكل 12.1: أساليب الري منسوبة مئوية من إجمالي المساحات المجهزة للري، 2017-2000



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة على الإنترنت.

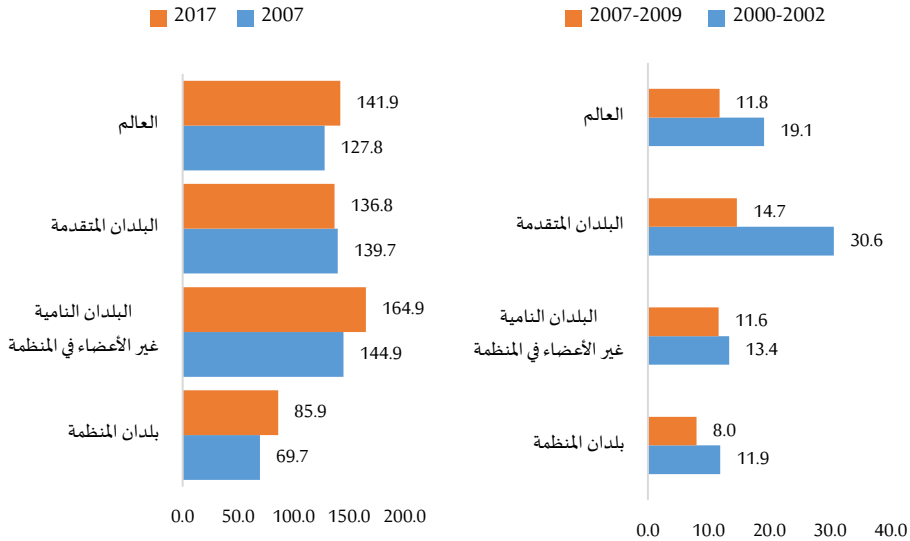


3.1 الأسمدة والمكننة

ارتفع متوسط استخدام الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 69.7 كيلوغرام عام 2007 إلى 85.9 كيلوغرام عام 2017. لكن مع ذلك يبقى هذا المستوى لاستخدام الأسمدة غير كاف، كما هو مبين في الشكل 13.1 (يسار)، خاصة عند مقارنته بالمتوسط العالمي ومتوسط باقي البلدان النامية البالغين 141.9 و 164.9 كيلوغرام على التوالي. بينما استخدمت البلدان المتقدمة ما متوسطه 136.8 كيلوغرام من الأسمدة لكل هكتار عام 2017.

باتت أحدث البيانات المتاحة المتعلقة بالمكننة الزراعية في عداد البيانات القديمة، لذلك يتعين تفسير التقديرات المتاحة بحذر شديد. فالبيانات المتاحة المستمدة من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة تشير إلى أن مستوى المكننة الزراعية لا يزال متدنياً في بلدان المنظمة بالنظر للعدد القليل لإجمالي الجرارات المستخدمة في كل 1000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، بحيث أصبح العدد 8.0 خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007 و 2009 بدل 11.9 المسجل خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2002. ويشير الشكل 13.1 (يمين) إلى أن باقي مجموعات البلدان بدورها شهدت اتجاهاً تنازلياً مماثلاً. ولحدود فترة 2007-2009، بلغ المتوسط العالمي 11.8 ومتوسط باقي البلدان النامية 11.6. وبعبارة أخرى، يعد مستوى استخدام الجرارات في بلدان المنظمة متدنياً بالمقارنة مع متوسط باقي البلدان النامية والمتوسط العالمي. كما أن بلدان المنظمة لا تتمتع بمستوى كاف من المكننة الزراعية مقارنة بمجموعة البلدان المتقدمة حيث حصدت نفس المساحة من الأراضي الصالحة للزراعة باستخدام 14.7 جراراً.

الشكل 13.1: استخدام الأسمدة (يسار) والجرارات (يمين) في العالم



المصدر: حسابات موظف سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.





الفصل الثاني 2. الإنتاج الزراعي



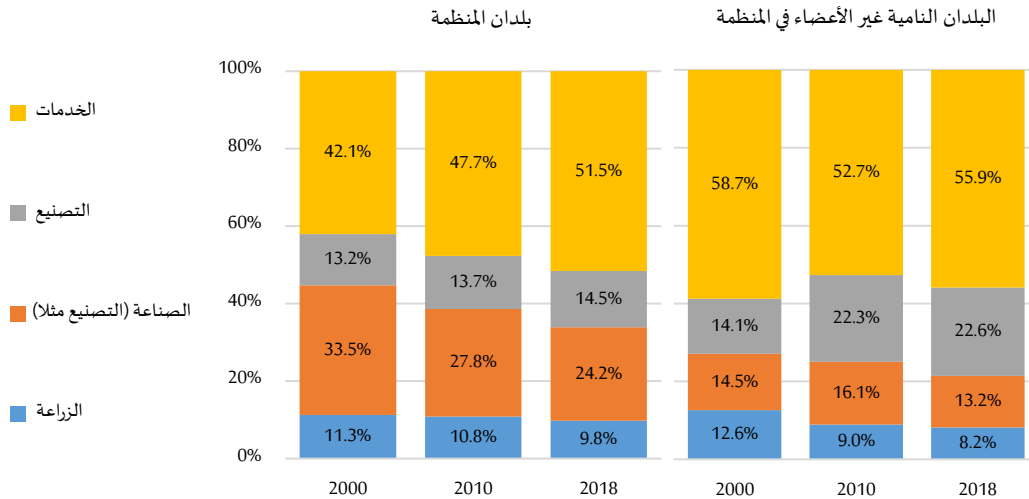
رغم كون الزراعة من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ومعلوم أنها تلعب دورا محوريا في اقتصادات البلدان النامية، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في تراجع مستمر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وباقي بلدان العالم. وبالإضافة إلى ذلك، بالرغم من تمتع البلدان النامية بموارد زراعية مهمة، إلا أن معظمها تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجات سكانها من الغذاء. وفي هذا السياق، يقدم هذا الفصل تحليلا مفصلا بخصوص الإنتاج الزراعي في البلدان الأعضاء في المنظمة من خلال دراسة أحدث الإحصاءات ذات الصلة.

1.2 الإنتاج الزراعي

تراجعت حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة تدريجيا من نسبة 11.3% المسجلة عام 2000 إلى 9.8% عام 2018 (الشكل 1.2). وهذا الاتجاه التنافسي لا يتعارض مع الوضع القائم في باقي البلدان النامية حيث استأثرت الزراعة بحصة 8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018. وبشكل عام، يمكن ربط التراجع النسبي في القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العالم النامي بتحويلات هيكلية محددة وعدم استقرار الأسواق الزراعية والضغوط البيئية واستنزاف/ تدهور الأراضي والموارد المائية.

وعلى مستوى فرادى البلدان، يحظى قطاع الزراعة بأهمية خاصة بالنسبة للعديد من اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2018 شكلت الزراعة أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي في 18 بلدا عضوا في المنظمة (الشكل 2.2). وفي سبع بلدان أعضاء واقعة في منطقة أفريقيا فاقت هذه النسبة معدل 30%

الشكل 1.2: القيمة المضافة لقطاع الزراعة (% من الناتج المحلي الإجمالي)



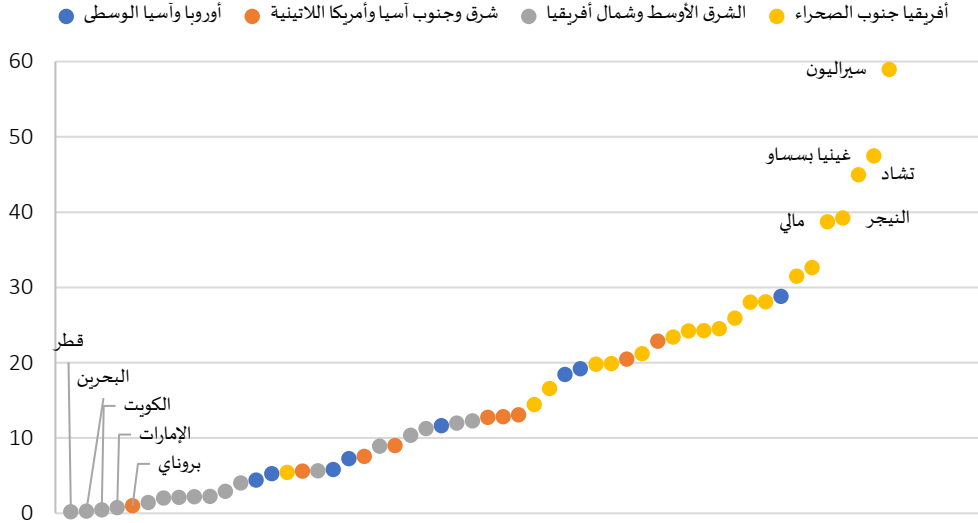
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية للأمم المتحدة.



خلال نفس العام. كما أن هناك 23 بلدا عضوا في المنظمة من وسط وشرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث لا يتعدى معدل مساهمة الأنشطة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 10%.

الشكل 2.2: القيمة المضافة لقطاع الزراعة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (% من الناتج المحلي الإجمالي)،

2018



المصدر: قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية للأمم المتحدة.

وبخصوص مؤشر الإنتاج الزراعي لمنظمة الأغذية والزراعة، فقد سجلت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحسنا في أداؤها خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2016. ومنذ عام 2010 بالخصوص، سجلت بلدان المنظمة أداء أفضل بكثير عند المقارنة مع متوسط أداء البلدان المتقدمة والمتوسط العالمي (الشكل 3.2، يسار). لكن لحدود عام 2016، كان ثمة 24 بلدا عضوا في المنظمة لم يرق معدلها على مؤشر الإنتاج الزراعي لمتوسط المعدل العالمي البالغ 127. ومن جهة أخرى، سجل مؤشر إجمالي الإنتاج تحسنا ملحوظا في بعض بلدان المنظمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2016، وهذه البلدان هي سيراليون بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 10.1%، تليها النيجر (6.4%) والكويت (6.2%) ثم طاجيكستان (6.0%).

أما بخصوص مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الإنتاج الزراعي، فقد سجل متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في بلدان المنظمة زيادة طفيفة خلال الفترة قيد الاستعراض، مقارنة بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والعالم ككل. وخلال فترة 2013-2016 بالخصوص، تفاقم الركود على مستوى نصيب الفرد من الإنتاج، وهذا ما أفضى إلى زيادة الهوة بشكل كبير بين بلدان المنظمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة من حيث نصيب الفرد من الإنتاج (الشكل 3.2، يمين).

وعلى مستوى فرادى البلدان، سجل 37 بلدا عضوا في المنظمة معدل نمو سنوي مركب إيجابي على مستوى نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي خلال فترة 2000-2016. ومن بين هذه البلدان، سجلت سيراليون أعلى

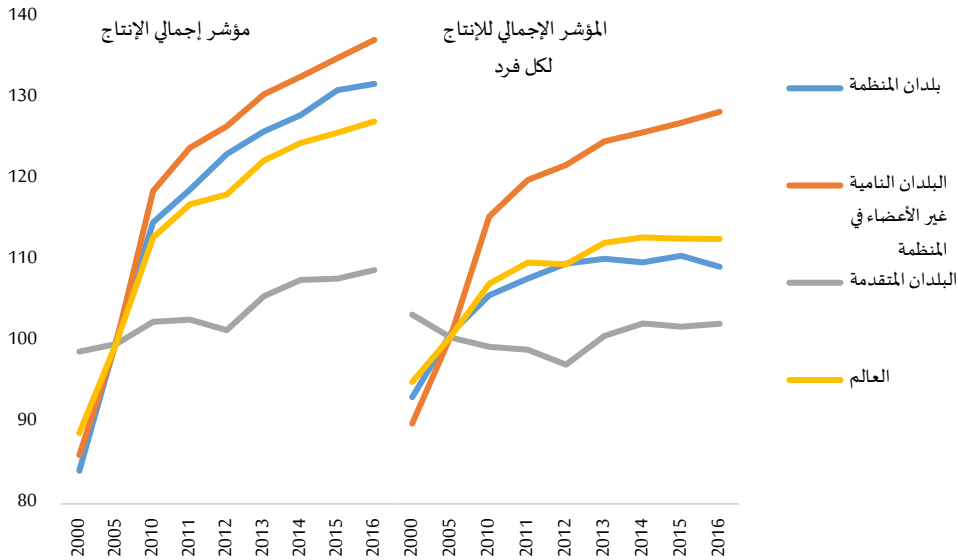


معدل نمو سنوي مركب بلغ 6.8%، تلتها برونائي دار السلام والجزائر (4.0% لكل منهما) وطاجيكستان (3.7%) وألبانيا (3.5%) وأوزبكستان (3.4%) وكازاخستان (3.3%) وأذربيجان (3.1%). لكن 39 بلدا عضوا في المنظمة سجل معدلا أقل من المتوسط العالمي البالغ 112 من حيث مؤشر نصيب الفرد من الإنتاج. وهذا الأداء الضعيف لبلدان المنظمة يوحي بأن معظمها لا تزخر بما يكفي من طاقة إنتاجية لتلبية الطلب المحلي لعدد السكان المتزايد، ومن ثم فهي مجبرة للاعتماد بشكل كبير على استيراد المنتجات الغذائية من الخارج.

2.2 إنتاج السلع الزراعية الرئيسية

شهدت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال العقد الماضي من الزمن اتجاها إيجابيا من حيث

الشكل 3.2: مؤشرات الإنتاج الزراعي (2004=100)، 2000-2016



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

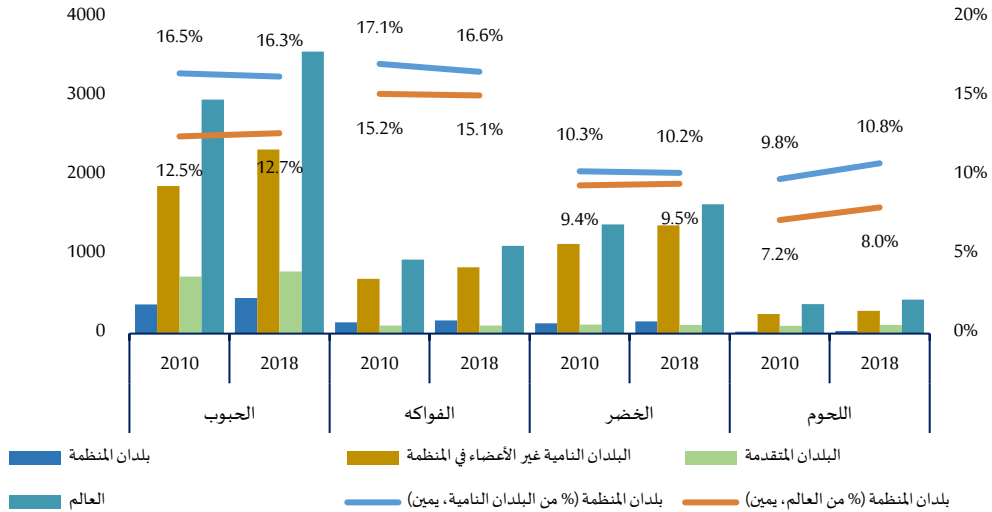
إنتاج السلع الرئيسية. ففي عام 2018 استأثرت بلدان المنظمة بحصة 12.7% من إجمالي إنتاج الحبوب في العالم، وهو ما يمثل تحسنا طفيفا في المستوى بالمقارنة مع مستوى عام 2010 البالغ 12.5% (الشكل 4.2). وهذا ما يعادل حجم إنتاج قدر بـ 352.7 مليون طن عام 2018. وعلى مستوى إنتاج الفواكه، بلغت حصة بلدان المنظمة عام 2018 نسبة 15.1% من الإجمالي العالمي، وذلك بمعدل 167.5 مليون طن، وهو ما يمثل تراجعاً طفيفاً عن معدل 15.2% المسجل عام 2010، وبلغت حصتها التراكمية ضمن البلدان النامية نسبة 16.6% في عام 2018 متراجعة بذلك عن حصة 17.1% المسجلة عام 2010. وبلغ إجمالي إنتاج الخضروات في بلدان المنظمة 155.9 مليون طن عام 2018. وبذلك ارتفعت حصتها من إجمالي الإنتاج العالمي للخضروات من 9.4% المسجلة عام 2010 إلى 9.5% في 2018، بينما تراجع حصتها ضمن نطاق إنتاج البلدان النامية من 10.3% المسجلة عام 2010 إلى 10.2% عام 2018. أما بخصوص إنتاج اللحوم، سجلت بلدان المنظمة



تحسنا في حصصها من إجمالي الإنتاج العالمي وإنتاج البلدان النامية، فقد بلغت حصتها عام 2018 نسبة 8.0% و 10.8% على التوالي، أي بمعدل 34.6 مليون طن.

ويلاحظ أيضا أن إجمالي الإنتاج الزراعي لبلدان المنظمة مقتصر إلى حد كبير على عدد قليل من البلدان الأعضاء. وكما يعرض الشكل 5.2، استأثرت البلدان العشر الأكثر إنتاجا بأكثر من 80% من الحبوب و 85%

الشكل 4.2: إنتاج السلع الزراعية الرئيسية (مليون طن)



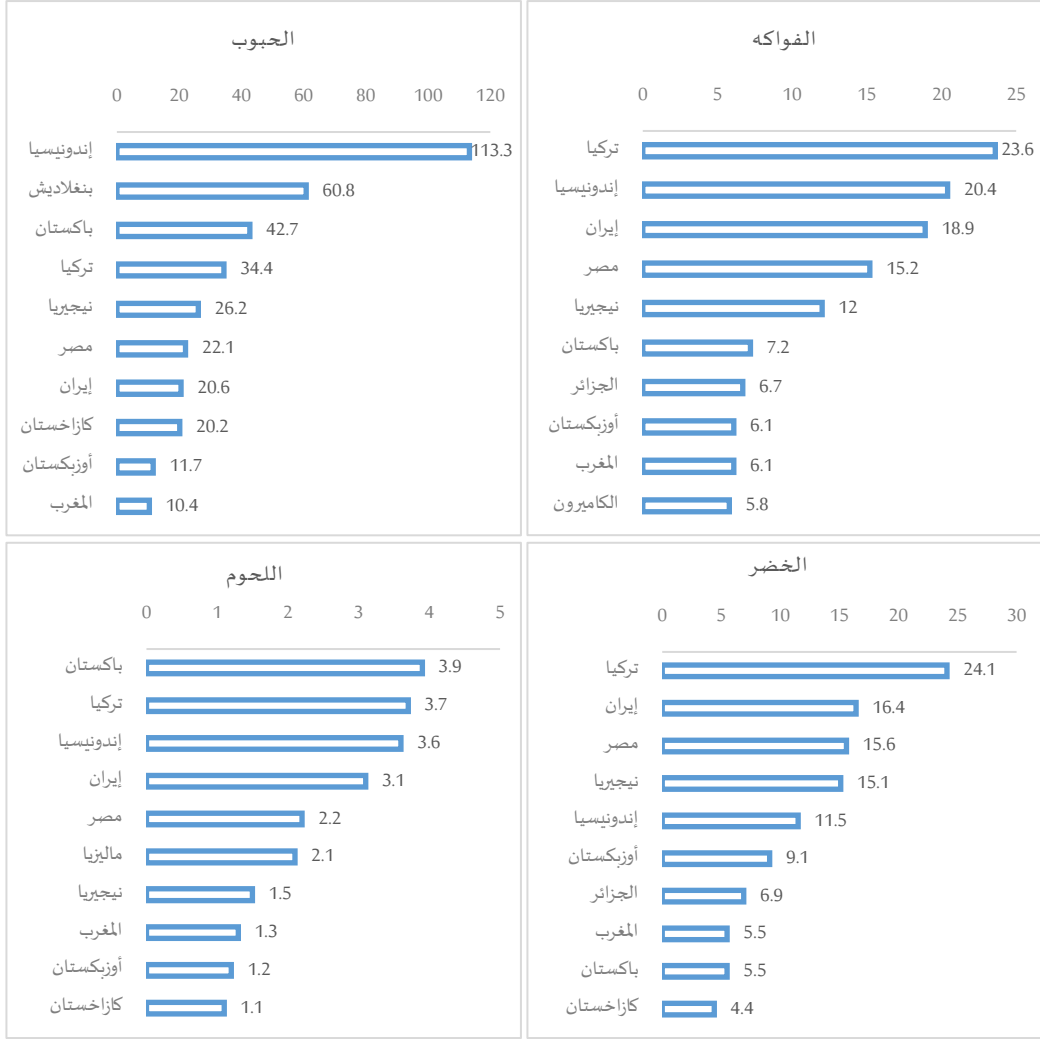
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

من الفواكه و 78% من الخضروات و 65% من اللحوم المنتجة في البلدان الأعضاء في المنظمة عام 2018.

يعرض الشكل 6.2 حجم إنتاج السلع الزراعية الرئيسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وحصصها مقارنة بمجموعة باقي البلدان النامية وأيضا المتوسط العالمي. فقد استأثرت بلدان المنظمة بأعلى الحصص على مستوى العالم من حيث إجمالي إنتاج زيت النخيل (87%) والكافا (64%) والدخن (44%) والمنهوت (الكاسافا) (37%) والذرة البيضاء (السرغوم) (37%) بالمقارنة مع باقي السلع الرئيسية (الشكل 6.2). فقد تمكنت بلدان المنظمة اعتبارا من عام 2000 من تحسين حصتها من إنتاج بعض السلع من قبيل الأرز والذرة والذرة البيضاء والدخن وزيت النخيل والشعير والشوفان سواء على مستوى مجموعة باقي البلدان النامية وكذلك على مستوى العالم.



الشكل 5.2: البلدان العشر الأكثر إنتاجاً للمنتجات الزراعية (مليون طن)، 2018



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

وعلى خلاف ذلك، سجلت بلدان المنظمة تراجعاً في حصتها من إنتاج المنهوت (الكسافا) والسكر وحبوب الكاكاو والقهوة والشاي وفول الصويا خلال الفترة قيد الدراسة. وفي جميع الحالات، باستثناء القهوة، زادت مجموعة بلدان المنظمة من حجم إنتاجها. وقد سجلت أكبر زيادة في إنتاج زيت النخيل (زيادة بنسبة 222%)، من 19.3 إلى 62.1 مليون طن) والذرة (زيادة بنسبة 156%، من 33.4 إلى 85.5 مليون طن) والشعير (زيادة بنسبة 64%، من 13.9 إلى 22.9 مليون طن) وفول الصويا (زيادة بنسبة 61%، من 1.7 إلى 2.8 مليون طن).



الشكل 6.2: إنتاج السلع الزراعية الرئيسية (مليون طن)



وعلى مستوى فرادى البلدان، صنف 26 بلدا عضوا في المنظمة ضمن قائمة البلدان العشرين الأكثر إنتاجا للسلع الزراعية الرئيسية في العالم (الجدول 1). وتتمثل هذه السلع عموما في الحبوب مثل القمح والشعير والأرز والذرة وطلع المناطق الاستوائية/المعتدلة مثل زيت النخيل والكاكاو والبن والمطاط والسكر. غير أنه بالنسبة للعديد من هذه البلدان، لا سيما تلك التي يتركز فيها الجزء الأكبر من صادراتها على عدد قليل من هذه السلع الزراعية، فإن تقلبات الأسعار في أسواق السلع الأساسية الدولية قد تشكل مخاطر وتحديات إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تصدير هذه السلع الأولية بقيمة منخفضة أو بدون قيمة مضافة بسبب مرافق التجهيز غير الملائمة في المقام الأول يشكل تحديا آخر يتعلق بالقدرة التنافسية لسلع هذه البلدان في أسواق التجارة الدولية.

الجدول 1: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ضمن أكثر 20 بلدا منتجا للسلع الزراعية في العالم، 2018

السلع	البلد (الترتيب العالمي)
الشعير	تركيا (8)، كازخستان (11)، المغرب (15)، إيران (16)، الجزائر (18)
المنهوت (كاسافا)	نيجيريا (1)، إندونيسيا (6)، موزمبيق (9)، الكاميرون (13)، كوت ديفوار (14)، بنين (16)، أوغندا (20)
حبوب الكاكاو	كوت ديفوار (1)، إندونيسيا (3)، نيجيريا (4)، الكاميرون (5)، سيراليون (11)، أوغندا (14)، توغو (13)، أوغندا (15)، غينيا (17)
البن	إندونيسيا (3)، أوغندا (10)، كوت ديفوار (15)
الذرة	إندونيسيا (6)، نيجيريا (14)، مصر (18)، باكستان (20)
الدخن	النيجر (2)، السودان (3)، نيجيريا (4)، مالي (5)، بوركينا فاسو (7)، تشاد (9)، السنغال (10)، باكستان (11)، غينيا (17)، أوغندا (18)، الكاميرون (20)
المطاط الطبيعي	إندونيسيا (2)، ماليزيا (6)، كوت ديفوار (9)، نيجيريا (12)، الكاميرون (16)، الغابون (17)، غينيا (20)
زيت النخيل	إندونيسيا (1)، ماليزيا (2)، نيجيريا (5)، كوت ديفوار (11)، الكاميرون (13)
الأرز	إندونيسيا (3)، بنغلاديش (4)، باكستان (10)، نيجيريا (14)، مصر (17)
الذرة البيضاء (السرغوم)	نيجيريا (2)، السودان (3)، النيجر (9)، بوركينا فاسو (10)، مالي (12)، الكاميرون (13)، تشاد (16)، مصر (17)
فول الصويا	إندونيسيا (14)، نيجيريا (15)
قصب السكر	باكستان (5)، إندونيسيا (12)، مصر (17)
الشاي	تركيا (5)، إندونيسيا (7)، إيران (8)، بنغلاديش (12)، أوغندا (13)، موزمبيق (18)
القمح	باكستان (7)، تركيا (11)، إيران (13)، كازاخستان (14)، مصر (18)، المغرب (20)

المصدر: تحليل موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.



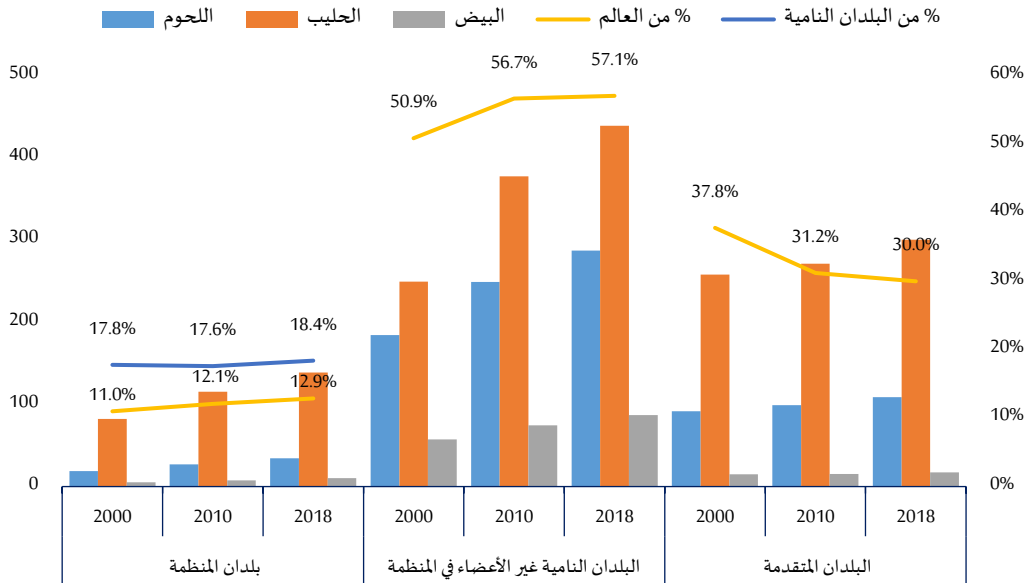
3.2 المواشي ومصائد الأسماك

المواشي

أدت الوتيرة السريعة للنمو والابتكار التكنولوجي إلى تغييرات هيكلية جذرية في قطاع الثروة الحيوانية، بما في ذلك الانتقال من المزارع المختلطة لأصحاب الحيازات الصغيرة إلى نظم الإنتاج الصناعية المتخصصة الشاملة، والتحول على مستوى العرض والطلب إلى البلدان النامية، والتركيز المتزايد على الإمداد والتسويق العالمي. ولا شك أن لهذه التغييرات تداعيات على قدرة قطاع الثروة الحيوانية على توسيع نطاق الإنتاج المستدام على نحو يضمن تعزيز الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والحرص والصحة العامة.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2018 سجلت مجموعة بلدان المنظمة زيادة في معدل إنتاج اللحوم بنسبة 85.4% (من معدل 18.7 إلى 34.6 مليون طن) وإنتاج الحليب بنسبة 68.9% (من 82.2 إلى 138.8 مليون طن) وإنتاج البيض بنسبة 97.8% (من 5.2 إلى 10.3 مليون طن) (الشكل 7.2). ووفقاً لذلك تحسنت أيضاً حصتها من إجمالي الإنتاج العالمي للمواشي. ففي عام 2018 استأثرت بلدان المنظمة بحصة 12.9% من إجمالي إنتاج المنتجات الحيوانية في العالم، مسجلة بذلك زيادة عن معدلها لعام 2000 البالغ 11.0%. أما بخصوص العوامل المحفزة لنمو الإنتاج، يخلص هذا التقرير إلى أن ثمة عوامل متعلقة بجانب العرض هي التي مكنت من تحقيق زيادة في إنتاج الثروة الحيوانية. وأدت المدخلات الرخيصة والتغير التكنولوجي والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في العقود الأخيرة إلى انخفاض أسعار المنتجات الحيوانية.

الشكل 7.2: إنتاج منتجات المواشي (مليون طن)



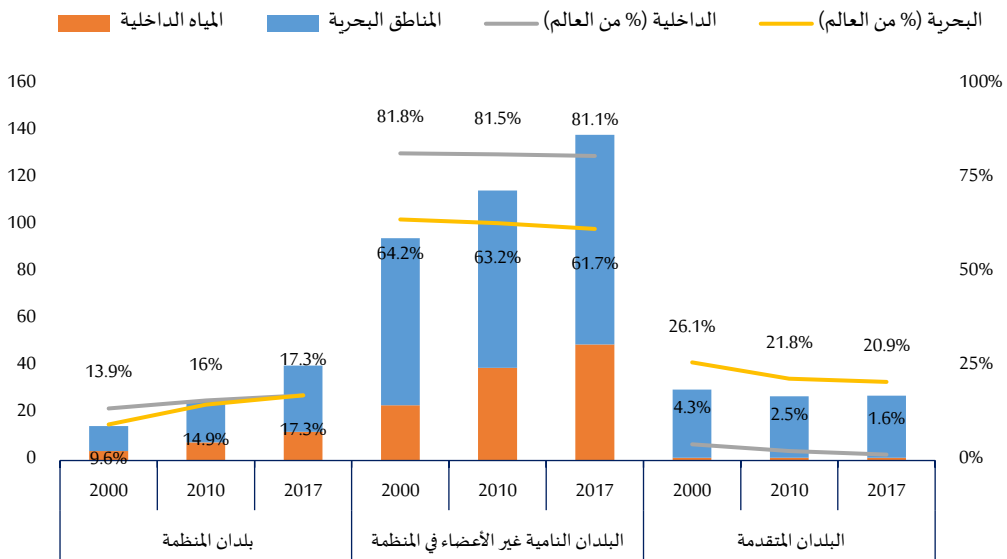
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.



مصائد الأسماك

تساهم مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشكل كبير في تحقيق الرفاهية والازدهار العالمي. فهي من المصادر المهمة للأطعمة المغذية والبروتين الحيواني لكثير من سكان العالم. وتشير بيانات إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة أن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية زودت العالم بما يقارب 207 مليون طن من الأسماك عام 2017. وبمعدل نمو مستدام في إنتاج الأسماك ومع تحسن أداء قنوات التوزيع، شهد الإنتاج العالمي لمصائد الأسماك نموا كبيرا خلال العقد المنصرم بمعدل نمو سنوي مركب قدر بنسبة 2.2% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2017.

الشكل 8.2: إنتاج مصائد الأسماك حسب منطقة الصيد (مليون طن)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

ويبين الشكل 8.2 الحجم الإجمالي للأنواع المائية التي تم اصطيادها في مختلف مجموعات البلدان حسب منطقة الصيد (أي المناطق الداخلية أو البحرية). وفي هذا السياق، يسجل أن معدل إنتاج مصائد الأسماك الداخلية قد حقق نموا على الصعيد العالمي بانتقاله من 28.8 إلى 62.8 مليون طن بين عامي 2000 و 2017، بينما حافظ الإنتاج البحري نوعا ما على استقراره (أي 144.2 مليون طن عام 2017 مقابل 110.9 عام 2000) (الشكل 8.2). ونتيجة لذلك، سجلت حصة الإنتاج الداخلي تحسنا كبيرا في العموم بالمقارنة مع الإنتاج البحري خلال الفترة قيد الدراسة. وكما يظهر الشكل كذلك، سجلت البلدان الأعضاء في المنظمة بدورها تحسنا في حصتها من الإنتاج العالمي لمصائد الأسماك الداخلية، وذلك من نسبة 13.9% المسجلة عام 2000 إلى 17.3% عام 2017. لكن ثمة أيضا تطور كبير على مستوى الإنتاج البحري، بحيث سجلت بلدان المنظمة خلال نفس الفترة زيادة من 9.6% إلى 17.3% في حصتها الإجمالية من الإنتاج العالمي لمصائد الأسماك البحرية. ففي عام 2017، بلغ حجم إنتاج السمك في البلدان الأعضاء في المنظمة 12.2 و 28.3 مليون طن من



مناطق الصيد الداخلية والبحرية، على التوالي. وتواصل مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة إنتاج الجزء الأكبر من الإنتاج العالمي للأسماك الداخلي والبحري، بحصتي 81.1% و 61.7%، على التوالي، خلال عام 2017.





الفصل الثالث

3. التجارة الزراعية



تساهم التجارة الدولية في تحقيق النمو الاقتصادي وتحفز التنمية من خلال تحقيق مكاسب على مستوى رفاهية الشركاء التجاريين. وتتموقع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أربع قارات وتتفاوت مستويات التنمية الزراعية فيها بشكل كبير. فبعضها يعد مصدرا صافيا لعدد من المنتجات، بينما تعتبر أخرى مستوردة صافية لمجموعة من المنتجات الزراعية. وفي ظل هذه الصورة العامة، تلعب السياسات المتعلقة بالتجارة في المنتجات الزراعية دورا جوهريا في ضمان الأمن الغذائي والإمداد المستدام للسلع الأساسية. لكن مجموعة من بلدان المنظمة تواجه تحديات كبيرة تحول دون استفادتها من مزايا التجارة الدولية بالكامل، لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة وحجم ونطاق التحديات المتعلقة بالتجارة في المنتجات الزراعية من بلد عضو في المنظمة لآخر، إلا أن ثمة بعض أوجه التشابه وبعض الأنماط المشتركة. وفي هذا السياق، يهدف هذا القسم إلى تحديد الاتجاهات العامة في ضوء أحدث الإحصاءات المتاحة وفهم أبرز التحديات التي تشوب مجال التجارة في المنتجات الزراعية. وهذا ما سيخول لصانعي السياسات إمكانية وضع سياسات قائمة على الأدلة لتعزيز التجارة في المنتجات الزراعية فيما بين بلدان المنظمة ومع باقي بلدان العالم، فضلا عن تحسين مستوى رفاهية ملايين العاملين في قطاع الزراعة وأسراهم.

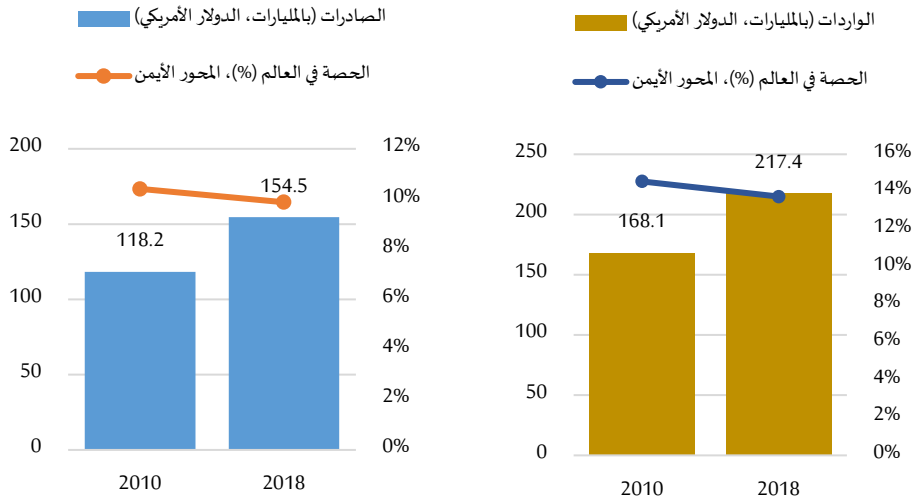
1.3 الاتجاهات الخاصة بالصادرات والواردات

بلغ عدد سكان المناطق الريفية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي عام 2018 ما يقارب 910 مليون نسمة، وهو ما يمثل نسبة 49.5% من إجمالي عدد السكان. وهذا يعني ضمنا أن ما يناهز نصف سكان بلدان المنظمة لهم صلة بشكل من الأشكال بالإنتاج الزراعي وشبكات التجارة بحكم الروابط الخلفية والأمامية الكبيرة لقطاع الزراعة (IFAD, 2016). وفي هذا السياق، من شأن التجارة الزراعية أن تلعب دورا مهما في تحسين سبل عيش عدد كبير من الأفراد، وذلك من خلال تمكينهم من الوصول لأغذية ذات جودة وخفض تكلفة الإنتاج في المنتجات الزراعية وتحقيق مستويات أعلى من الإيرادات وتعزيز التخصص والقدرة التنافسية.

ويستعرض الشكل 1.3 الاتجاهات الخاصة بالصادرات والواردات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من 118.2 مليار دولار المسجلة عام 2010 إلى 154.5 مليار دولار عام 2018. وفي نفس الفترة، سجلت حصة مجموعة بلدان المنظمة في إجمالي العالمي للصادرات الزراعية تراجعا طفيفا من 10.4% إلى 9.9%. وعلى نفس المنوال، ارتفعت قيمة الواردات الزراعية إلى بلدان المنظمة من 168.1 مليار دولار المسجلة عام 2010 إلى 217.4 مليار دولار عام 2018. لكن حصة مجموعة بلدان المنظمة من إجمالي العالمي للواردات تراجع من 14.6% إلى 13.8% خلال نفس الفترة.



الشكل 1.3: إجمالي صادرات وواردات المنتجات الزراعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



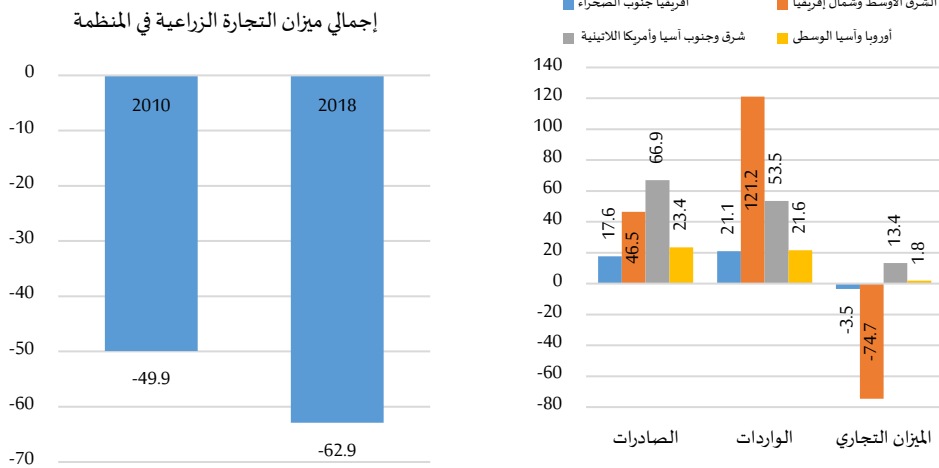
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTADSTAT) على الإنترنت.

سجلت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي عجزا تجاريا في المنتجات الزراعية عامي 2010 و 2018 مع تجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات. وبعبارة أخرى، ظلت مجموعة بلدان المنظمة مستوردا صافيا على مستوى التجارة الزراعية. فقد ارتفعت قيمة إجمالي العجز في التجارة الزراعية لبلدان المنظمة من 49.9 مليار دولار المسجلة عام 2010 إلى 62.9 مليار دولار عام 2018 (الشكل 2.3). لكن ثمة تنوع على مستوى أداء مختلف المناطق الفرعية للمنظمة. ففي 2018، سجلت منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا عجزا تجاريا صافيا في المنتجات الزراعية بلغ 3.5 مليار دولار و 74.7 مليار دولار على التوالي. بينما حققت منطقتي شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا الوسطى عام 2018 فائضا في التجارة الزراعية بلغ 13.4 مليار دولار و 1.8 مليار دولار على التوالي. وعلى مستوى فرادى البلدان، بلغ عدد بلدان المنظمة المستوردة الصافية 48 بلدا، وتمثل نسبة 84% من البلدان الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد البلدان الأعضاء المصدرة الصافية على مستوى التجارة الزراعية عام 2018 تسعة بلدان، وهي بذلك تمثل نسبة 16% من جميع البلدان الأعضاء (الشكل 3.3).

تشير البيانات أن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي قد تمكنت مع مرور الوقت من النهوض بقدراتها في مجال التجارة الدولية في المنتجات الزراعية. ويمكن إرجاع الأمر للزيادة الكبيرة في مستوى تنوع المنتجات والتخفيف من الحواجز التجارية وزيادة مستوى المنافسة وتحقيق مكاسب من حيث الإنتاجية. لكن لم تحقق جميع بلدان المنظمة نفس هذا المستوى من الأداء. فثمة بلدان أعضاء ومناطق فرعية للمنظمة تعد مستوردة صافية أو تسجل عجزا تجاريا على مستوى المنتجات الزراعية. وتقع معظم بلدان المنظمة التي تعاني من عجز تجاري في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن اعتبار الفوارق

القائمة بين بلدان المنظمة ومناطقها الفرعية من حيث التجارة الدولية في المنتجات الزراعية بمثابة فرصة سانحة لتعزيز التجارة الزراعية فيما بين بلدان المنظمة. فمن شأن تحقيق التوافق بين بلدان المنظمة ومناطقها الفرعية التي تتمتع بفائض على مستوى العرض (أي المصدر الصافية) وتلك التي لديها مستوى طلب زائد (أي المستوردة الصافية) بخصوص عدد من المنتجات الزراعية أن يساهم في ترسيخ أو أواصر التعاون البيئي على مستوى المنظمة وخلق موارد جديدة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان.

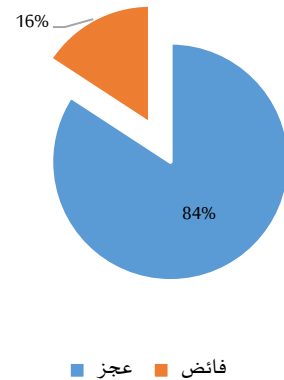
الشكل 2.3: الأداء في التجارة الزراعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ومناطقها الفرعية (2018، مليار دولار أمريكي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTADSTAT)

الشكل 3.3: ميزان التجارة الزراعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي،

وعلى المستوى الإقليمي ومستوى فرادى البلدان، هناك تفاوتات كبيرة من حيث الأداء التجاري بسبب مجموعة من العوامل. فعلى سبيل المثال، أعطت بعض بلدان المنظمة أولوية أكبر لمسألة التكامل التجاري الإقليمي وإزالة الحواجز بالنسبة للتجارة الزراعية، بينما اعتمد عدد قليل منها تنفيذ بعض استراتيجيات تنويع المنتجات لتحسين حجم تجارتها الزراعية. لكن يبقى أمام مجموعة بلدان المنظمة الكثير من العمل للقيام به ويتعين عليها بذل جهود أكبر لتسجيل حصة أكبر على الصعيد الإجمالي العالمي للتجارة في المنتجات الزراعية خاصة مع احتدام المنافسة العالمية (COMCEC, 2018; OECD, 2015).



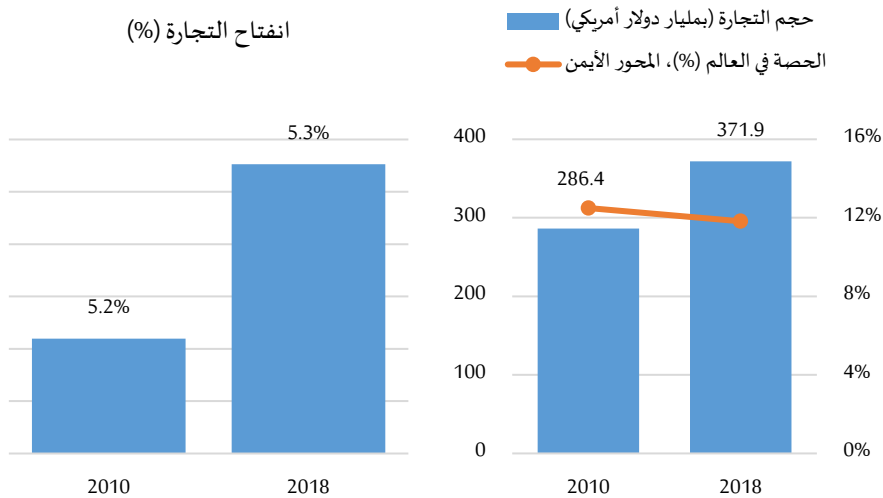
تعد بلدان منظمة التعاون الإسلامي غنية من حيث تطوير وتنفيذ سياسات وخطط وطنية ناجحة متعلقة بالتجارة الزراعية. وفي هذا السياق، تقدم لجنة منظمة التعاون الإسلامي الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) (2019) تحليلاً شاملاً لنماذج من ممارسات نفذتها المغرب وتركيا وغامبيا وتشاد، ومن شأن هذا التحليل أن يعطي لمحة عامة بخصوص عدد مهم من السياسات في بلدان المنظمة بشأن سبل النهوض بالتجارة الدولية في المنتجات الزراعية. وفي هذا الصدد، قد يساهم تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنظمة في هذا المجال المهم في استفادة البلدان من تجارب بعضها بعضاً.

2.3 الأهمية الاقتصادية

إن الإدراك الجيد لمدى الأهمية الاقتصادية الحقيقية لقطاع معين من الأمور المهمة التي تساعد على رسم السياسات الملائمة وتحديد المجالات ذات الأولوية. ففي كثير من البلدان النامية، بما في ذلك العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، يحظى قطاع الزراعة بأهمية كبيرة سواء من حيث ما يخلقه من فرص عمل أو مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية.

وبخصوص المساهمة الاقتصادية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، فهو يحظى بأهمية خاصة على مستوى العديد من البلدان النامية واقتصاديات المنظمة (يرجى مراجعة الفصل الثاني لمزيد من التفاصيل). أما من حيث التجارة الدولية، فقد حقق إجمالي حجم التجارة بالنسبة لبلدان المنظمة في الزراعة نمواً بنسبة 30% خلال فترة 2010-2018، وبلغ 371.9 مليار دولار في 2018. وبهذا الأداء، استأثرت مجموعة بلدان المنظمة عام 2018 بحصة 11.8% من السوق العالمية للتجارة في المنتجات الزراعية. وبدوره، سجل معدل انفتاح التجارة الزراعية، الذي يعكس الحصة النسبية لإجمالي التجارة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي،

الشكل 4.3: إجمالي حجم و انفتاح التجارة الزراعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTADSTAT) على الإنترنت.

زيادة في بلدان المنظمة من 5.2% المسجل عام 2010 إلى 5.3% عام 2018، وهذا ما يجسد مستوى تكامل أفضل نسبيا مع الأسواق العالمية للتجارة في المنتجات الزراعية (الشكل 4.3).

وعلى مستوى كل بلد على حدة، فاق معدل انفتاح التجارة الزراعية نسبة 20% في أربع بلدان أعضاء في المنظمة عام 2018، وهي كل من الصومال (48%) وغينيا بيساو (32.1%) وبنين (24.5%) وكوت ديفوار (21.2%). لكنه خلال نفس العام ظل دون متوسط المنظمة البالغ 5.3% في 16 بلدا عضوا. وبعبارة أخرى، ثمة تباين كبير في مستوى الأهمية النسبية للتجارة الزراعية بين مختلف اقتصادات بلدان المنظمة، وتتدخل في ذلك عوامل عدة مثل إجمالي عدد السكان والموقع الجغرافي والمنطقة المناخية والبنية التحتية للتجارة الزراعية ومدى توافر الثروات المعدنية الموجهة للتصدير (مثل الغاز والنفط).

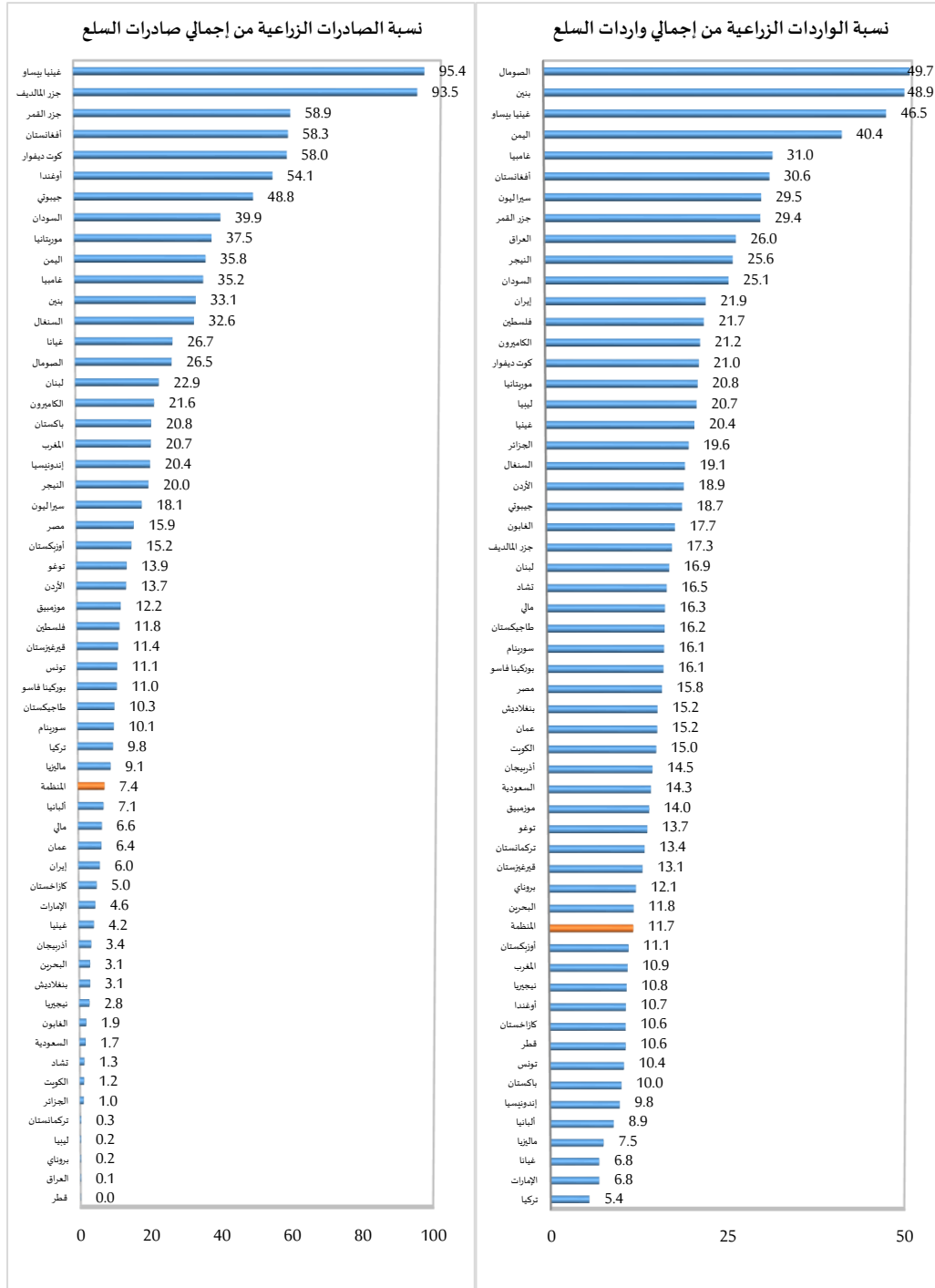
تلعب التجارة الدولية في المنتجات الزراعية دورا محوريا في إنعاش اقتصادات عدد مهم من بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث الصادرات والواردات. في هذا الصدد، يبرز الشكل 5.3 المكانة التي تحظى بها التجارة في المنتجات الزراعية في اقتصادات المنظمة من خلال استعراض الحصص النسبية للصادرات والواردات الزراعية في إجمالي تجارة السلع عام 2018. فقد تجاوزت حصة الصادرات الزراعية من إجمالي صادرات السلع عتبة 50% في كل من أوغندا (54.1%) وكوت ديفوار (58%) وأفغانستان (58.3%) وجزر القمر (58.9%) وجزر المالديف (93.5%) وغينيا بيساو (95.4%). وفي 17 بلدا عضوا في المنظمة، سجلت حصة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات من السلع معدلا دون 5%. وعلى نفس النحو، هناك تفاوتات على مستوى أداء بلدان المنظمة من حيث الواردات الزراعية عند قياسها كحصة من إجمالي واردات السلع. ففي ست بلدان أعضاء في المنظمة (الصومال وبنين وغينيا بيساو واليمن وغامبيا وأفغانستان) بلغت أن حصة الواردات الزراعية من إجمالي واردات السلع معدلا أعلى من 30%، لكن بالمقابل لم ترق هذه الحصة حتى لمستوى متوسط مجموعة المنظمة (11.7%) في 14 بلدا عضوا خلال ذات العام.

وبصورة عامة، حققت مجموعة بلدان المنظمة خلال السنوات القليلة الماضية قفزة نوعية في اتجاه النهوض بمستوى قدراتها المتعلقة بالتجارة الدولية في المنتجات الزراعية. أما من ناحية المساهمة الاقتصادية، فقطاع الزراعة يعد من القطاعات المحورية التي تساهم في خلق فرص العمل وتوليد قيمة مضافة في العديد من بلدان المنظمة (COMCEC, 2018). وفي هذا السياق، من شأن وضع سياسات فعالة وسليمة تهدف لإزالة المزيد من الحواجز القائمة التي تعوق التجارة وتعزيز التكامل الإقليمي على صعيد قطاع الزراعة أن يساهم في زيادة حصة بلدان المنظمة في سوق التجارة العالمية للمنتجات الزراعية.

وبشير التحليل كذلك إلى أن الصادرات والواردات الزراعية في بعض بلدان المنظمة، لا سيما الواقعة منها في أفريقيا وآسيا، تلعب دورا جوهريا في توطيد علاقاتها التجارية الدولية والنهوض باقتصاداتها بصفتها دافعا بعجلة النمو ومصدرا لعائدات النقد الأجنبي. لكن الاعتماد بدرجة كبيرة على الصادرات



الشكل 5.3: دور التجارة الزراعية في الاقتصاد (2018)



المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومنظمة الأغذية والزراعة.



والواردات الزراعية يضعف من قدرة البلدان على مقاومة الصدمات الخارجية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي صدمة على مستوى التجارة العالمية، كما حصل جراء تفشي جائحة كوفيد-19، إلى خسائر كبيرة في عائدات العملات الأجنبية. كما أن الاعتماد الكبير على الواردات من المنتجات الزراعية قد يهدد بدوره الوضع المستقر للأمن الغذائي في حالة تعرض الاقتصاد العالمي لصدمة أو أزمة. وفي هذا الصدد، يتعين على بلدان المنظمة التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات والواردات الزراعية بذل مزيد من الجهود لتنوع منتجاتها الموجهة نحو التصدير وأيضاً الاستثمار في الإنتاج المحلي للمنتجات الزراعية والأغذية بالاعتماد على التقنيات الحديثة (مثل الري والمكننة) لتعزيز قدرتها على الصمود.

3.3 تركيبة السلع

وبالنظر إلى تركيبة السلع التي تتميز بها التجارة الزراعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يمكن التوصل إلى رؤية أكثر وضوحاً. وفي هذا السياق، يعرض الجدول 2 معلومات تجارية مفصلة بشأن سبع مجموعات من السلع كانت ضمن تجارة المنتجات الزراعية في 2018. ففي أربع سلع رئيسية من أصل سبعة، تجاوزت قيمة الواردات نظيرتها من الصادرات وهذا ما يدل على وجود عجز تجاري. وقد سجل أعلى مستوى عجز على مستوى المجموعات السبع للسلع الرئيسية في مجموعة "الحبوب ومستحضراتها" بقيمة 36.2 مليار دولار أمريكي. أما في مجموعات السلع "الخضر والفواكه" و "البن والشاي والكافا والتوابل" و "الأسمك والقشريات والرخويات ومستحضراتها"، فقد فاقت قيمة الصادرات نظيرتها من الواردات، وهذا يعني تمتع بلدان المنظمة بميزة نسبية على هذا الصعيد. وبعبارة أخرى، عرضت مجموعة بلدان المنظمة هذه المجموعات من السلع بأسعار تنافسية على المستوى الدولي، وهذا ما مكّنها من التصدير بشكل مكثف نحو بقية بلدان العالم. وتراوحت قيمة الفائض التجاري في مجموعات السلع الثلاث هذه بين 1.8 و 6.1 مليار دولار أمريكي.

وفي أربع مجموعات من السلع، أي "الحبوب ومستحضراتها" و "الخضر والفواكه" و "القهوة والشاي والكافا والتوابل" و "الأسمك والقشريات والرخويات ومستحضراتها"، نجحت مجموعة بلدان المنظمة في تحقيق عائدات على الصادرات بلغت قيمتها 74.2 مليار دولار أمريكي عام 2018. ومن بين المجموعات السبع المدرجة في الجدول 2، سجلت أدنى قيمة للصادرات (2.7 مليار دولار أمريكي) في مجموعة "اللحوم ومستحضراتها". وفي عام 2018، فاق إجمالي قيمة الواردات من المجموعات السبع للسلع الرئيسية 141 مليار دولار أمريكي. ومن بين جميع مجموعات السلع، سجلت أدنى قيمة استيراد في مجموعة "الأسمك والقشريات والرخويات ومستحضراتها" في نفس العام. فقد استوردت بلدان المنظمة كمية كبيرة من "الحبوب ومستحضراتها"، وبلغت قيمتها 49.7 مليار دولار أمريكي عام 2018، وهذا ما جعلها مجموعة السلع الرئيسية الأولى من حيث قيمة الواردات.

ويمكن للحصص النسبية لمجموعات السلع الزراعية الرئيسية أن تعطي رؤية أكثر وضوحاً بشأن أهميتها النسبية. وفي هذا السياق، استأثرت مجموعة السلع "الخضر والفواكه" بالحصّة الأكبر (35.5%) من إجمالي



قيمة الصادرات الزراعية من السلع السبع الرئيسية لبلدان المنظمة، وتلتها مجموعة "البن والشاي والكافو والتوابل" بحصة 18% (الجدول 2). أما من حيث الواردات، فقد حظيت مجموعة "الحبوب ومستحضراتها" بحصة قدرها 35.3% من القيمة الإجمالية لواردات بلدان المنظمة من السلع السبع الزراعية الرئيسية، وتلتها مجموعة "الخضر والفواكه" (19.5%).

وعموماً، تتميز بلدان المنظمة بالتنوع من حيث المناخ والجغرافيا وإنتاج السلع الزراعية. ونتيجة لذلك تعمل العديد منها على تصدير واستيراد المنتجات الزراعية من بقية بلدان العالم وفي اتجاهها حتى تحقق توازناً على مستوى إجمالي الطلب والعرض. والتغيرات الطارئة في الوقت الراهن في أنماط التجارة العالمية بشأن السلع الزراعية تشكل فرصة أمام العديد من البلدان النامية، بما في ذلك عدد من بلدان المنظمة، لتصبح جزءاً من سلاسل القيمة العالمية (OECD, 2015).

الجدول 2: التجارة الزراعية في بعض السلع الرئيسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2018

السلع	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)	الحصة بالنسبة المئوية من إجمالي الصادرات الزراعية للمنظمة من السلع الزراعية الرئيسية السبع	الحصة بالنسبة المئوية من إجمالي الواردات الزراعية للمنظمة من السلع الزراعية الرئيسية السبع
الحبوب ومستحضراتها	13.5	49.7	-36.2	35.3%	15.5%
القهوة، الشاي، الكافو، التوابل	15.7	13.9	1.8	9.8%	18.0%
منتجات الألبان وبيض الطيور	6.4	15.7	-9.3	11.2%	7.3%
الأسمك والقشريات والرخويات ومستحضراتها	13.9	7.8	6.1	5.5%	15.9%
اللحوم ومستحضراتها	2.7	13.3	-10.6	9.4%	3.1%
السكر ومستحضراته والعسل	4.1	13.1	-9.0	9.3%	4.7%
الخضر والفواكه	31.1	27.5	3.5	19.5%	35.5%

المصدر: تحليل موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTADSTAT) على الإنترنت.

لكن من شأن التدابير المتعلقة بالسياسات التجارية الجاري بها العمل، أي التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية والاتفاقيات التجارية، أن تخلخل مستوى التوازن الأمثل بخصوص التجارة الزراعية (COMCEC, 2019). ومن المهم كذلك الإشارة إلى أن أداء التجارة الزراعية في بلدان المنظمة يتأثر أيضا بالأسعار العالمية للمنتجات الزراعية. فالعديد من بلدان المنظمة لا تتمتع بمستوى تآكثير كبير على مستوى الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية، وذلك بسبب عوامل من قبيل ضعف القدرات الإنتاجية وعدم انتظام الأسواق والافتقار إلى منصات منظمة لتبادل السلع ومشاكل متعلقة بالربط وعدم توازن المنافسة. وفي هذا السياق، يتعين على بلدان المنظمة العمل على تعزيز مستوى تنافسيتها من خلال الاستثمار في تقنيات الإنتاج مثل استخدام الأسمدة والمكننة الزراعية. وفي الوقت ذاته، يتعين عليها رفع القيود والحواجز التي تصعب التجارة في المنتجات الزراعية، مثل معدلات الرسوم الجمركية المرتفعة والإجراءات الجمركية المعقدة والتي تتطلب وقتا طويلا. وعلى هذا النحو، من شأن بلدان المنظمة تحقيق كامل إمكاناتها في إنتاج السلع الزراعية الرئيسية والاتجار فيها ومن ثم تحسين مستوى حصتها من الإجمالي العالمي بصورة متزايدة.

4.3 التجارة في المنتجات الزراعية فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

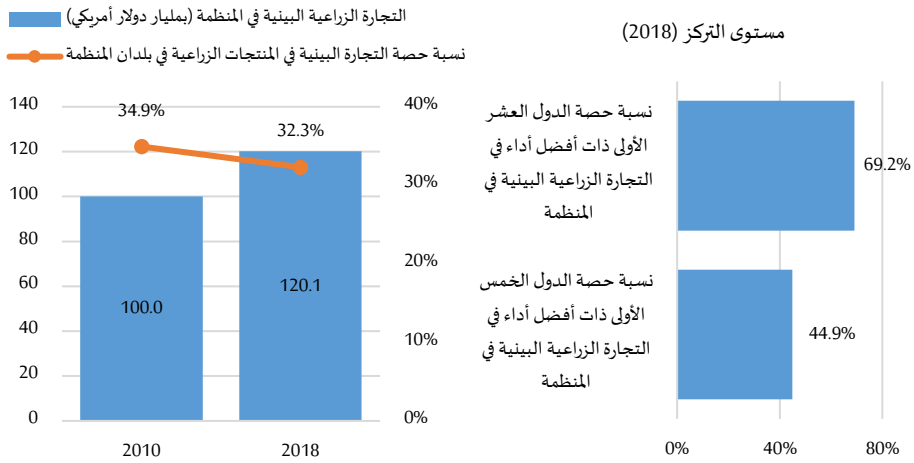
ليس بإمكان أي بلد إنتاج كل أنواع المنتجات الزراعية لتلبية الطلب الإجمالي الوطني. كما أنه يكاد يكون ضربا من المستحيل أن يستهلك بلد معين جميع المنتجات الزراعية المنتجة محليا. لذلك تلجأ البلدان للاتجار في منتجاتها الزراعية في السوق الدولية. ويجسد التنوع الذي تزخر به بلدان المنظمة من حيث الإنتاج والمناخ والجغرافيا والسلع الزراعية الرئيسية فرصة سانحة لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة (SESRIC, 2016). والواقع أن الاتجاه الإيجابي المسجل على مستوى قيمة التجارة الزراعية البينية في بلدان المنظمة يدعم هذا الطرح. فقد حققت التجارة الزراعية البينية في بلدان المنظمة نموا بنحو 20% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2108 وتعدت عتبة 120.1 مليار دولار أمريكي عام 2018 (الشكل 6.3، يمين). لكن إجمالي قيمة التجارة الزراعية في بلدان المنظمة سجل زيادة تجاوز بها قيمة حجم التجارة الزراعية البينية في بلدان المنظمة، ونتيجة لذلك شهدت حصة التجارة البينية في المنتجات الزراعية في بلدان المنظمة تراجعا طفيفا عن قيمة 34.9% المسجلة عام 2010 لتستقر على معدل 32.3% عام 2018. وبعبارة أخرى، تمت حوالي ثلث مبادلات التجارة الزراعية لبلدان المنظمة فيما بينها فقط، فيما كان باقي الثلثين مع بقية بلدان العالم.

لا تستفيد كل بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير من التجارة الزراعية البينية لأن الأنشطة التجارية ذات الصلة تقتصر بشكل كبير على عدد قليل من بلدان المنظمة (الشكل 6.3، يسار). وبلغت القيمة الإجمالية للتجارة الزراعية البينية المسجلة من قبل البلدان الخمس الأفضل أداء على مستوى المنظمة (الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا وماليزيا وتركيا) حصة 44.9% من إجمالي التجارة الزراعية البينية في بلدان المنظمة عام 2018. وعند تمديد قائمة البلدان لتضم أيضا العراق وإيران وباكستان وعمان ومصر، تصبح هذه البلدان العشر الأفضل أداء على مستوى المنظمة مستأثرة بحصة



69.2% من إجمالي التجارة الزراعية البينية في بلدان المنظمة. وبتعبير آخر، لم تتمكن البلدان الأخرى 47 من تسجيل سوى حصة 30.8% من استأثرت مجموعة بلدان المنظمة عام 2018 بحصة 30.8% من إجمالي التجارة الزراعية البينية في بلدان المنظمة عام 2018.

الشكل 6.3: التجارة في المنتجات الزراعية فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTADSTAT) على الإنترنت.

وباختصار، تشير هذه الأرقام إلى تعدد أوجه عدم الاستغلال التام للإمكانيات المتاحة من حيث التجارة الزراعية البينية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وعلى الرغم من تسجيل اتجاه إيجابي على مستوى قيمة التجارة الزراعية البينية في بلدان المنظمة، يبقى عامل تمركز الأنشطة ذات الصلة في عدد قليل فقط من بلدان المنظمة من العوامل التي تعيق تحقيق المزايا المرجوة من التجارة البينية في بلدان المنظمة على أكمل وجه.

وبالنظر إلى الأرقام على مستوى فرادى البلدان يتبين بالملامح أن العديد من بلدان المنظمة تعاني من عجز تجاري وفي الوقت ذاته تسجل فائضا تجاريا على مستوى عدد من السلع الرئيسية. فعلى سبيل المثال، سجلت ست بلدان أعضاء في المنظمة فائضا تجاريا صافيا في مجموعة السلع "السكر ومستحضراته والعسل"، بينما سجل 50 بلدا عجزا تجاريا صافيا في هذه المجموعة من السلع (الجدول 3). ومن منظور التعاون البيني في بلدان المنظمة، بوسع ست بلدان أعضاء فقط تصدير مستويات كبيرة من المنتجات إلى 50 بلد عضو من خلال استخدام منصة منظمة التعاون الإسلامي للتعاون. وعلى نفس المنوال، سجل 31 بلدا عضوا في المنظمة عجزا تجاريا في مجموعة "الخضر والفاواكه"، بينما حقق 25 بلدا عضوا فائضا تجاريا في نفس المجموعة. وهنا أيضا يمكن لخلق تناغم بين هاتين المجموعتين من البلدان أن ينهض بالتجارة البينية في بلدان المنظمة إلى مستويات جد متقدمة.

الجدول 3: إمكانات التجارة البينية في السلع الرئيسية في بلدان المنظمة، 2018

السلع	وضع بلدان المنظمة (كمجموعة)	عدد بلدان المنظمة التي تعاني من عجز في التجارة	عدد بلدان المنظمة التي تتمتع بفائض في التجارة
الحبوب ومستحضراتها	مستورد صافي	51	5
منتجات الألبان وبيض الطيور	مستورد صافي	52	4
اللحوم ومستحضراتها	مستورد صافي	50	5
السكر ومستحضراته والعسل	مستورد صافي	50	6
الخضر والفواكه	مصدر صافي	31	25
القهوة، الشاي، الكاكاو، التوابل	مصدر صافي	44	12
الأسماك والقشريات والرخويات ومستحضراتها	مصدر صافي	31	25

المصدر: تحليل موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTADSTAT) على الإنترنت.





الفصل الرابع

4. الأمن الغذائي



سجلت البلدان في جميع أنحاء العالم ببطء في جهودها الرامية للتعافي من أزمة الغذاء التي ضربت العالم خلال فترة 2006-2008. ومنذ عام 2015، ظلت الأنماط المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي مستقرة، وهذا ما شكل تحديات اجتماعية واقتصادية عويصة سواء للأفراد أو صانعي السياسات، هذا بالرغم من المكانة البارزة التي تحظى بها مسألة القضاء على الجوع في الوثائق الاستراتيجية الدولية الرئيسية مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، يسجل الجوع وسوء التغذية - وهما مؤشران رئيسيان لقياس انعدام الأمن الغذائي الشديد - في بعض الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل مستويات عالية، لا سيما في بعض البلدان الواقعة في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. بينما تسجل الاقتصادات المتقدمة، مثل الواقعة منها في أوروبا، مستويات لا نظير لها لانتشار السمنة في صفوف البالغين وفرط الوزن في صفوف الأطفال. وكل هذا نتيجة مباشرة لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن مجموعة متداخلة من العوامل، ومن بينها، على سبيل المثال لا الحصر، الظروف الاقتصادية الصعبة وتدني أسعار السلع الأساسية وعدم توفر البنية التحتية للملائمة والفقير والصراعات والظروف المناخية السيئة، وهذه العوامل قادرة على أن تؤدي إلى تفاقم أو إطالة أمد انعدام الأمن الغذائي المزمّن والمرحلي في جميع أنحاء العالم. وهذا الأمر مدعاة للقلق بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لأن معظمها تعاني في الوقت الراهن من واحدة أو أكثر من هذه العوامل.

في ضوء هذه التحديات، يشير برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 أنه "بدون مستويات غذاء ملائمة وكافية لا يمكن للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تحقق تقدماً في سلم التنمية" (Pillar 10 of the OIC 2025 Programme of Action, p. 8). لذلك، يتعين على بلدان المنظمة، إن هي أرادت تحقيق الأمن الغذائي، "توحيد هياكل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لتحقيق أهدافها المتمثلة في تنسيق عمليات الأمن الغذائي فيما بين بلدان المنظمة" (Goal 2.8.6. of the OIC 2025 Programme of Action, p. 22).

يتحقق "الأمن الغذائي على مستوى الأفراد والأسر المعيشية والمستوى الوطني والإقليمي والعالمي عندما تتوفر لكل الناس، في جميع الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى ما يكفي من الأغذية الآمنة والمغذية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية للتمتع بنمط حياة مفعم بالحيوية والسلامة الصحية" (FAO, 1996). وعلى ضوء هذا التعريف الشامل، يتضمن الأمن الغذائي أربعة أبعاد استراتيجية: التوافر والوصول والاستقرار والاستخدام. ويسلط هذا الفصل الضوء على الوضع المتعلق بالأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بناء على هذه الأبعاد الاستراتيجية الأربعة.

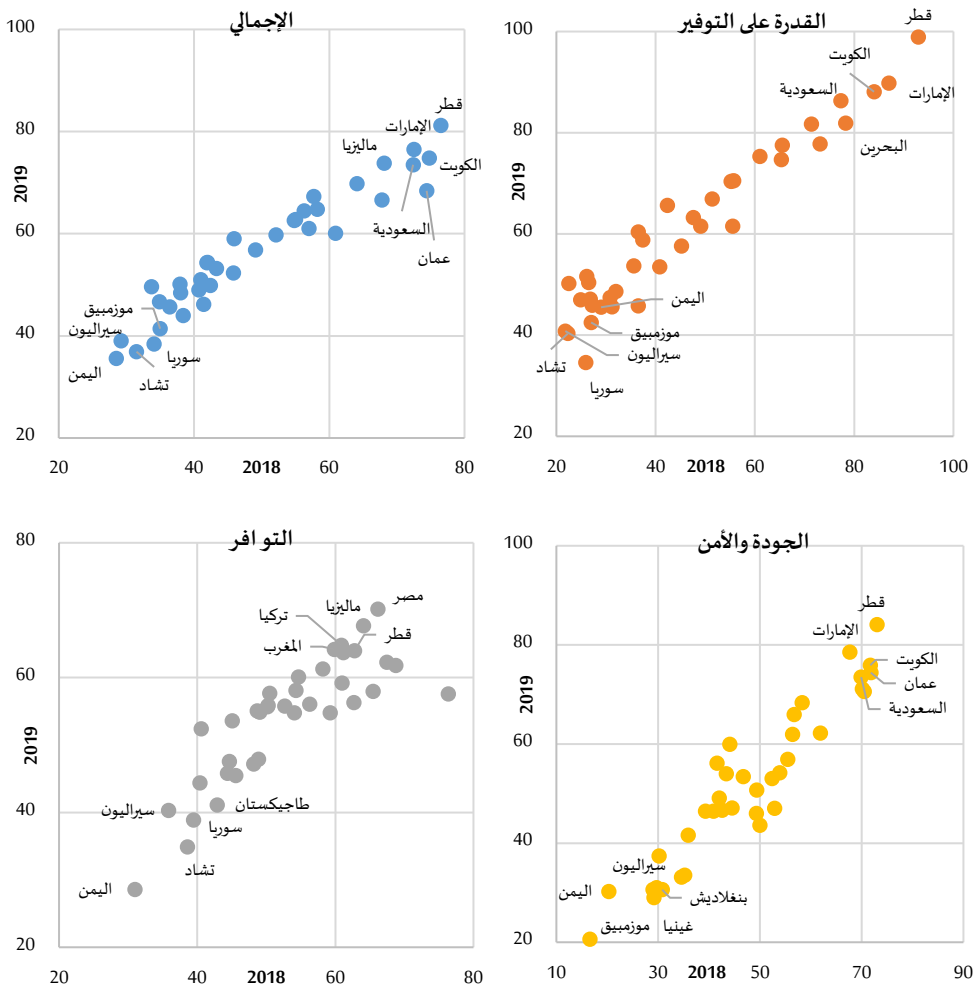
1.4 نظرة شاملة

يقيم مؤشر الأمن الغذائي العالمي (EIU, 2019) مدى تمتع البلدان في جميع أنحاء العالم بالأمن الغذائي من خلال النظر في القضايا الجوهرية المتعلقة بالتوافر والقدرة على تحمل التكاليف والجودة والأمان، وتستخدم لهذا الغرض مجموعة من 34 مؤشراً تمنح البلدان درجات تتراوح بين صفر و 100، بحيث أن درجة 100 هي أفضل ما يمكن تسجيله على سلم هذه المؤشرات. وبحسب المقارنة بين مؤشر الأمن الغذائي



العالمي لعامي 2018 و 2019، فإن ثمة تباين كبير بين بلدان المنظمة من حيث الأداء، وذلك وفقا لموقعها الجغرافي والوضع المتعلق بمستوى الدخل والبيئة السياسية الراهنة (الاستقرار/ الصراعات). فالبلدان المرتفعة الدخل، من جهة، مثل قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تعد من أكثر البلدان تمتعا بالأمن الغذائي في العالم (الشكل 1.4). وقد كان لتحسين البنية التحتية المهمة المتعلقة بالأغذية من العوامل الرئيسية التي جعلت هذه البلدان تتمتع بهذا المستوى من الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، عملت قطر في السنوات القليلة الماضية على تحسين البنية التحتية للموانئ والسكك الحديدية، بينما استثمرت الحكومة الكويتية في إحداث مخازن حبوب جديدة ورفعت من قدرة تخزين المحاصيل في ميناء

الشكل 1.4: معدلات بلدان منظمة التعاون الإسلامي على مؤشر الأمن الغذائي العالمي، 2018 مقابل 2019



المصدر: مؤشر الأمن الغذائي العالمي من قبل وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، تحديث 2019

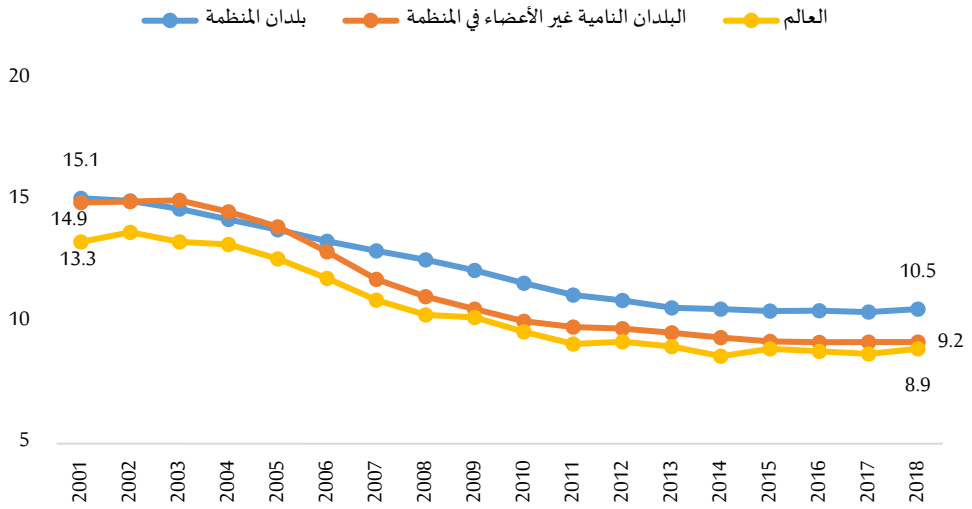
رئيسي (EIU, 2019).



ومن جهة أخرى، بعض البلدان الأعضاء التي تعاني من إشكالية انعدام الأمن الغذائي تعاني في الوقت ذاته من صراعات عنيفة، مثل اليمن وسوريا. فقد نجم عن حالة عدم الاستقرار السياسي المرفوقة بالصراعات والمجاعات والركود الاقتصادي تراجع في مستويات الأمن الغذائي في هذه البلدان، وهذا ما أدى إلى نقص كبير على مستوى الإمداد والإنتاج الغذائي وزيادة مستوى الاعتماد على المساعدات الغذائية (EIU, 2019). وعلى نفس النحو، تشهد حالة الإنتاج الغذائي في العديد من البلدان الأعضاء الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثل أوغندا وسيراليون وتشاد، تقلبات في السنوات الأخيرة بسبب الصدمات غير المتوقعة الناتجة عن تغير المناخ مثل المجاعات وتفشي الآفات والأمراض التي تعصف بالمحاصيل الزراعية.

ووفقا لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الشكل 2.4)، فقد بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في العالم عام 2018 ما يقارب 678.1 مليون شخص (8.9% من إجمالي سكان العالم)، وهذا يعني أن مستواهم المعتاد لاستهلاك الأغذية لم يكن كافيا لتوفير المستويات اللازمة من الطاقة الغذائية حتى ينعموا بحياة سليمة صحية. ومعظم هؤلاء الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية يعيشون في المناطق النامية الواقعة في كل من آسيا (381.1 مليون) وأفريقيا جنوب الصحراء (234.7 مليون) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (47.7 مليون).

الشكل 2.4: انتشار نقص التغذية (% من مجموع السكان)، 2001-2018



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ملاحظة: (المنظمة: العدد = 42؛ البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة: العدد = 77؛ العالم: العدد = 154)

وباعتبار بلدان منظمة التعاون الإسلامي تشكل جزءا مهما من مجموعة البلدان النامية، فإن ليست استثناء من إشكالية نقص التغذية. ففي 2018، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في بلدان المنظمة ما يقارب 175.98 مليون شخص، أي ما يعادل 25.9% من إجمالي سكان العالم الذين يعانون من نقص

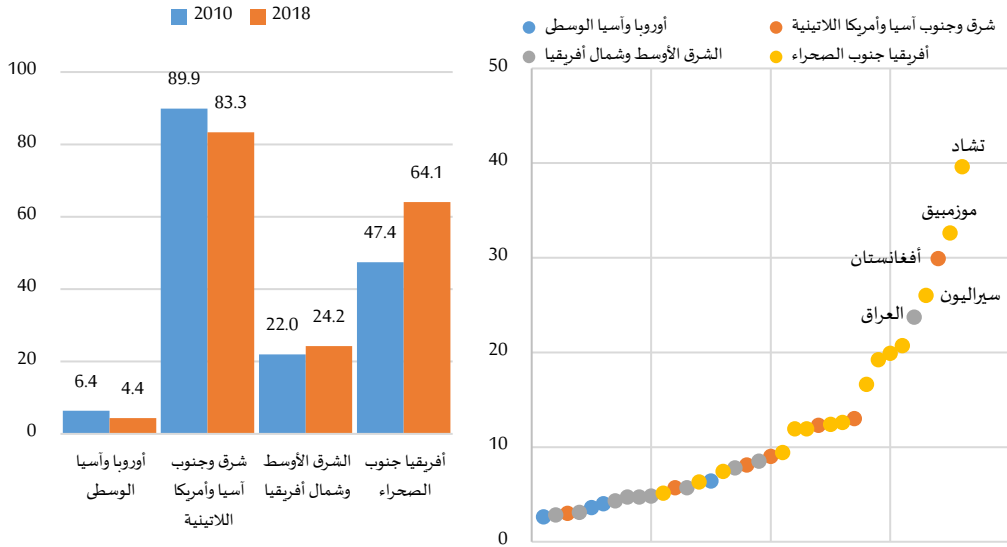


التغذية و 10.5% من إجمالي سكان مجموعة بلدان المنظمة. وغالبية هذه الفئة (83.7%) كانت متمركزة في منطقتي شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (47.3%) وأفريقيا جنوب الصحراء (36.4%) (الشكل 3.4، يسار).

وتسجل نفس الاتجاهات كذلك على مستوى فرادى البلدان. فعلى سبيل المثال، سجلت كل من باكستان (26.1 مليون) ونيجيريا (24.6 مليون) وإندونيسيا (24 مليون) وبنغلاديش (20.9 مليون) وأفغانستان (11.1 مليون) أعلى المعدلات من حيث عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في بلدان المنظمة. وهذه البلدان الأعضاء الخمس مجتمعة تمثل موطنًا لما يناهز 106.7 مليون من إجمالي 175.98 مليون شخص يعانون من نقص التغذية في منطقة المنظمة.

أما بخصوص معدل انتشار نقص التغذية، فقد سجلت أعلى المعدلات في تشاد (39.6%) وموزمبيق (32.6%) وأفغانستان (29.9%) وسيراليون (26%) والعراق (23.7%). ومن ناحية أخرى، سجلت أذربيجان وكازاخستان وتركيا والكويت وتونس وبروناي أقل من 2.5% كمعدل لانتشار نقص التغذية خلال عام 2018.

الشكل 3.4: نقص التغذية في مناطق (ملايين) وبلدان (%) منظمة التعاون الإسلامي، 2018



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تحديث مارس 2020. ملاحظة: لا تظهر على الشكل ستة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (أذربيجان وكازاخستان وتركيا وبروناي دار السلام والكويت وتونس) التي سجلت أدنى معدلات نقص التغذية في 2018 لأن قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة لا توفر أرقامًا دقيقة بخصوص كل بلد.

كما أن هذا المعدل ظل تحت عتبة 5% في كل من الجزائر وأوزبكستان وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وألبانيا (الشكل 3.4، يمين).

وتشير الإحصاءات المتعلقة بالمستوى القطري لبلدان المنظمة الواقعة في شرق وجنوب آسيا إلى أن تدني مستوى النمو الاقتصادي والدخل ليس العامل الوحيد المساهم في انتشار نقص التغذية، بل إن عوامل أخرى لا يمكن تجنبها، مثل الصراعات التي يترتب عنها حالات لجوء ونزوح داخلي وعدم الاستقرار السياسي ومركزية/ لا مركزية السياسات والبرامج المتعلقة بالغذاء، بدورها تلعب دورا مهما إما في تحسين الوضع المتعلق بنقص التغذية أو مفاقمته.

صنفت منظمة الأغذية والزراعة عام 2020 جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، باستثناء الغابون، إما ضمن فئة "البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي" أو "البلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدات خارجية" أو ضمن كلا الفئتين (الجدول 4). والبلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي هي البلدان "الفقيرة" (صافي الدخل لكل فرد يقل عن المستوى الذي يعتمده البنك الدولي لتحديد الأهلية لنيل المساعدة الإنمائية الدولية). وتعتبر هذه البلدان كذلك "مستوردة صافية للأغذية"، أي أنها لا تتمتع بالقدرة على إنتاج ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتها وتفتقر إلى النقد الأجنبي لسد الفجوة عن طريق شراء المواد الغذائية من السوق الدولية، وبذلك ترجح الكفة لصالح صادراتها على حساب وارداتها. وبالإضافة إلى بلدان المنظمة الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، تصنف قبرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان أيضا ضمن فئة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي.

والبلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدات خارجية هي البلدان التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لإدارة المشاكل التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والناجمة عنه والاستجابة لها. فالأزمات في العديد من بلدان المنظمة تسفر عن تباين في مستويات الأداء على مستوى بعض المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي المهمة دون غيرها. فعلى سبيل المثال، تنتج أزمة انعدام الأمن الغذائي في كل من أفغانستان والعراق وباكستان وأوغندا جراء عوامل محلية مثل كثرة اللاجئين والصراعات الأهلية. وعلى نفس النحو، تسببت الصراعات الأهلية في سوريا في تسجيل نقص استثنائي في إجمالي إنتاج/ إمدادات الغذاء. أما في اليمن فثمة نقص حاد في إمكانية الحصول على الغذاء نتيجة الصراع والفقر وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود. كما أن الصراعات في نيجيريا والصومال وانعدام الأمن المدني في كل من بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وليبيا ومالي والنيجر والصومال والسودان من العوامل الأخرى المؤدية لتسجيل مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي المحلي. وتعد العوامل المتمثلة في تراجع مستوى إنتاج الحبوب في غينيا والسنغال وأوغندا، وتراجع مساحات المراعي في موريتانيا، والأضرار الناجمة عن الإعصارات ونقص مستوى الإنتاج في موزمبيق، وقلة تهطل الأمطار في جيبوتي والصومال، وارتفاع أسعار المواد الغذائية في سيراليون من بين الأسباب الرئيسية وراء الأزمات المتعلقة بالغذاء التي تعاني منها هذه البلدان الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، تصنف أفغانستان وبنغلاديش وجيبوتي وليبيا وسوريا واليمن ضمن فئة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي وأيضا ضمن فئة البلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدات خارجية، وهي بذلك تعاني من تحد مزدوج على مستوى الأمن الغذائي.



الجدول 4: البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي والبلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدات خارجية

أفغانستان	جيبوتي	موزمبيق	توغو
بنغلاديش	غامبيا	النيجر	أوغندا
بنين	غينيا	السنغال	أوزبكستان
بوركينافاسو	غينيا بيساو	سيراليون	اليمن
الكاميرون	قرغيزستان	الصومال	العراق
تشاد	ليبيا	السودان	نيجيريا
جزر القمر	مالي	سوريا	باكستان
كوت ديفوار	موريتانيا	طاجيكستان	ليبيا

البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي ■ البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي في حالة أزمة وتحتاج لمساعدة خارجية ■ بلدان في حالة أزمة وتحتاج لمساعدة خارجية

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من www.fao.org، يوليو 2020.

2.4 توافر الغذاء

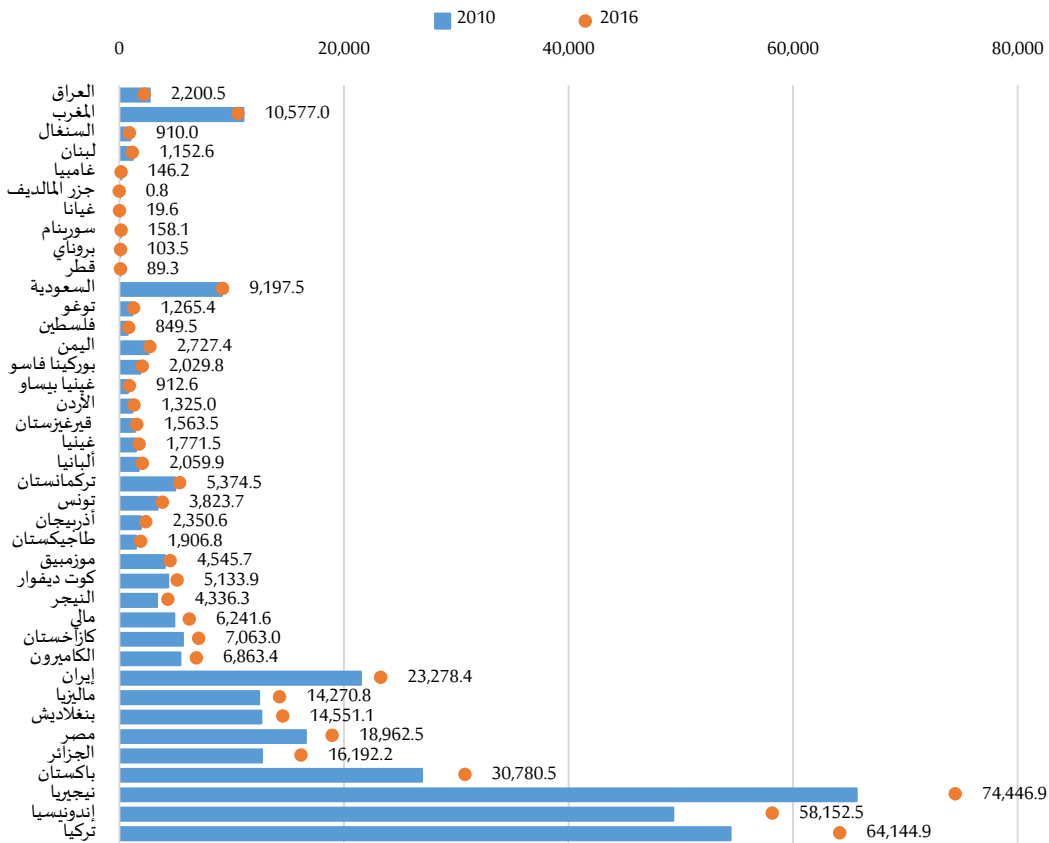
من "جانب العرض"، يشير توافر الغذاء إلى "توافر كميات كافية من الغذاء بجودة مناسبة، يتم تزويدها من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات (بما في ذلك المعونة الغذائية)" (FAO, 2006). فمن حيث الإنتاج، تسلط القيمة الإجمالية لإنتاج الغذاء الضوء على قيمة الغذاء المنتج في بلد معين. إذ أنه من عام 2010 إلى عام 2016، زادت 33 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي إنتاجها الإجمالي (من الناحية النقدية)؛ تتراوح من 1% زيادة في المملكة العربية السعودية إلى 88% زيادة في غيانا. في نفس الفترة، شهدت 6 دول أعضاء انخفاضاً في إجمالي قيمة الإنتاج الغذائي تراوحت من 4%- في المغرب إلى 20%- في غامبيا (الشكل 4.4).

كما نوقش في الفصول السابقة، تقوم العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي بتصدير واستيراد المنتجات الزراعية على نطاق واسع من العالم وإليه. ولهذه الغاية، نما إجمالي حجم التجارة لدول منظمة التعاون الإسلامي في الزراعة بنسبة 30% خلال الفترة 2010-2018، وبلغ 371.9 مليار في 2018. ومع ذلك، في الوقت نفسه، لا تزال بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعتمد بشكل كبير أكثر من غيرها على واردات الحبوب لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية بالإضافة إلى المعاناة من انخفاض مستويات الاستهلاك في المنتجات الحيوانية الرئيسية، وهي اللحوم والحليب والبيض. فعلى سبيل المثال، كما هو مبين في الشكل 5.4، تظهر متوسطات 3 سنوات من 2015-2017 أن الإمارات العربية المتحدة والكويت كانتا تعتمدان كلياً على واردات الحبوب من جهة، في حين اعتمدت لبنان (99.5%) وجيبوتي (98.4%) والأردن (98%) أيضاً بشكل كبير على الحبوب المستوردة. ومن ناحية أخرى، كانت بلدان مثل كازاخستان (65%) وغيانا (50.5%-) وسورينام (28%-) وباكستان (17.2%-) من الدول المصدرة الصافية للحبوب في نفس الفترة الزمنية - مما يعني أن الإمدادات المحلية من الحبوب كانت كافية بما يكفي لتلبية الاحتياجات المحلية والتصدير إلى البلدان الأخرى.

3.4 الحصول على الغذاء والقدرة على تحمل التكاليف

ومع ذلك، حتى مع زيادة قيمة الإنتاج الإجمالية للغذاء في غالبية البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن الوصول إلى الغذاء يعد مسألة أخرى تمامًا. ويرجع ذلك إلى أن الإمداد الكافي من الغذاء على المستويين الوطني والدولي لا يعد ضمانًا للأمن الغذائي للأسر المعيشية (FAO, 2008). وتعتبر عوامل مثل دخل الأسر المعيشية، والإنفاق، وأسعار المواد الغذائية، والوصول إلى الأسواق كلها أمور محورية في تحويل الإمدادات الغذائية إلى الأمن الغذائي. بحيث تشير أحد الأبعاد الحاسمة للأمن الغذائي، "إمكانية الوصول إلى الغذاء" إلى "وصول الأفراد إلى الموارد الكافية (الاستحقاقات) للحصول على أغذية مناسبة لنظام غذائي مغذي" (FAO, 2006). ومن بين العوامل الأكثر وضوحًا وتأثيرًا التي تؤثر على الأمن الغذائي للأسرة هي القوة الشرائية للمستهلكين. وقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 2017 إلى 2018 بمقدار 318.74 \$ (بالدولار الدولي الحالي)

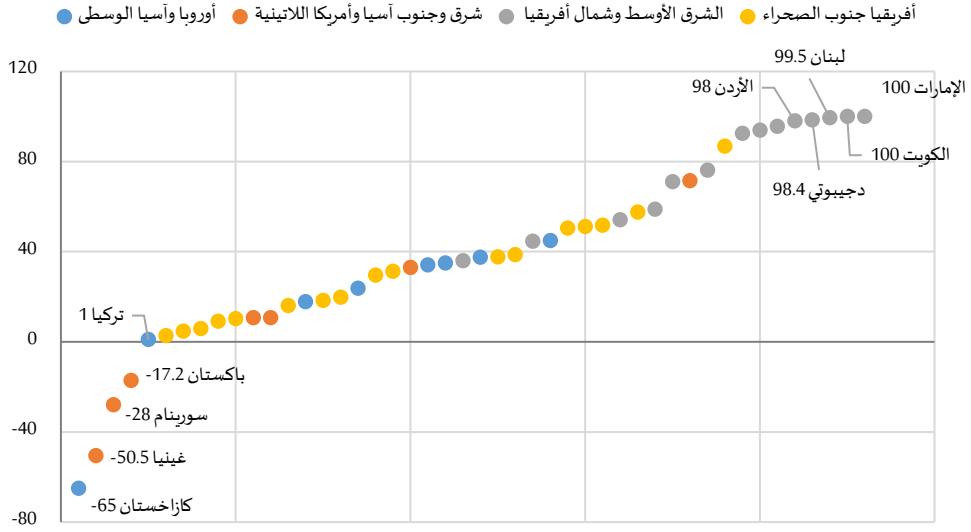
الشكل 4.4: التغيير في إجمالي قيمة إنتاج الغذاء (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي.



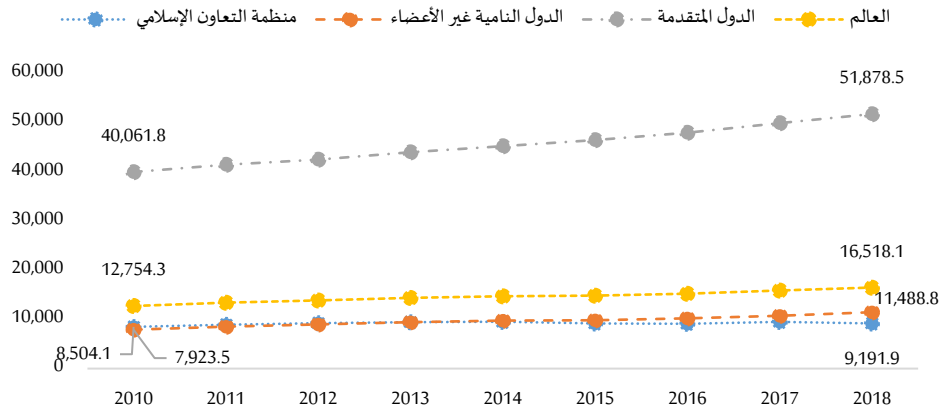
الشكل 5.4: نسبة الاعتماد على استيراد الحبوب (%) في دول منظمة التعاون الإسلامي، 2015-2017



المصدر: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة، تحديث يوليو 2020. ملاحظة: البلدان ذات القيم الأعلى تعتمد بشكل أكثر على واردات الحبوب. وتشير القيمة السلبية إلى أن البلد مصدر صافي للحبوب.

(الشكل 6.4). شكلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المجموعة الوحيدة التي شهدت هذا الانخفاض بين عامي 2017 و 2018. بينما تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية بمقدار 589.9 دولار في جميع أنحاء العالم. وفي البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، زادت هذه القيمة بمقدار 727.9 دولارًا أمريكيًا وفي الدول المتقدمة بنسبة 1863.5 دولارًا أمريكيًا

الشكل 6.4: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، بالقيمة الحالية للدولار الدولي)، 2010-2018



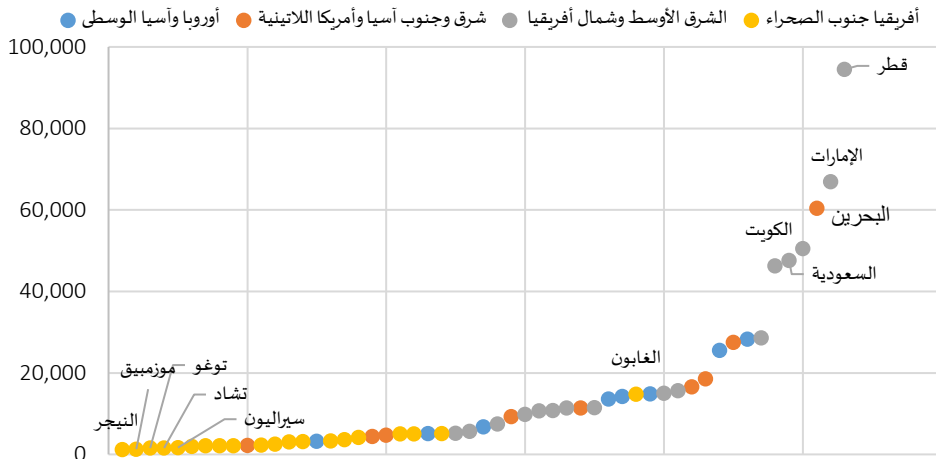
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على مؤشرات التنمية للبنك الدولي، تحديث 2019.



من عام 2017 إلى عام 2018. وقد لوحظ هذا الانخفاض بعد تحسن مطرد في القوة الشرائية في جميع أنحاء العالم بين عامي 2010 و 2017 (الشكل 6.4).

ويصعب انخفاض تعادل القوة الشرائية على العملاء شراء الطعام، وهو أمر يؤثر بشكل سلبي على الفئات الفقيرة من المجتمع. يعد الانكماش الاقتصادي والركود الاقتصادي المؤدي إلى زيادة البطالة وعدم المساواة في الدخل من بين أكبر العوامل المؤثرة على القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للأسر الفقيرة التي تنفق ما يصل إلى 40% من دخلها على الأغذية الأساسية. ولهذا النقص في القوة الشرائية آثار خطيرة على زيادة سوء التغذية في هذه الأسر المعيشية. من بين فرادى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 7.4)، لوحظت أدنى قوة شرائية بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في النيجر (1196.5)، وموزمبيق (1289.5)، وتشاد (1.576.3)، وتوغو (1552.5)، وسيراليون (1663.6). كما لوحظت أعلى قوة شرائية في قطر (94,502.7)، والإمارات العربية المتحدة (66,968.3)، وبروناي دار السلام (60,388.9)، والكويت (50,478.6)، والمملكة العربية السعودية (47,596.7).

الشكل 7.4: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي (تعادل القوة الشرائية، بالقيمة الحالية للدولار الدولي)، 2018



المصدر: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة، تحديث يوليو 2020.

4.4 الاستقرار الغذائي

تتأثر اتجاهات الإنتاج والاستيراد أيضاً بشكل كبير بصدمات الانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ، والركود الاقتصادي، والكوارث الطبيعية، والأوبئة، والصراعات، وما إلى ذلك - لا سيما في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ويرتبط أحد العناصر الأساسية للأمن الغذائي - "الاستقرار الغذائي" - ارتباطاً مباشراً



بالعوامل المفاجئة التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والأسري. كما يتم ضمان الاستقرار الغذائي "عندما يكون لدى السكان أو الأسرة أو الفرد إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات، أي يجب ألا يخاطروا بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة العوامل المفاجئة (مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية) أو الأحداث الدورية (مثل انعدام الأمن الغذائي)" (FAO, 2006). وتسفر الأحداث المؤثرة على استقرار الغذاء أيضًا عن توافر الغذاء وإمكانية الوصول إليه، مما يجعلها ذات أهمية خاصة لصانعي السياسات.

من بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن تباين إنتاج الغذاء للفرد وإمدادات الغذاء للفرد متقلب نسبيًا. وفقًا لمجموعة مؤشرات الأمن الغذائي الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، انخفض نصيب الفرد من تقلب الإنتاج الغذائي في جميع أنحاء العالم بمقدار 0.6 ألف دولار أمريكي (ثابت للفترة 2004-2006) للفرد من عام 2010 إلى عام 2015. وكما هو مبين أدناه (الشكل 8.4)، من بين الدول الأعضاء في المنظمة، كان إنتاج الغذاء في كازاخستان (47.4) وتشاد (23.1) وغيانا (22.9) وسوريا (22) وتونس (20.3)

الشكل 8.4: نصيب الفرد من إنتاج الغذاء (بالدولار الأمريكي الثابت للفترة 2004-2006 للفرد عام 2015) (يسار) وتباين الإمدادات (كيلو كالوري /نصيب الفرد /اليوم، 2017) (يمين) في دول منظمة التعاون الإسلامي



أكثر تنوعًا مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى. ويشير التقلب العالي إلى زيادة أو انخفاض حاد في الإنتاج الغذائي المحلي في هذه البلدان الأعضاء في عام 2015. بينما في جزر المالديف (1.2)، وجزر القمر (2)، والغابون (2.1)، وقطر (2.2)، وموريتانيا (2.5)، كان تباين الإنتاج الغذائي المحلي أكثر استقرارًا نسبيًا في عام 2015، مقارنة بالدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبالمثل، في جميع أنحاء العالم، انخفض معدل تباين

الإمدادات الغذائية للفرد بمقدار 6 كيلو كالوري/ للفرد/ اليوم من عام 2010 إلى عام 2017. ومن بين البلدان الأعضاء، تباين نصيب الفرد من الإمدادات الغذائية (يقاس بالكيلو كالوري/نصيب الفرد/اليوم) أيضًا في عام 2017. فعلى سبيل المثال، سُجلت أعلى حالات تباين العرض في لبنان (187) والكويت (162) وألبانيا (157) وسيراليون (107) وغينيا بيساو (104). وفي المقابل، شهدت السودان (7) وباكستان (16) وبنين (18) وموزمبيق (20) وأفغانستان (20) تقلبًا أقل في إمدادات الغذاء للفرد في نفس الفترة (الشكل 8.4، يمين).

يمكن تفسير انخفاض نصيب الفرد من تباين الإمدادات الغذائية عن طريق عوامل مثل الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، والتي يمكن أن تؤدي إلى استهلاك الشريحة الأفقر لأطعمة أرخص وأقل تغذية، في حين أن ارتفاع نصيب الفرد من تباين الإمدادات الغذائية يمكن أن يعزى إلى تأثيرات الأحداث المناخية، والصراعات والصدمات الأخرى. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن التباين العالي في إنتاج الغذاء وإمداداته يشير إلى تباينات أوسع ولكنها قد لا تنتج دائمًا عن أسباب سلبية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يعزى تباين الإنتاج العالي في الإمارات العربية المتحدة جزئيًا لتحسين البنية التحتية المتعلقة بالأغذية بين عامي 2010 و 2016. ومع ذلك، فإن التباين والتقلب في إنتاج الغذاء وإمداداته للفرد يضر بالأمن الغذائي على المدى الطويل في بلد ما لأنه يتعارض مع اتساق العرض والإنتاج الحيوي للأمن الغذائي.

ويرجع ذلك جزئيًا إلى عوامل مثل تباين الإنتاج والعرض، حيث تم تصنيف العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد بين عامي 2017 و 2019. فقد كانت نسبة الأشخاص المتضررين من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد مقلقة بشكل خاص في سيراليون (81.4%) وغينيا (74.1%) وموزمبيق (68.4%) وأوغندا (66.3%) وأفغانستان (60.8%) وغامبيا (54.3%) - حيث عانى أكثر من نصف السكان هشاشة مرتبطة بـ"انخفاض جودة و/أو كمية الغذاء، وعدم اليقين بشأن قدرتهم على الحصول على الغذاء بسبب نقص المال، وأشكال مختلفة من سوء التغذية": وهذا يشمل أيضًا الأشخاص "الذين نفذ طعامهم، وفي أقصى الحالات، قضوا أيامًا دون تناول أي شيء" (FAO, 2020).

5.4 استخدام الغذاء

بينما توضح مؤشرات جانب العرض لتوافر الغذاء كمية الغذاء المتاح في بلد ما، تحدد المؤشرات غير الغذائية جودة الطعام الذي يتم استهلاكه وتأثيره على الحالة الغذائية للأفراد. فمن الناحية النظرية، يعتبر "استخدام الغذاء"، العامل الأساسي الرابع الذي يساهم في الأمن الغذائي، ينظر في كيفية استخدام الوصول الكافي إلى المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية وممارسات التغذية وإعداد الطعام وتنوع النظام الغذائي والتوزيع المنزلي للأغذية على النحو الأمثل لتوليد الطاقة والعناصر الغذائية التي يحتاجها الأفراد لعيش حياة صحية (FAO, 2008). فعلى سبيل المثال، يؤدي نقص القوة الشرائية للأسر المعيشية إلى تغيير عاداتها الغذائية، واللجوء إلى أغذية أرخص وغير صحية. فعندما يقترن الأمر بجودة وتوزيع الإمدادات الغذائية،

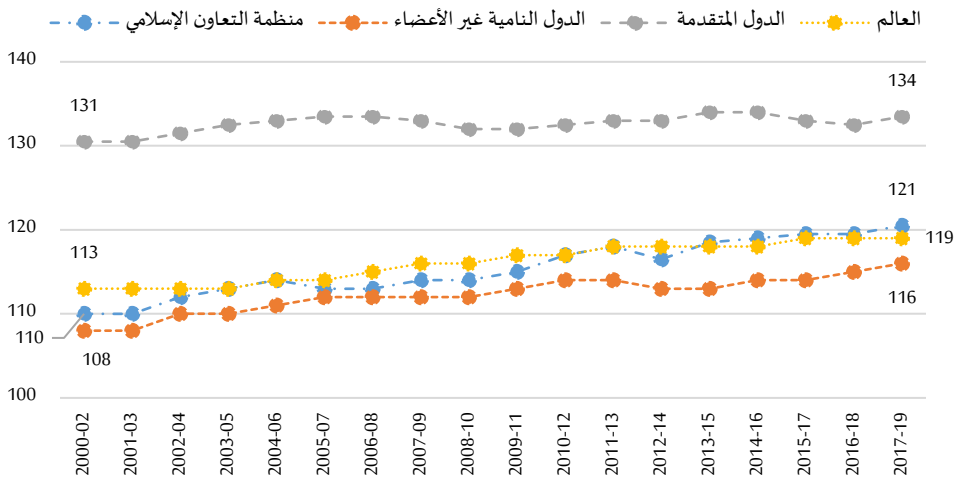


يمكن أن يكون لذلك آثار على تلبية متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للسكان. وأظهر متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية حول العالم اتجاهًا تصاعديًا في العقدين الماضيين. وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، افترض متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية اتجاهًا تصاعديًا إيجابيًا، حيث زاد بنسبة 9% منذ عام 2000 (الشكل 9.4).

تشير القيمة المتوسطة البالغة 121% أيضًا إلى أن إمدادات الطاقة الغذائية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلى من المتوسط (أو أكثر من كافية). ومع ذلك، لا تزال البلدان المتقدمة تحقق هذا النمو بنسبة 134%. لكن حتى مع تحسن متوسط إمدادات الطاقة الغذائية في غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2017 و 2019، الصومال (76%)، أوغندا (90%)، جزر المالديف (92%)، طاجيكستان (92%)، فلسطين (94%)، أفغانستان (95%)، تشاد (95%)، موزمبيق (95%)، اليمن (96%)، غينيا بيساو (98%) لا تزال تعاني من نقص في الإمدادات الكافية من الطاقة الغذائية من خلال الغذاء.

تؤدي شدة انعدام الأمن الغذائي إلى تفاقم سوء التغذية وتشكل خطرا كبيرا على صحة الفرد ورفاهيته. قد لا يعاني الأشخاص الذين لديهم مشكل انعدام الأمن الغذائي من الجوع، لكنهم قد يفتقرون إلى الحصول على الغذاء المغذي والكافي، مما يعرضهم لسوء التغذية في شكل سمنة عند البالغين، وفقر الدم لدى البالغين، وتقرم الأطفال، والهزال، والأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن ونقص الوزن - وذلك من بين أمراض أخرى مثل مرض السكري واضطرابات القلب والأوعية الدموية (FAO, 2019). من منظور تنموي، يمكن أن يكون لسوء التغذية آثارا خطيرة على الاقتصادات الوطنية ناجمة عن التكاليف الاقتصادية الناتجة عن فقدان رأس المال البشري إلى جانب التكلفة المباشرة للرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، تتوقع

الشكل 9.4: متوسط إمدادات الطاقة الغذائية (%، 2019-2000)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة، تحديث أكتوبر 2019. ملاحظة: النسب المئوية الموضحة في هذا الرسم البياني هي قيم متوسطة. (منظمة التعاون الإسلامي العدد = 54؛ الدول النامية غير الأعضاء: العدد = 89؛ الدول المتقدمة: العدد = 36؛ العالم: العدد = 179).



منظمة الأغذية والزراعة أن تكلف السمنة تريليوني دولار أمريكي سنويًا كخسائر للنشاط الاقتصادي وتكاليف الرعاية الصحية (2019). وبالمثل، من المتوقع أن يؤدي نقص التغذية إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11% في إفريقيا وآسيا بواسطة منظمة الأغذية والزراعة (2019).

ومع ذلك، فإن الوزن الزائد والسمنة في جميع أنحاء العالم يسيران في مسار تصاعدي - مسببان في حوالي 4 ملايين حالة وفاة (FAO, 2019). وعلى الرغم من أن فرط الوزن كان مرتبطًا أساسًا بالبلدان ذات الدخل المرتفع في فترة من الفترات، فقد زاد عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون منه إلى ثلاثة أضعاف بين عامي 2000 و 2018 في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ففي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كان أكثر من 17.5% من السكان البالغين فوق سن 18 عامًا يعانون من السمنة المفرطة في عام 2016 (SESRIC, 2019). ويتركز انتشار السمنة في البلدان الأعضاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يعاني 29.1% من السكان فوق سن 18 من السمنة، تليها الدول الأعضاء في أوروبا وآسيا الوسطى (20.1%)، وأمريكا اللاتينية (17.3%)، وشرق آسيا (11.3%) وأفريقيا جنوب الصحراء (9%) وجنوب آسيا (5.9%) (SESRIC, 2019).

يمكن أن يكون لانعدام الأمن الغذائي آثارًا ضارة على الأسر التي تتأثر كمية ونوعية مدخولها الغذائي. بالنسبة للنساء، يمكن أن يؤثر ذلك على تغذية الأم ونمو الطفل وزيادة خطر الإصابة بالأمراض وفقر الدم (FAO, 2019). ويعد سوء التغذية حاليًا السبب الرئيسي لفقر الدم لدى 33% (واحدة من كل ثلاثة) من النساء في سن الإنجاب حول العالم. وقد ثبت أيضًا أنه أحد التحديات الغذائية الأكثر تعقيدًا، حيث لم يتغير انتشار فقر الدم منذ عام 2012. ويشكل نقص الحديد السبب الأكثر شيوعًا لفقر الدم لدى النساء والأطفال. كما أنه أحد أكثر الاضطرابات الغذائية شيوعًا المنتشرة في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تؤدي عواقب فقر الدم ونقص الحديد إلى مضاعفات الولادة وزيادة خطر وفيات الأمهات وضعف النمو البدني والعقلي للطفل (SESRIC, 2019). وفي الوقت الذي بلغ فيه معدل انتشار فقر الدم في البلدان المتقدمة نسبة 11% فقط، كانت الأعداد مهولة في البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي بلدان المنظمة بمعدلي 41% و 50%، على التوالي، من السكان الذين يعانون من فقر الدم (SESRIC, 2019). وظل فقر الدم، في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، يشكل تحديًا صحيًا كبيرًا في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فقد شكلت هاتين المنطقتين أكثر من 70% من مجموع الأطفال المصابين بفقر الدم في بلدان المنظمة (SESRIC, 2019).

² بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة، يمكن أن تسبب زيادة الوزن عواقب صحية خطيرة طوال دورة حياة الفرد. يوجد حاليًا ما يقرب من 38.3 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من زيادة الوزن³ في العالم. في عام 2019، كان انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة أقل نسبيًا (2%) في دول منظمة التعاون

تعرف الحالة الغذائية للأطفال على النحو التالي (UNICEF, WHO, و World Bank, 2020):

³ الطفل الذي يعاني من زيادة الوزن ثقيل جدًا بالنسبة لطوله/ طولها.



الإسلامي من البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (2.9%). ظل انتشار زيادة الوزن في منطقتي شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية أوسط والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 10.4). وشكلت هذه المنطقتين 68% من عبء منظمة التعاون الإسلامي المتعلق بالأطفال الذين يعانون من فرط الوزن (مع 33.4% من مجموع المنظمة يعيشون في شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، و 35.6% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وعلى المستوى القطري، تعيش أعلى نسبة من مجموع أطفال منظمة التعاون الإسلامي الذين يعانون من الوزن الزائد بشكل متوسط وشديد في ليبيا (22%)، تلتها سوريا (18%)، ثم لبنان (17%).

ومع ذلك، في الوقت نفسه، لا يزال انتشار التقرم⁴ والهزال⁵ لدى الأطفال دون سن الخامسة بسبب سوء التغذية يمثل مشكلة مستمرة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي رغم تحسن الانتشار العالمي للقضايا المتعلقة بسوء التغذية لدى الأطفال في السنوات القليلة الماضية. تساعد التغذية المناسبة على تحسين فرص الأطفال للبقاء على قيد الحياة خلال السنوات الأولى من الحياة كما تساهم في نموهم البدني والمعرفي أيضاً. فبدون أمن غذائي كاف، تتعرض التغذية السليمة لدى الأطفال لخطر مهول. في 2019، تحملت دول المنظمة 10.3% من العبء العالمي للأطفال الذين يعانون من التقرم كما هو مبين في الشكل 10.4. وبالمقارنة، فإن حوالي 14.7% من الأطفال دون سن الخامسة في البلدان النامية الأخرى غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يعانون من التقرم. ومن بين مناطق المنظمة، سُجلت أعلى نسبة انتشار للتقرم في شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (12%)، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء (14%) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (3.9%) ثم أوروبا وآسيا الوسطى (0.9%). ظل توزيع الأطفال الذين يعانون من التقرم متفاوتاً للغاية عبر دول منظمة التعاون الإسلامي. كان التقرم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أكثر انتشاراً في اليمن (46%) ونيجيريا (44%) وموزمبيق (43%) وأفغانستان (41%) والنيجر (41%) وتشاد (40%).

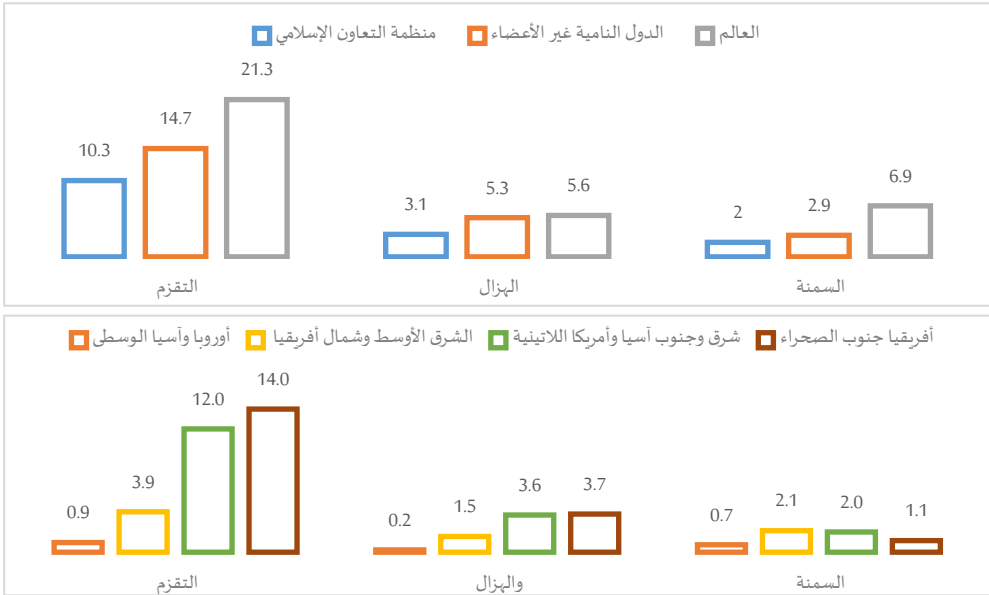
فعلى الصعيد العالمي، نجد أن أكثر من 47 مليون طفل تحت سن 5 سنوات من العمر تم فقدهم في 2019، وهو ما يمثل 6.9% من الأطفال دون سن الخامسة في العالم. كما هو مبين في الشكل 10.4، كان انتشار الهزال في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أقل نسبياً بنسبة 3.1% مقارنة بـ 5.3% في البلدان النامية غير الأعضاء. من بين مناطق منظمة التعاون الإسلامي، وإن عبء الهزال مرتفع في منطقتي شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء، والذي بلغ 80.6% من مجموع الأطفال الذين يعانون منه في دول المنظمة (مع نسبة 39.8% تعيش في شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية و 40.8% في أفريقيا جنوب الصحراء). وتجدر الإشارة إلى أنه قد لوحظ أعلى معدل لانتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الأعضاء التالية: جيبوتي (22%) والسودان (17%) واليمن (16%) وموريتانيا (15%) والصومال (15%).

⁴ التقرم هو شكل من أشكال نقص التغذية حيث يكون طول الأطفال أقصر من عمرهم.

⁵ ويشير الهزال إلى شكل شديد من سوء التغذية حيث يكون الطفل نحيفاً جداً بالنسبة لطوله / طولها.

هناك مجموعة أخرى مهمة من المؤشرات غير الغذائية - خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH) - والمسؤولة أيضًا بشكل مباشر عن تحسين أو تدهور الحالة الغذائية للسكان في جميع أنحاء العالم. يؤثر الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الأساسية ليس فقط على توافر الغذاء، ولكن أيضًا على الوصول إليه واستخدامه. ويعد نقص خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة أمرًا ضارًا بشكل أساسي بالحالة الغذائية للأفراد بسبب: التلوث الناجم عن استخدام المياه غير المعالجة والتخلص من النفايات، وخطر العدوى من استخدام المياه وتخزينها بطرق غير آمنة، وانتشار الأمراض المعدية من استهلاك المياه غير النظيفة أو التعرض لسوء التخلص من النفايات. فعلى سبيل المثال، تقدم اليونيسف (2006) دليلًا على أن "الإسهال الناجم عن نقص في المياه والصرف الصحي والنظافة يتسبب في وفيات الأطفال دون سن الخامسة أكثر من أي سبب آخر للوفاة في البلدان التي ترتفع فيها معدلات وفيات الأطفال".

الشكل 10.4: الوضع الغذائي للأطفال دون سن الخامسة (% من إجمالي الأطفال دون سن الخامسة) في العالم (أعلى) والمناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي (أسفل)، 2019



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على تقديرات سوء التغذية لدى الأطفال المشتركة بين اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، تحديث مارس 2020. ملاحظة: بيانات آخر سنة متاحة خلال 2013-2018. (دول المنظمة: العدد = 57؛ الدول النامية غير الأعضاء: العدد = 110؛ العالم: العدد = 202).

تحدد خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة أيضًا سلامة الأغذية التي تستهلكها الأسر وتخزينها. فعلى سبيل المثال، يعد تلوث الطعام بسبب عدم توفر المياه النظيفة، وممارسات غسل اليدين غير المنتظمة، ونقص المياه اللازمة لغسل الأواني وإعداد الطعام، وما إلى ذلك، بعض الأسباب الرئيسية لنقص التغذية الناجم عن انتشار الكائنات الحية الدقيقة المعدية.



ومع ذلك، فعندما يتعلق الأمر بالحصول على مياه الشرب الأساسية وخدمات الصرف الصحي على الأقل، فقد شهد العالم تحسناً كبيراً منذ عام 2000. وفي جميع أنحاء العالم، ارتفعت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل من 54.2% في عام 2000 إلى 64.2% في عام 2017، وارتفعت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الشرب الأساسية على الأقل من 75% في عام 2000 إلى 84.6% في عام 2017 (الشكل 11.4 و 12.4). ففي البلدان الأعضاء في المنظمة، ارتفعت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل بنسبة 14.8%، وزاد السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل بنسبة 9.6% في نفس الفترة. ومع ذلك، في عام 2017، كان الجزء الأكبر من هؤلاء يعيشون في البلدان الأعضاء بأوروبا وأمريكا الوسطى، في حين تركزت أقل نسبة من السكان الذين يتوفرون على خدمات الصرف الصحي الأساسية أو خدمات مياه الشرب الأساسية في أفريقيا جنوب الصحراء (الصرف الصحي 32.4%، مياه الشرب 64%).

الوضع مقلق بشكل خاص في تشاد حيث كان أقل من 10% من السكان يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية في عام 2017. أما في النيجر وسيراليون وتوغو وبنين وأوغندا وبوركينا فاسو وغينيا بيساو وغينيا وموزمبيق - كان لدى ما بين 11% و 30% فقط من السكان إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي الأساسي. وفي كوت ديفوار وجزر القمر والسودان والصومال والكاميرون ونيجيريا وغامبيا ومالي والغابون وموريتانيا، كان 31% إلى 50% فقط من السكان يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية. وفي السنغال، كان لدى ما يزيد قليلاً عن نصف إجمالي السكان (51.5%) إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية. فقد كان الوضع مريعاً أيضاً في العديد من البلدان الأعضاء في جنوب آسيا، مثل أفغانستان (43.4%)، بنغلاديش (48.2%)، وباكستان (59.9%) الذين لم يحصلوا على خدمات الصرف الصحي الأساسية.

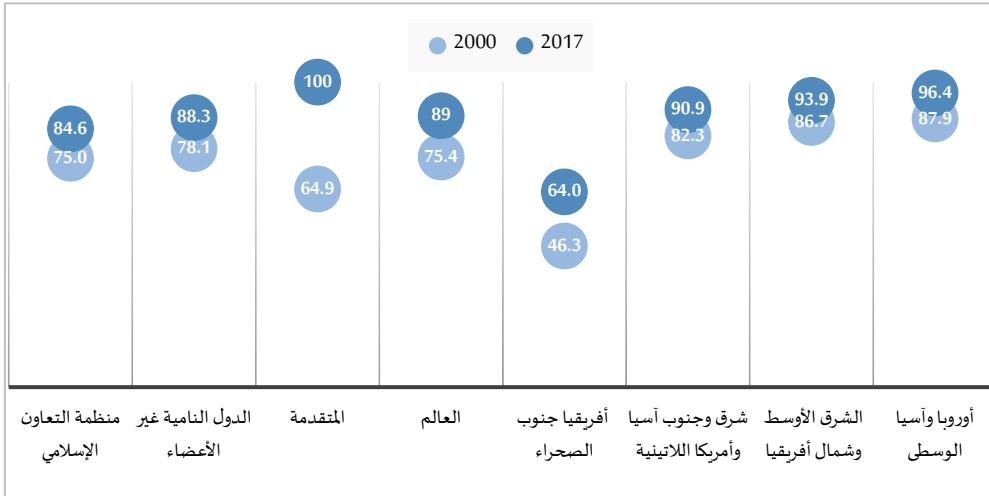
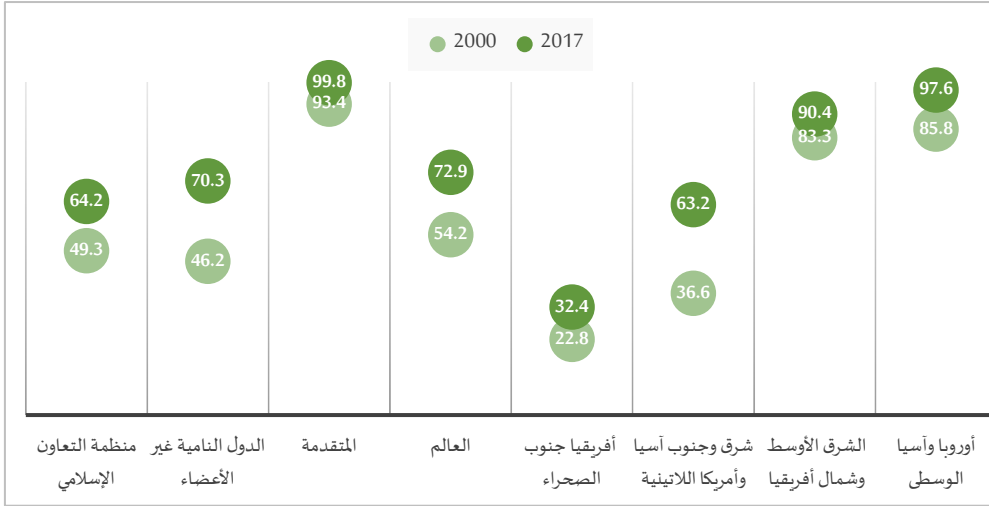
فيما يتعلق بخدمات مياه الشرب الأساسية، كانت التوقعات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أفضل بكثير، حيث حصلت ثلاث دول أعضاء فقط يقل عدد سكانها عن 50% على خدمات مياه الشرب الأساسية (تشاد 38.7%، وبوركينا فاسو 47.9%، وأوغندا 49.1%). ومع ذلك، كانت النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات مياه الشرب المدارة "بأمان" منخفضة للغاية في خمس دول أعضاء، وهي كوت ديفوار (36.5%) وباكستان (35.3%) ونيجيريا (20.1%) وسيراليون (9.9%) وأوغندا (7.1%). وتعتبر الإدارة الآمنة لمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي أمراً بالغ الأهمية لضمان سلامة الأغذية أثناء مراحل جمعها وشراؤها وتخزينها وإعدادها واستهلاكها. فبالنظر إلى الكثافة السكانية لهذه البلدان الأعضاء، تعتبر هذه الإحصاءات مذهلة. كما تشير إلى أن ملايين الأشخاص في هذه البلدان الأعضاء لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية ومياه الشرب، والتي تعتبر ضرورية لحياة صحية.



تماشياً مع الاتجاهات العالمية، تدعم البيانات الواردة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي النتيجة التي مفادها أن الاقتصادات ذات الدخل المنخفض تعاني بشكل غير متناسب من غياب خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الكافية نتيجة نقص الموارد الاقتصادية والبنية التحتية. فمن الشائع نسبياً أن يتم توزيع خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة بشكل غير متساو بناءً على مكان الإقامة (حضري /

الشكل 11.4: الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)،

2017-2000



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية من قبل البنك الدولي.

ريفي)، والجنس، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية، ووضع الأقليات، وما إلى ذلك. على سبيل المثال، في المناطق الريفية أو الأحياء الفقيرة، من المرجح أن تكون النساء أول جامعات، وناقلات، ومستخدمات للمياه



في البلدان النامية (SIDA, 2015). ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أظهرت دراسة أجريت على 25 دولة أن النساء يقضين ما لا يقل عن "16 مليون ساعة يوميًا في كل رحلة ذهابًا وإيابًا لجمع المياه من مصدرها مقارنة بالرجال الذين يقضون 6 ملايين ساعة بينما يقضي الأطفال 4 ملايين ساعة" (SIDA, 2016). ونتيجة لذلك، يتعين على النساء - اللاتي يتحملن أيضًا المسؤولية الأساسية عن غالبية الأعمال المنزلية وتقديم الرعاية - أن يواجهن عبئًا إضافيًا بسبب عدم إمكانية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة. وعلاوة على ذلك، يعزز نقص مياه الشرب الأساسية وغياب الصرف الصحي في دورة عدم المساواة والفقر في البلدان منخفضة الدخل من خلال تقليل موارد الأسر المعيشية لشراء واستهلاك الأطعمة المغذية. فعلى سبيل المثال، قد تقوم النساء اللاتي يكرسن وقتهم لجمع المياه بمقايضة الفرص الاقتصادية المدرة للدخل والتي قد تؤثر على ممارسات التغذية في أسرهن.





الفصل الخامس

5. التحديات والآفاق



لا تزال الزراعة تعتبر قطاعًا اقتصاديًا مهمًا لمعيشة السكان في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، على الرغم من فعاليته الهائلة، لا يزال القطاع غير منتج ولم تستفد الدول الأعضاء بعد بشكل كامل من إمكاناته. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يمثل مشكلة في البلدان الأعضاء. نظرًا للنمو السكاني الهائل، تعاني العديد من هذه الدول من أعلى معدلات الجوع ونقص التغذية في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، تزداد الواردات الزراعية من وقت لآخر، مما يضع عبئًا إضافيًا على احتياطات النقد الأجنبي.

إن تحسين الإنتاجية الزراعية أمر بالغ الأهمية في دول منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من حدة الفقر والقضاء على الجوع. لذلك، يتعين على البلدان الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار الممارسات الزراعية المستدامة لزيادة الإنتاج بالموارد المتاحة المحدودة والطلب المتزايد على الغذاء. يسלט هذا الفصل الضوء على بعض التحديات المهمة لقطاع الزراعة والأمن الغذائي في دول منظمة التعاون الإسلامي ويستعرض الآفاق التي يمكن أن تسعى البلدان الأعضاء لتحقيقها في تنفيذ ممارسات زراعية أكثر استدامة.

1.5 إدارة الموارد الزراعية

يعتبر التحرك نحو الزراعة المستدامة النهج الأنسب لمواجهة تحديات الزراعة القائمة. ولكي تكون مستدامة، هناك حاجة لتلبية الطلب على المنتجات والخدمات الزراعية للجيل الحالي والمستقبلي، مع ضمان الصحة البيئية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية (FAO, 2014). كما تعتبر الممارسات الجيدة لإدارة الموارد الزراعية من أهم جوانب الإنتاج الزراعي المستدام. ويتمثل التحدي الرئيسي في هذا الصدد في كيفية إدارة الموارد بكفاءة وبالتالي حماية إنتاجية الزراعة واستدامتها. إن الموارد والخدمات الرئيسية التي تهمنا هي عوامل الإنتاج الزراعية (أي الأرض والعمل والمدخلات الزراعية الأخرى). وفي هذا السياق، تعتمد الإنتاجية الزراعية على كمية ونوعية المدخلات إلى الحد الذي يتم فيه استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بكفاءة.

تتعلق إحدى قضايا إدارة الموارد الزراعية الرئيسية في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي باستخدام الأراضي. ففي عام 2017، بلغت مساحة الأراضي الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي 1.4 مليار هكتار أو ما يعادل 28.5% من مساحة الأراضي الزراعية في العالم. وتمثل منطقة الزراعة في منظمة التعاون الإسلامي 45.3% من إجمالي مساحة أراضيها، مقارنة بـ 28.4% في البلدان النامية الأخرى و 37.1% في العالم. فعلى الرغم من مساحة الأراضي الزراعية الكبيرة، تبقى إنتاجية الأراضي في منظمة التعاون الإسلامي منخفضة للغاية. وكما هو مبين في الجدول 5، في المتوسط، في عام 2016، كانت إنتاجية الأراضي في منظمة التعاون الإسلامي تبلغ 780 دولار أمريكي ثابت للفترة 2004-2006، وهو أقل بكثير من المستوى المتوسط في البلدان النامية البالغ 906 دولار أمريكي ثابت للفترة 2004-2006. ومع ذلك، يظهر نمو إنتاجية الأراضي آفاقًا واعدة. إذ أنه بين عامي 2005 و 2016، بلغ معدل النمو السنوي المركب لإنتاجية الأراضي في المنظمة 2.3% بينما كان متوسط قيمة البلدان النامية 1.7%. ويمكن أن يشير هذا إلى تحسن كبير في الاستخدام المكثف للمدخلات الزراعية الأخرى (مثل الأسمدة والآلات) (IFPRI, 2019).



على غرار إنتاجية الأرض، لا تزال إنتاجية العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي منخفضة. وكما هو مبين في الجدول 5، في عام 2016، يبلغ متوسط إنتاجية العمالة لدى دول منظمة التعاون الإسلامي 3,622 دولارًا أمريكيًا ثابتًا للفترة 2004-2006، وهو أقل بكثير مقارنة بمتوسط البلدان النامية البالغ 4,493 دولارًا أمريكيًا ثابتًا للفترة 2004-2006. كما تشير البيانات إلى أن نمو إنتاجية العمل في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2005-2016 بلغ حوالي 1.1% فقط. وهذا الرقم أقل أيضًا من متوسط البلدان النامية البالغ 2.0%.

الجدول 5: إنتاجية الأرض والعمالة، 2005-2016

معدل نمو سنوي مركب	إنتاجية العمل (بالدولار الأمريكي الثابت للفترة 2006-2004)			معدل نمو سنوي مركب	إنتاجية الأرض (بالدولار الأمريكي الثابت للفترة 2006-2004)			
	2016	2010	2005		2016	2010	2005	
16-2005	2016	2010	2005	16-2005	2016	2010	2005	
%1.1	3,622	3,370	3,210	%2.3	780	692	608	دول المنظمة
%2.0	4,493	4,006	3,603	%1.7	906	837	754	البلدان النامية

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على (IFPRI, 2020).⁶

يشير كلا المؤشرين المذكورين أعلاه إلى نقص الإنتاجية الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن أن يرتبط هذا بعوامل متقاطعة مثل نقص المدخلات الحديثة وسوق الأراضي غير الفعال وعدم وجود تمويل حديث. ففي حين أن المدخلات الحديثة بشكل عام (مثل الأسمدة غير العضوية والكيماويات الزراعية الأخرى، أو الميكنة والتحكم في المياه) مستخدمة بالفعل حتى في أقل بلدان منظمة التعاون الإسلامي نموًا، إلا أن استخدام هذه المدخلات لا يزال منخفضًا وغير فعال دائمًا (Sheahan & Barrett, 2017). فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن متوسط استخدام الأسمدة زاد من 313.1 كجم للهكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في عام 2010 إلى 315.5 كجم في عام 2016، فهي لا تزال أقل بكثير من الكمية المستخدمة في البلدان المتقدمة (1,191 كجم). وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن متوسط استهلاك منظمة التعاون الإسلامي أعلى من متوسط الاستهلاك العالمي (140.6 كجم)، إلا أن هناك تفاوتًا في الاستهلاك داخل الدول الأعضاء، حيث لا تزال منظمة التعاون الإسلامي جنوب الصحراء تستهلك مستوى منخفضًا للغاية من استخدام الأسمدة يبلغ 14.5 كجم للهكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

يعد المستوى المنخفض لمتوسط استخدام الآلات والتكنولوجيا في دول منظمة التعاون الإسلامي عائقًا آخر للإنتاجية الزراعية نظرًا لوجود ارتباط قوي بين الإنتاجية الزراعية ومعدلات الاستثمار لكل عامل زراعي.

⁶ يشمل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية 2020 مجموعة بيانات تحتوي على 132 دولة ومنطقة نامية تقيس إجمالي إنتاجية العامل. كما أنه يشمل مقاييس إنتاجية كل من الأرض والعمالة. ويتم حساب إنتاجية الأرض كنسبة من إجمالي الإنتاج إلى إجمالي المساحة الزراعية. في حين أن إنتاجية العمل هي نسبة الناتج الإجمالي إلى عدد الأشخاص النشطين اقتصاديًا في الزراعة.



ويمكن ملاحظة نقص الآلات من خلال المستوى المنخفض لرأس المال. وفقًا لأحدث البيانات في عام 2016، بلغ متوسط صافي رأس المال الزراعي في دول منظمة التعاون الإسلامي 16,093.8 دولار أمريكي بينما في البلدان النامية الأخرى 1,613,681.4، والمتوسط العالمي 57,183.7.

ويعزى نقص الوصول إلى المدخلات الحديثة واستخدامها جزئيًا إلى عدم كفاءة أسواق الأراضي ونقص الوصول إلى التمويل الحديث. في حين كانت أنظمة الحيازة التقليدية جيدة، فإن زيادة الكثافة السكانية والتحضر وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ستؤدي إلى تفاقم الضغط على توافر مساحة الأرض الزراعية. إذ أن سوق الأراضي لا يعمل بشكل جيد بسبب حقوق الملكية غير المضمونة، وسوء تنفيذ العقود والقيود القانونية الصارمة التي تحد من أداء أسواق الأراضي (World Bank, 2008). وتعتبر هذه المشكلة رئيسية في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في البلدان الأعضاء الأقل نموًا، حيث لم يتم تثبيت ضمان حيازة الأراضي. وتؤدي عدم المساواة في ملكية الأراضي إلى الحد من الوصول إلى الأراضي كما تؤدي إلى عدم الكفاءة في إنتاجية الأرض (Binswanger-Mkhize & McCalla, 2010). وإن ضمان الوصول إلى الأراضي وإخضاعها لسيطرة الأسر الريفية الفقيرة والمهمشة أمر هام لتعزيز النمو الزراعي. كما أن الافتقار إلى ملكية الأصول لتكون بمثابة ضمانات في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي يخلق مشاكل في تأمين القروض المصرفية، مما يعيق قدرة المزارعين على القيام باستثمارات إضافية وتحديث ممارساتهم الزراعية (Foster & Rosenzweig, 2010).

إن طريقة تحسين الإنتاجية الزراعية مرتبطة أيضًا بتوافر سوق مالي يسهل الوصول إليه ويعمل بشكل جيد. لا يزال العديد من المزارعين في دول منظمة التعاون الإسلامي يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الائتمان، لا سيما في المناطق الريفية. وهذا يعيق قدرة المزارعين على تحسين الإنتاجية لأن المزارعين غالبًا ما يشيرون إلى نقص رأس المال باعتباره السبب الرئيسي لعدم تحديث ممارساتهم الزراعية (Mohammed et al., 2019). تبرز القيود المتعلقة بالحصول على التمويل مشكل حيازة الأراضي مرة أخرى، حيث تشير الدراسات السابقة في الأماكن التي تكون فيها حيازة الأراضي ضعيفة وحقوق الملكية غير آمنة، قد لا يكون لدى المزارعين حوافز للاستثمار في التكنولوجيات المفيدة التي من شأنها أن تحين من إنتاجيتهم الزراعية (Jack, 2011)، ونتيجة لذلك، فإن الافتقار إلى الاستخدام الحديث للمدخلات الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي لا يقلل من الإنتاجية الزراعية فحسب، بل يمنع أيضًا التنمية الزراعية طويلة الأجل.

2.5 تحسين البنية التحتية الزراعية

ثبت أن تحسين البنية التحتية هو أحد العوامل الرئيسية للتنمية (Luu et al., 2019)، وهو أمر صحيح أيضًا في حالة قطاع الزراعة. إذ يمكن تعزيز نمو الإنتاجية الزراعية في ظل وجود بنية تحتية موثوقة. وتحسن الإنتاجية بشكل رئيسي من خلال خفض تكاليف المعاملات داخل أسواق المدخلات والمخرجات الزراعية. ففي مختلف البلدان الأفريقية، يؤدي الافتقار إلى البنية التحتية إلى إحداث فرق كبير في الأسعار بين المدن



(Gajigo & Lukoma, 2011). وعلاوة على ذلك، فإن وجود بنية تحتية تجعل الأسواق المختلفة ذات الصلة متصلة بشكل أفضل وتمنع فشل السوق.

لا تزال دول منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط تفتقر إلى البنية التحتية التي تدعم قطاعات الزراعة. كما أشار سيسرك (2016) إلى أن الافتقار إلى البنية التحتية هو التحدي الرئيسي لاستخدامات الأسمدة في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فجوة كبيرة داخل مناطق مجموعة المنظمة، حيث أنشأت إحدى المناطق بالفعل بنية تحتية زراعية موثوقة، في حين أن المناطق الأخرى لا تزال متأخرة في هذا الصدد.

تعد الطرق الريفية وإمكانية الوصول من متطلبات البنية التحتية الأساسية لتعزيز الإنتاجية الزراعية. فمن شأن البنية التحتية المحسنة للنقل الريفي أن تسهل وصول المزارعين إلى الأسواق المختلفة، وبالتالي، خفض تكاليف المعاملات للمدخلات المطلوبة للإنتاجية الزراعية. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي الوصول إلى الطرق أيضاً إلى زيادة رفاهية الأسر بشرط أن يساعد سكان الريف في الوصول إلى أسواق العمل الجديدة والخدمات الاجتماعية. على سبيل المثال، أشارت الأدلة التجريبية إلى أن تحسين جودة الطرق في إندونيسيا أدى إلى زيادة أجور العمالة وتقليل وقت العمل للعمال الزراعيين (Yamauchi, 2016). وبالمثل، في إثيوبيا، أدى الوصول إلى طريق صالحة لجميع المواسم إلى خفض عدد الفقراء بنسبة 6.9% وزيادة استهلاك الأسرة بنسبة 16.3% (Dercon et al., 2009)، ومع ذلك، فإن الطريق قد يجلب القليل من الفوائد الاقتصادية في المناطق التي لا يوجد بها سوق للحفاظ على الوظائف غير الزراعية.

لا تزال إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي منخفضة للغاية. ففي العديد من البلدان النامية، تقل إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية، المقاسة بمؤشر الوصول إلى المناطق الريفية (RAI)⁷، عن 60%. في حين أن جميع البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) يقل هذا المؤشر فيها عن 51%. وبالمقارنة، تتمتع البلدان المتقدمة بإمكانية الوصول إلى المناطق الريفية بنسبة تقترب من 100% (Mikou et al., 2019). في حين أنه من الأهمية بمكان تحسين الوصول إلى الطرق الريفية، فقد لا تكون التكلفة دائماً معقولة. وفي بوركينا فاسو، على سبيل المثال، تتطلب الجهود المبذولة لزيادة مؤشر الوصول إلى المناطق الريفية إلى 42% استثمارات تعادل 42% من ناتجها المحلي الإجمالي (Mikou et al., 2019).

هناك بنية تحتية مهمة أخرى تتعلق بالتنمية في قطاع الزراعة وهي تكنولوجيا الري. تعتمد الزراعة في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل شبه كامل على هطول الأمطار، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به إلى حد كبير. وهذا يشكل حالة من عدم اليقين وصدمة كبيرة في الإنتاج الزراعي. يتزايد خطر عدم حصول المزارعين على المياه (أو الحصول على الكثير من المياه) من الأمطار مع اشتداد تأثير تغير المناخ. علاوة على ذلك، فإن

7 مؤشر الوصول إلى المناطق الريفية (RAI)، المعرّف على أنه (Roberts et al., 2006) "عدد سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين (ما يعادل عادةً مسيرة 20-25 دقيقة) من طريق صالحة لجميع المواسم كنسبة من مجموع سكان الريف".



الإفراط في استخدام الموارد المائية وتدهورها والتنافس على الاستهلاك من قبل مستهلكي المياه غير الزراعيين سيزيد من تكلفة المياه، ويقلل من توافرها للزراعة بشكل أكبر.

تلعب البنية التحتية للري دورًا مهمًا في تحرير المزارعين من هذه القيود. ومع ذلك، فإن حالة تطوير البنية التحتية للري في دول منظمة التعاون الإسلامي لا تزال منخفضة للغاية ومجزأة. فعلى سبيل المثال، في حين أن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط لديها 25.7% من أراضي صالحة للزراعة مجهزة للري، فإن الدول الأعضاء في أفريقيا جنوب الصحراء لديها 3.5% فقط. ويمثل الاستثمار في أنظمة الري تحديًا كبيرًا، لا سيما في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الجانب الآخر، حيث يكون الري الزراعي مكثفًا كما هو الحال في باكستان ومصر والعراق، برز الملوحة كمشكلة رئيسية لأن 82% من المساحة الزراعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تُروى من خلال الري السطحي (انظر الفصل 1).

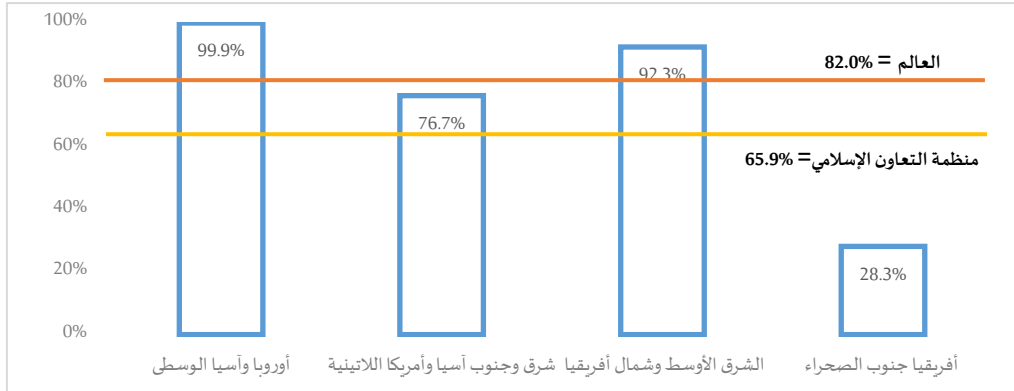
إن البنية التحتية الهامة الأخرى للزراعة هي الوصول إلى الطاقة. إذ لا يمكن أن يشكل تغلغل الشكل الحديث للطاقة (مثل الكهرباء) مدخلًا للزراعة فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى تحسين رفاة المزارعين. ومن شأن إمداد المجتمعات الريفية بالكهرباء، على المدى القصير، أن يعزز التحسين التدريجي في عدد سكان المزارع الريفية، والعمالة الزراعية، وقيمة الممتلكات الريفية، بينما يؤدي على المدى الطويل إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال التوسع في القطاع الزراعي (Lewis & Severnini, 2017).

تظهر الدراسات أن الفجوة في تنمية الطاقة واضحة داخل البلدان النامية والمتقدمة (Fathurrahman, 2016)، وهو أمر صحيح أيضًا في دول منظمة التعاون الإسلامي. لا يزال الحصول على الكهرباء في العديد من المناطق الريفية في المنظمة يمثل تحديًا. ففي عام 2018، في المتوسط، حصل 65.9% فقط من سكان الريف في الدول الأعضاء على الكهرباء. وهذا الرقم أقل من نسبة مجموع متوسط سكان الريف في العالم الذين يحصلون على الكهرباء بنسبة 82.0%. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى المستوى الإقليمي بين دول المنظمة، يبدو أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تحتاج إلى اهتمام خاص. كما هو مبين في الشكل 1.5، حصل 28.3% فقط من سكان الريف في أفريقيا جنوب الصحراء على الكهرباء، بينما في الوقت نفسه، تتمتع مناطق أخرى في دول المنظمة بمستوى أعلى بكثير. ويجب معالجة الأهمية القصوى لتعزيز تغلغل الطاقة الحديثة لتحسين الإنتاج الزراعي في المنطقة.

كملاحظة جانبية، ينبغي أيضًا أن يقترن الإمداد بالكهرباء بتحسين البنية التحتية للاتصالات لتعزيز الابتكار من خلال التكنولوجيا الرقمية. ويمكن زيادة نقل التكنولوجيا والمعرفة ذات الصلة في البلدان النامية بشكل كبير من خلال تحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Chapman & Slaymaker, 2002). فهناك قدرة هائلة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تساعد في رفع مستوى الكفاءة والفعالية في قطاع الزراعة.



الشكل 1.5: الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية بين المجموعات الإقليمية الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي 2018



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

في حين أن تحسين البنية التحتية مهم جداً، فقد ثبت أن تقديمه يكلف الكثير. فقد أدى نقص الاستثمارات في البنية التحتية الريفية والزراعية إلى ركود التنمية الزراعية. وهذا هو سبب عدم قدرة البلدان الأقل نمواً في المنظمة على توفير مستوى كافٍ من البنية التحتية. إذ أن مخصصات الميزانية لهذا القطاع ليست قوية بما يكفي لتحفيز النمو الزراعي. ومن المفارقات أن البلدان التي تعتمد بشدة على الزراعة قد خفضت بشكل كبير من دعمها للزراعة (SESRI, 2016). ويلاحظ أن الزراعة في العديد من دول المنظمة قد حلت محلها الأنشطة الصناعية حيث انخفض متوسط حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 19.1% في عام 2000 إلى 16.1% في عام 2016.

قد يكون تأمين الاستثمار من القطاع الخاص أحد الخيارات الواردة، إلا أنه في حد ذاته يواجه العديد من القضايا. قد تكون المدفوعات المفروضة على المستخدمين (رسوم المستخدم) لاسترداد تكاليف الاستثمار والتشغيل مرتفعة للغاية ويصبح المشروع غير جذاب إن لم يكن غير مجدي. وعلاوة على ذلك، قد توجد تعقيدات اجتماعية وسياسية عندما يكون المشروع حساس في طبيعته مما يزيد من صعوبة تأمين التمويل للمشروع (Gajigo & Lukoma, 2011).

تمويل مشروع الزراعة الريفية، يحتاج أصحاب المصلحة إلى التفكير في طرق غير الوسائل التقليدية لاسترجاع استثماراتهم. ففي حالة عدم إمكانية استرداد الاستثمار من خلال رسوم المستخدم، يجب متابعة توليد الإيرادات من قناة أخرى. وهنا تبرز أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs).

يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص تخفيف المخاطر في مشاريع البنية التحتية من خلال اللجوء إلى مصادر مختلفة للتمويل. ويمكن للحكومة المشاركة في المشروع من خلال الإعانات أو حصص الأسهم للمكونات حيث قد يكون من الصعب استرداد الإيرادات. كما يمكن الوصول إلى تمويل المشروع من خلال الإقراض الميسر (في ظل وجود الحكومة) والسوق الخاص (بسبب وجود مشاركين من القطاع الخاص).



3.5 نقص المغذيات الدقيقة

تعد دول منظمة التعاون الإسلامي من بين البلدان الأكثر عرضة لنقص المغذيات الدقيقة بسبب ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي. وبالمقارنة مع المغذيات الكبيرة (الطاقة والبروتين والدهون)، يتم استهلاك المغذيات الدقيقة بكميات صغيرة وهي أساسية للنمو العقلي والبدني. فبعض أهم المغذيات الدقيقة هي اليود، والكالسيوم، والزنك، والحديد، وفيتامين أ، وفيتامين ب، وفيتامين ج. ويمكن ملاحظة انتشار نقص المغذيات الدقيقة في دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال مؤشر الجوع الخفي (Muthayya et al., 2013). تقدر منظمة الصحة العالمية شدة نقص المغذيات الدقيقة في 149 دولة (معظمها من البلدان النامية) من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية: بيانات انتشار التقزم، وفقر الدم بسبب نقص الحديد، وانخفاض مستويات الريتينول في الدم بين الأطفال في سن ما قبل المدرسة.

تعتبر مشكلة الجوع الخفي في دول منظمة التعاون الإسلامي مشكلة خطيرة للغاية. إذ أن نصف 20 دولة تعاني من أسوأ مستويات الجوع الخفي من بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وضع الشكل 2.5 مستوى مؤشر الجوع الخفي بين دول منظمة التعاون الإسلامي ومناطقها. وتعني المستويات المرتفعة للمؤشر تدهور مستوى حدوث الجوع الخفي. وعلى المستوى الإقليمي، يمكننا أن نرى تباينات بين الدول الأعضاء، حيث تتخلف منطقة أفريقيا جنوب الصحراء عن غيرها. وتكشف البيانات أيضًا أنه لدى المنظمة متوسط انتشار الجوع الخفي يبلغ 29.8، مما يشير إلى وجود نقص في المغذيات الدقيقة أعلى من المتوسط العالمي لمستوى مؤشر الجوع الخفي البالغ 25.2 (الشكل 2.5).

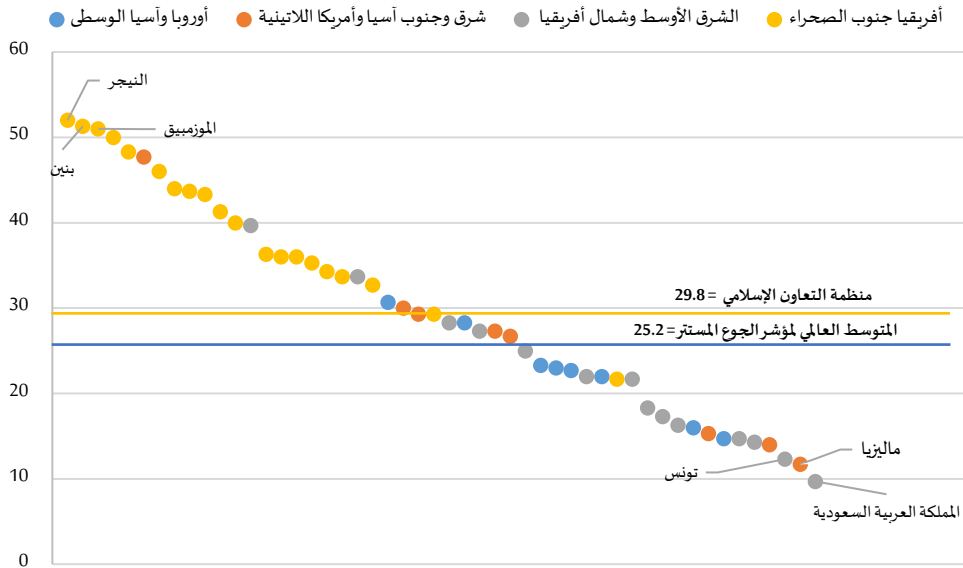
يمكن أن يكون إغناء الطعام هو الحل للحاجة إلى تناول المغذيات الدقيقة للسكان. حيث يتعذر الوصول إلى الغذاء الطبيعي الذي يحتوي على مغذيات دقيقة عالية. فعلى سبيل المثال، في حالة أفريقيا، يعتمد العديد من السكان على الحبوب والأغذية الأساسية التي تفتقر إلى المغذيات الدقيقة الحيوية، ولا يستطيع الملايين الوصول إلى الأطعمة الغنية بالمغذيات الدقيقة مثل الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان (UNDP, 2012). وهنا يمكن أن يساعد إغناء الطعام عن طريق تعزيز المغذيات الدقيقة في الطعام المستهلك بشكل شائع بين السكان. وعلاوة على ذلك، يعتبر إغناء الغذاء أيضًا أفضل استثمار في التنمية الاقتصادية نظرًا لفعاليتها من حيث التكلفة لأنه يحسن صحة المجتمع كما يعزز الإنتاجية والتقدم الاقتصادي بشكل غير مباشر (Center, 2013). على سبيل المثال، تقدر تكلفة إضافة اليود إلى الملح بأقل من 20 سنتًا أمريكيًا للفرد سنويًا، ومقابل كل دولار يتم إنفاقه، تقدر الفوائد الناتجة (من حيث زيادة الإنتاجية وتقليل الإنفاق على الرعاية الصحية) بنفس القدر 30 دولارًا أمريكيًا (Mannar & Hurrell, 2018).

أحرزت دول منظمة التعاون الإسلامي تقدما فيما يتعلق ببرامج إغناء الأغذية. قامت بعض البلدان بالفعل بتجهيز العديد من اللوائح الخاصة بإغناء المواد الغذائية بطريقة مختلفة. أصبحت نيجيريا في عام 2002 أول دولة في إفريقيا تفرض برنامجًا إلزاميًا لإضافة اليود إلى الملح، وبدأت أيضًا في تقوية الذرة وزيت الطهي بفيتامين أ والسكر والدقيق بالحديد (Sablah et al., 2013). تبين مجموعة البيانات في (FFI et al 2019). أن



غالبية أعضاء منظمة التعاون الإسلامي لديهم لائحة تحصيلين إلزامية. ومع ذلك، يركز معظمهم فقط على معالجة الملح باليود. فرض ما يقرب نصف دول منظمة التعاون الإسلامي فقط متطلبات لتدعيم الأطعمة غير الملحية (مثل الدقيق أو الزيت أو الأرز) بمغذيات دقيقة مختلفة مثل ب12، وفيتامين د، وحمض الفوليك (ب9)، وفيتامين أ، والحديد والزنك. وعلى الجانب المشرق، فإن غالبية البلدان مجهزة بالفعل بمعايير إغناء لتحصيلين المركبات الغذائية المختلفة بأنواع مختلفة من المغذيات الدقيقة. ويجب أن يتم التحصيلين الإلزامي بعد إضافة الملح باليود من قبل الدول الأعضاء بالنظر إلى النقص المحدد في المغذيات الدقيقة حيث ماكان.

الشكل 2.5: مؤشر الجوع المستتر في دول منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات واردة في Muthayya et al (2013).

بصرف النظر عن وضع التشريعات والمعايير، هناك العديد من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتنفيذ برنامج إغناء غذائي ناجح، وهي: عربة التحصيلين، والمُعززات، ومقياس إغناء الأغذية. كما يجب أن يأخذ نوع الطعام المراد تقويته في الاعتبار العادات الاجتماعية والثقافية للمجتمع. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون اختيار المركبات المحصنة فعالاً من حيث التكلفة ومستهدفاً جيداً بحيث يتم تلقي الفائدة من قبل السكان. وفيما يتعلق باختيار المعززات، يجب أن تكون مستقرة وذات عمر تخزيني طويل كما يجب ألا تغير الخصائص الفيزيائية للطعام مثل اللون والطعم. فعادة ما تكون القيود التي تعترض التنفيذ الناجح لبرامج التحصيلين هي استخدام مواد مدعمة منخفضة التكلفة ومنخفضة التوافر البيولوجي وغير موصى بها. وبالتالي، من المهم للغاية أن تمتلك الحكومة اللوائح والمبادئ التوجيهية اللازمة لمنتجي الأغذية لتنفيذ برامج إغناء الأغذية.



على الرغم من أن الفوائد واضحة، إلا أن إغناء الطعام قد لا يكون قادرًا على حل مشكلة نقص المغذيات الدقيقة عند حدوث أي من الحالات التالية: (1) لا يستطيع معظم السكان الوصول إلى الغذاء المدعم (إما بسبب الفقر أو الموقع) (2) مستوى الجوع الخفي شديد للغاية (3) الوجود المتزامن للعدوى يزيد من الطلب الأيضي على المغذيات الدقيقة (WHO & FAO, 2006). وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي القيود التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة إلى تأخير تدخلات إغناء الأغذية. وبالتالي، فإن برنامج التحصين المناسب سيتطلب تقييمات أخرى تتعدى التقوية الفنية للأغذية، ولكن أيضًا لاعتباراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ هناك حاجة إلى استراتيجيات تكميلية في هذه السياقات تدعم التعديل الغذائي المناسب ثقافيًا والتدخلات المجتمعية والزراعية، مع جهود متزامنة لتحسين القدرة والوصول إلى المكملات والمقويات الغذائية.

4.5 تغير المناخ والتنمية الزراعية

توجد آثار تغذية مرتدة ثنائية الاتجاه بين الزراعة وتغير المناخ. فمن ناحية، تنبعث من الأنشطة الزراعية انبعاثات غازات الدفيئة، والتي تساهم في تغير المناخ، ومن ناحية أخرى، فإن التغير التدريجي للمناخ يعطي تأثيرًا كبيرًا على الإنتاج الزراعي. ويكمن الحل في مدى قدرة القطاع الزراعي على التخفيف من الأضرار التي تلحق بالمناخ مع التكيف في نفس الوقت مع التغيرات المناخية التي لا رجعة فيها.

تأتي انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ من قطاع الزراعة من عمليات الإنتاج الزراعي المختلفة مثل معالجة التربة الزراعية، وإدارة السماد الطبيعي، وزراعة الأرز، وحرق مخلفات المحاصيل والسافانا، والتخمير المعوي. تساهم دول منظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد بـ 21% من انبعاثات غازات الدفيئة الزراعية العالمية. فمن إجمالي الانبعاثات الزراعية، تساهم معالجة التربة الزراعية (مثل الأسمدة الاصطناعية، وزراعة التربة العضوية، والسماد المستخدم في التربة، ومخلفات المحاصيل) والتخمير المعوي بأعلى حصة تبلغ 39% من إجمالي الانبعاثات الزراعية. وعلاوة على ذلك، أضاف استخدام الطاقة في الإنتاج الزراعي، مثل الآلات، حوالي 0.8 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون (FAOSTAT, 2020).

آثار تغير المناخ

تعتبر الزراعة شديدة التأثر بالآثار الضارة لتغير المناخ العالمي حيث يمكن أن تؤدي درجات الحرارة المرتفعة، وانخفاض مستويات هطول الأمطار، وتركيز ثاني أكسيد الكربون، والأحداث المناخية المتطرفة (مثل الجفاف أو الفيضانات)، إلى انخفاض غلة المحاصيل أو حتى فشل المحاصيل. فبدون أي تدخلات في الاتجاه الحالي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من المتوقع أن يرتفع متوسط درجة الحرارة العالمية بأكثر من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة بحلول نهاية هذا القرن (UNEP, 2019). وفقًا لنتائج النمذجة، تشير التقديرات إلى أن أعلى ارتفاع في درجات الحرارة يحدث في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا وأقصى جنوب إفريقيا (World Bank, 2009) حيث توجد أيضًا العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. وسيتعين على نفس المنطقة أيضًا أن تتحمل التأثير السلبي



لتغير المناخ على موارد المياه المتجددة، حيث من المرجح جدًا أن يؤدي تغير المناخ العالمي إلى تقليل هطول الأمطار في المنطقة (Niang et al., 2015). إلى جانب ذلك، وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة (2007)، بحلول عام 2025، سيعيش ثلث السكان في منطقة تعاني من الإجهاد المائي، مما يجعل المنافسة على استهلاك المياه لمختلف الاستخدامات أكثر حدة. بالنظر إلى كل هذه التأثيرات، من المقدر أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض الإنتاجية الزراعية إلى ما بين 2% - 15% بحلول عام 2050 (Delince et al., 2015).

جهود التخفيف والتكيف

يعتبر تغير المناخ مشكلة عالمية تتطلب حلاً عن طريق اتخاذ إجراءات محلية في مختلف القطاعات الاقتصادية. فعندما يتم أخذ جميع الآثار السلبية المذكورة أعلاه لتغير المناخ بعين الاعتبار، يبدو من الواضح أنه سيتوجب تعزيز القدرات الزراعية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. ولن تسهم الجهود المبذولة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه في تقليل الضغط على البيئة فحسب، بل ستوفر أيضًا فوائد اقتصادية واجتماعية متنوعة. وفي عام 2030، من المتوقع أن تراجع مختلف الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ في القطاع الزراعي إلى 2.3 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة. بأسعار الكربون حتى 50 دولارًا أمريكيًا / طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون (Smith et al., 2007). علاوة على ذلك، ستزيد هذه الجهود من إنتاج الغذاء والقدرة على التكيف مع المناخ المتغير في المستقبل. قد يكون لها أيضًا فوائد مشتركة (تحسين الكفاءة، وانخفاض التكلفة، الفوائد المشتركة البيئية) والتي يمكن أن تعطي تأثيرات إيجابية غير مباشرة على القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

لمواجهة تحدي تغير المناخ، فإن الحل، كما اقترحت منظمة الأغذية والزراعة (2017)، هو تحقيق استدامة إنتاج الغذاء من خلال تبني ممارسات زراعية "ذكية مناخياً". تهدف الزراعة الذكية مناخياً بشكل رئيسي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية مع تقليل انبعاثات غازات الدفيئة في الوقت نفسه وزيادة القدرة والمرونة في مواجهة الصدمات المناخية (FAO, 2016) تتوفر العديد من التدابير العملية مثل إدارة الأراضي الزراعية، وإدارة المراعي، وإدارة الثروة الحيوانية (انظر الملحق للمزيد من التفاصيل).

في حين أن الممارسات المذكورة في المرفق تُظهر في الغالب خيارات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة (أي التخفيف من تغير المناخ)، فإن هذه الجهود تتعلق بالتكيف مع تغير المناخ. قد تحدث جهود التخفيف والتكيف في قطاع الزراعة في وقت واحد مع خصائص مكانية وزمنية مختلفة. فعلى سبيل المثال، في حالة إدارة المغذيات، يمكن أيضًا اعتبارها جهودًا للتكيف لأنها تحسن من مرونة المزارعين للتكيف مع المناخ المتغير في المستقبل. ومن المهم أيضًا دمج توليد معلومات حول الطقس ونشرها مع تطوير السوق الزراعية لتجهيز المزارعين لممارساتهم الزراعية استعدادًا للصدمات المناخية القادمة (Maggio & Sitko, 2019).





الفصل السادس

6. آثار كوفيد-19 على الزراعة والأمن الغذائي



إن جائحة كوفيد-19 والأزمة الاجتماعية الاقتصادية المصاحبة لها تؤثر بالفعل على أنظمة الأغذية والزراعة بشكل يهدد رفاهية المجتمع. وبالنظر إلى الوباء الصحي السابق (مثل تفشي إيبولا) وأزمة أسعار الغذاء في عام 2008، حدثت آثار سلبية على سلاسل الإنتاج الزراعي والاستهلاك مخلفة تباينا في أسعار السوق. ومع ذلك، فإن الجائحة الحالية غير مسبوقه تماما في سرعتها ونطاقها وشدتها والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية وحالات عدم اليقين التي خلفتها، مما قد يؤدي إلى تفاقم الضغط على قطاع الزراعة والأمن الغذائي.

يعتبر الحصول على الغذاء الحاجة الأساسية المطلوبة ليعيش الإنسان، ومع ذلك فهي لا تزال مشكلة عالمية لحد اليوم. ويشير أحدث تقرير صادر عن شبكة معلومات الأمن الغذائي (FSIN) (2020) إلى أنه في عام 2019 عانى 135 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 55 دولة تعاني من أزمات غذائية. ومع استمرار تفشي كوفيد-19، يمكن أن يتضاعف الرقم، واضعا 130 مليون شخص آخر في أزمة المعاناة مع انعدام الأمن الغذائي (Welsh, 2020).

كما نوقش سابقًا في الفصل الرابع، فإن العديد من دول المنظمة تعاني بالفعل من انعدام الأمن الغذائي، وقد تزيد جائحة كوفيد-19 من تضخيم المشكلة، إذا لم يتم التعامل مع التدابير الصحيحة. وما زاد الأمور سوءًا، أن بعض دول منظمة التعاون الإسلامي تواجه تهديدات متعددة للأمن الغذائي مثل النزاعات الداخلية، وأسراب الحشرات / الجراد في شرق إفريقيا، والظروف الجوية القاسية مثل الجفاف وموجة الحرارة، والسكان النازحين (FSIN, 2020). فعلى سبيل المثال، يعتبر تفشي سرب الجراد الحالي - الذي يحدث غالبًا في شرق إفريقيا - هو أسوأ ما حدث منذ 70 عامًا. يُذكر أن الجراد قد انتشر بالفعل خارج دول شرق إفريقيا إلى دول مثل اليمن وإيران وباكستان. إذ أن مئات وآلاف الهكتارات من المحاصيل قد تضررت بالفعل بسبب أسراب الجراد هذه. وتُظهر هذه التهديدات بالإضافة إلى كوفيد-19 أن الضغط على انعدام الأمن الغذائي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي شديد للغاية ويحتاج إلى اهتمام فوري.

لمنع تفاقم أزمة الغذاء، تحتاج البلدان إلى تقييم واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حق الوصول إلى الغذاء، والحفاظ على سير عمل سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، والتخفيف من آثار الوباء عبر أنظمة الأغذية الزراعية (Cullen, 2020). وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص للسكان الضعفاء لأن آثار الوباء تصيب الفئات الأشد فقرا وضعفا بشكل كبير، بما في ذلك المشردين. حيث أظهرت التجارب السابقة عند تفشي فيروس إيبولا ومرض إيبولا في عام 2008 أن الأسر الأكثر فقراً التي تنفق أكبر حصة من دخلها على الغذاء هي التي مرت بمعاناة شديدة (CFS HLPE, 2020). فقد أدى حصول أزمة على صعيد سلسلة الإمدادات الغذائية إلى زيادة أسعار المواد الغذائية مما يجعل الحصول على الغذاء أكثر صعوبة. كما أن الأسر الفقيرة تفتقر في كثير من الأحيان إلى مدخرات كافية وتفتقر إلى إمكانية الوصول إلى الائتمان، مما يعرضها لخطر الفقر المدقع.



1.6 جانب الطلب وجانب العرض

كيف تؤثر جائحة كوفيد-19 على الزراعة والأمن الغذائي؟ لا توجد إجابة مباشرة على هذا السؤال بحيث يمكن أن تكون آثار الوباء مباشرة على سلاسل الإمدادات الغذائية وكذلك غير مباشرة من خلال تأثير القطاعات الاقتصادية الأخرى. وستعتمد درجة التأثيرات أيضا على شدة الوباء في المنطقة وكذلك على مستوى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع الأزمة. وبشكل عام، تشير التقييمات الأولية إلى انخفاض في الطلب والعرض على كل من المنتجات الغذائية والزراعية بسبب الركود المفاجئ للخدمات اللوجستية والتجارة (Schmidhuber et al., 2020).

من جانب العرض، يشكل الوباء خطرا كبيرا على إنتاج المنتجات الغذائية والزراعية. وترجع التأثيرات على الزراعة وإنتاج الغذاء إلى اختلال عوامل الإنتاج مثل المدخلات الوسيطة (الأسمدة، إلخ)، والعمالة، ورأس المال الثابت (الآلات، وما إلى ذلك). كما قد تأتي هذه الصدمة من الجهود الحكومية الصارمة لاحتواء انتشار الفيروس التاجي، فضلاً عن الآثار المباشرة لانتشار العدوى على نطاق واسع بين السكان.

إن الجهود المبذولة لاحتواء الوباء الذي يقيد عادة حركة الناس ويؤدي إلى إغلاق الأعمال التجارية يمكن أن تسفر عن آثار مدمرة على توافر عوامل الإنتاج المختلفة والقدرة على تحمل تكاليفها في قطاع الزراعة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي انقطاع إمدادات المبيدات الحشرية والأسمدة والأدوية البيطرية والمدخلات الأخرى إلى انخفاض توافر و/ أو ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية التي تؤثر على الغلة وإنتاج المحاصيل. فمثلا، يُعاني المزارعون في باكستان من صعوبة في شراء الأسمدة بسبب إغلاق تجار الأسمدة، مما أدى إلى حصول اضطراب في إنتاج المحاصيل (Hanif, 2020). وفي حالات أخرى، تعطلت جهود مكافحة تفشي الجراد الصحراوي في بلدان شرق أفريقيا (بعضها أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي) بسبب التأخير في إمدادات المبيدات بسبب الانخفاض الكبير في الشحن الجوي العالمي (Ngotho, 2020). ويمكن أن يحدث تعطيل الإنتاج الزراعي أيضا عندما يصاب الأشخاص الذين يعملون في الزراعة بالمرض أو تُحد حركتهم ونشاطهم بالقيود المفروضة. إذ يتم منعهم من العمل على أراضيهم أو الوصول إلى الأسواق لبيع المنتجات أو شراء الطعام أو الحصول على البذور والإمدادات.

إن اضطراب الاستهلاك الناتج عن كوفيد-19 يؤثر على الطلب. فالسكان الذين يعانون من فقدان الدخل هم أكثر عرضة لعدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء تلبية لاحتياجاتهم اليومية. ويتفاقم هذا الوضع بسبب احتمال ارتفاع سعر الغذاء الناجم عن انقطاع الإمدادات. فعلى مستوى كل بلد على حدة، يمكن أن تكون البلدان التي تعتمد بشكل كبير على إمدادات الغذاء الأجنبية أكثر عرضة للخطر. فالصدمة التي تلقتها التجارة الدولية وتقلبات أسعار العملات يمكن أن تعرقل المخزون الغذائي، وترفع الأسعار المحلية، وتهدد الأمن الغذائي للبلاد. ففي السودان، على سبيل المثال، في خضم الصراع للسيطرة على تفشي كوفيد-19، ارتفعت أسعار عدد من الأطعمة الأساسية إلى مستويات قياسية في شهر مارس إثر انخفاض قيمة عملة البلاد (FAO, 2020c).

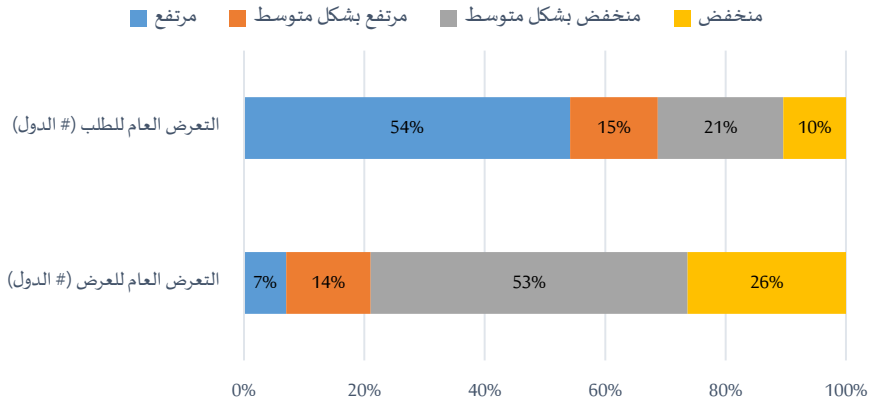


قد تختلف المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي في البلاد حسب درجة الأثار على الإنتاج والاستهلاك. فوفقاً لـ Schmidhuber et al (2020)⁸، تواجه البلدان النامية بشكل عام، مخاطر أعلى من حيث التعرض من جانب الطلب. وهذا يعني أن جانب الاستهلاك هو القناة الأكثر تعرضاً لتأثير كوفيد-19 مقارنةً بجانب الإنتاج. وهذا ينطبق أيضاً على دول منظمة التعاون الإسلامي (راجع الملحق II).

تعتبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي، خاصة ذات الدخل المنخفض، أكثر عرضة لانتقال الوباء من جانب الطلب. كما هو موضح في الشكل 1.6، يتعرض جانب الطلب في ما يقرب من 70% من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى مستويات تتراوح بين متوسطة وعالية من الخطر. في المقابل، فإن 10% فقط معرضة لمخاطر منخفضة من جانب الطلب. وبشكل عام، من المحتمل أن يؤدي انكماش الاقتصاد والدخل في ظل تدابير مكافحة الجائحة إلى زيادة عدد الفقراء وبالتالي وضع المزيد من الناس في حالة انعدام الأمن الغذائي.

فخلال الأزمة، تضطر الفئات الأكثر هشاشة إلى الاستجابة بشكل سلبي لاستراتيجيات التكيف للتغلب على انخفاض الدخل - فعلى سبيل المثال، تصبح الأنظمة الغذائية أقل تنوعاً ويتم بيع الأصول الإنتاجية - (FAO, 2020). كما تهدد مخاطر الطلب البلدان التي تعتمد على واردات الأغذية وتعتمد مالياً على صادرات السلع الخام (مثل النفط) التي انهارت أسعارها خلال الوباء. وينطبق هذا الوضع في الغالب في دول منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إذ أن إمدادات الأغذية المستوردة مهددة بسبب انخفاض الإيرادات من صادرات السلع الأساسية، وتقلب أسعار الصرف، وتعطيل السلسلة الغذائية الزراعية العالمية.

الشكل 1.6: تعرض الطلب والعرض للآثار الناجمة عن الوباء (مستوى أعلى يعني مخاطر أعلى)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات واردة في Schmidhuber et al. (2020).

⁸ حسب تقديرات Schmidhuber et al. (2020) للمخاطر المحتملة على قطاع الزراعة والغذاء بناءً على جانب الطلب وجانب العرض. وبالنسبة للعرض (الإنتاج)، فإن العوامل هي: حصة المدخلات الوسيطة، واستهلاك رأس المال الثابت لكل عامل زراعي، والنتائج الإجمالية لكل عامل زراعي، وحصة الصادرات الزراعية. يُستمد جانب الطلب (الاستهلاك) من نصيب الفرد من النفقات الغذائية ونصيب الواردات الزراعية.



وفي المقابل، على الرغم من انخفاض المخاطر بشكل عام، من المحتمل أن تواجه بعض البلدان في منظمة التعاون الإسلامي اضطرابات من جانب العرض (أنظر الملحق II)، لاندماجها الكبير في السلسلة الغذائية العالمية والأنظمة الزراعية ذات رأس مال كبير في بعض البلدان (Schmidhuber et al., 2020). ويمكن أن تؤدي الانقطاعات في توريد المدخلات بعد الصدمات التي تعرضت لها التجارة والخدمات اللوجستية إلى تقليص الإنتاج الزراعي على المدى القصير. وأثناء تفشي فيروس كوفيد-19، فإن انسداد طرق النقل يعيق بشكل خاص سلاسل الإمداد بالأغذية الطازجة وقد يؤدي أيضاً إلى زيادة مستويات فقد الأغذية وهدرها (FAO, 2020). وعلى المدى المتوسط والطويل، قد تقل الثقة في سلاسل القيمة العالمية بسبب كوفيد-19 وخاصة في تجارة المنتجات الزراعية. وفي بعض الحالات، قد تؤدي الاضطرابات والتأخيرات في التجارة الزراعية إلى انهيار سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية التي يمكن أن تقلل حجم التجارة الزراعية العالمية إلى حد كبير.

من منظور الأمن الغذائي، قد تؤدي تدابير الحجر الصحي (قيود التنقل، إلى جانب فقدان الدخل والائتماش الاقتصادي العام) إلى تضخيم الأثر السلبي للقيود المفروضة على تجارة الأغذية الزراعية خاصة في أقل البلدان نمواً (Mensah, 2020). إذ أن معظم البلدان الأقل نمواً من البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛ وبالتالي، يمكن أن يتعرض أمنهم الغذائي للتهديد، خاصة عندما يتم فرض قيود على الصادرات من قبل الموردين الرئيسيين. علاوة على ذلك، فإن أقل البلدان نمواً أكثر عرضة للزيادات الحادة في أسعار المحاصيل الأساسية لأن لديها قدرة محدودة على إنتاج هذه المحاصيل محلياً (WTO, 2020).

كما أن النظام الزراعي الذي يتسم بالكثافة الرأسمالية مهدد بالاضطرابات في أسواق الائتمان، والتي تميل إلى أن تكون أكثر تقلباً خلال الأزمة. علاوة على ذلك، في البلدان التي لديها أنظمة إنتاج كثيفة، يكون القطاع الزراعي عرضة إلى نقص في العمالة. وقد أظهرت لنا التجربة من تفشي فيروس إيبولا، على سبيل المثال، أن القيود المفروضة على الحركة أدت إلى نقص العمالة في وقت الحصاد وبالتالي أثرت بشكل سلبي على إنتاجية الزراعة (FAO, 2016). وسيتربك هذا أثراً غير مقصود على الأمن الغذائي خاصة في البلدان التي تسود فيها أنظمة زراعة الكفاف.

2.6 إجراءات السياسات العامة المتخذة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

واتخذت دول منظمة التعاون الإسلامي تدابير مختلفة للتخفيف من الآثار السلبية لتفشي كوفيد-19 على مستوى الأمن الغذائي وسبل العيش في المجتمع. ويتعين على تدابير الاحتواء، مثل إغلاق الأعمال التجارية غير الضرورية وتقييد التنقل ألا تعوق سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية. كما يجب دعم صغار المزارعين الذين يمثلون معظم المزارعين بشكل عام في دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث مستوى الإنتاجية ووصولهم إلى السوق. ومن جهة المستهلك، تحتاج الفئات الأكثر ضعفاً من السكان إلى التسلح بشبكات الأمان الاجتماعي، بحيث يمكن تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.



ومن أجل الحفاظ على سلاسل القيمة الغذائية قيد التشغيل، بذلت العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة جهوداً لإزالة الاختناق اللوجستي الرئيسي. وقد أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، مؤخراً قانوناً يهدف إلى تنظيم الإمدادات الغذائية في حالة الأزمات وتحقيق الاستدامة الغذائية (Wam, 2020). وبموجب القانون، يُطلب من موردي وتجار الأغذية الزراعية المسجلين مراقبة مخزونهم وإلزامهم بتوزيع مخزونهم الغذائي أثناء الأزمة وفقاً لتوجهات الهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث في حالات الطوارئ. كما يسمح القانون لتجار التجزئة بالحصول على أشكال مختلفة من الحوافز والتسهيلات فضلاً عن تحديده لعقوبات في حق المخالفين.

وللحفاظ على إمدادات المنتجات الغذائية الزراعية في البلاد، يجب أن تبقى إمكانيات الوصول إلى السوق العالمية مفتوحة. وهذا أمر بالغ الأهمية للبلد التي تعتمد في الغالب على المنتجات المستوردة لتلبية الطلب المحلي على الأغذية والمنتجات الزراعية. وخلال الأزمة، يجب تخفيف الحواجز التجارية، مما يسمح بسهولة الوصول إلى السلع الأجنبية واستقرار الأسعار. وقد بذلت حكومة كازاخستان جهوداً كبيرة في هذا الصدد من خلال تخفيض ضريبة القيمة المضافة بشكل مؤقت بالنسبة للمنتجات الزراعية والغذائية وإلغاء الرسوم الجمركية أساساً على الواردات المهمة (KPMG, 2020).

كما قدم العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الدعم للمزارعين لتعزيز مستواهم الإنتاجي وتسويق الأغذية التي ينتجونها في ظل انتشار جائحة كوفيد-19. وخلال إجراءات الاحتواء، ينبغي إعفاء النشاط الزراعي من أي قيود للحفاظ على إنتاجية قطاع الأغذية الزراعية. وقد أبقّت عدة بلدان الأنشطة المتعلقة بالزراعة خارج نطاق عمليات الإغلاق الإلزامي كما هو الحال في باكستان. حيث تعفي بعض الحكومات المحلية في باكستان القطاعات المرتبطة بالزراعة من الإغلاق لتتمكن من تحقيق هدف البلاد من حيث الإنتاج (The News International, 2020).

وعلاوة على ذلك، من الضروري أيضاً اتخاذ مبادرات لتعزيز الإنتاجية، مثل تسهيل الوصول إلى مدخلات الإنتاج والائتمانات. وكما هو الحال في كازاخستان، يتم إعفاء مدفوعات الضريبة على الأراضي لـ 7000 منتج للسلع الزراعية (KPMG, 2020). وبالمثل، أعلنت حكومة مصر الوقف المؤقت لقانون الضرائب على الأراضي الزراعية لمدة عامين (Egypt Today, 2020). وتوجد أيضاً إجراءات نقدية وضريبية لزيادة الإنتاجية في كازاخستان، مثل توافر إمكانية الحصول على قروض بقيمة إجمالية تبلغ 170 مليار تنغي كازاخستاني، وقدرة المزارعين على تمويل عملياتهم من خلال عقود آجلة (في ظل مواسم حصادهم المستقبلية)، وإعانات مالية تتعلق بالوقود من أجل موسم الزراعة التالي (KPMG, 2020). وفي تركيا، أُجّلت مدفوعات الديون للمزارعين لمدة 6 أشهر (Ergocun, 2020).

وإنه من المهم أيضاً ضمان الوصول إلى المدخلات الزراعية الوسيطة. ففي بوركينا فاسو، على سبيل المثال، اشترت الحكومة مدخلات زراعية وأعلاف ماشية بقيمة 30 مليار من فرنك الاتحاد المالي الأفريقي (ILO, 2020). وفي المقابل، وضعت كوت ديفوار تدابير أخرى للحفاظ على إنتاجية هذا القطاع، مثل توفير الدعم



المالي للقطاع الزراعي (جوز الكاجو وزيت بذور القطن والمطاط وزيت النخيل والكاكاو والبن) بقيمة 250 مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي، من خلال دعم الأسعار والدخل وتوفير السلع والخدمات، بما في ذلك الإعانات المالية المتعلقة بالأسمدة وتوزيع البذور (Sy, 2020).

وبالتوازي مع تدابير الاحتواء المختلفة للسيطرة على انتشار المرض، يتم تطبيق إجراءات لزيادة المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ في إطار برامج الحماية الاجتماعية في دول منظمة التعاون الإسلامي. وتهدف هذه التدابير إلى تزويد السكان الأكثر ضعفا بالضروريات للتغلب على الوباء. وتنعكس التدابير المنفذة بالفعل في دول المنظمة على شكل تحويلات نقدية مباشرة، أو مساعدات غذائية أساسية، أو كليهما.





الفصل السابع

7. ملاحظات ختامية واقتراحات سياساتية



يحضى قطاع الزراعة بأهمية كبيرة في العديد من الدول الأعضاء، وخاصة في أقلها نمواً، حيث أن التنمية الزراعية هي من بين الشروط المسبقة المختلفة للتنمية الاقتصادية وتوفر سبل العيش لجزء كبير من سكان منظمة التعاون الإسلامي. كما يؤكد برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 بشدة على تنمية قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز النمو والازدهار في العالم الإسلامي. ويعتبر المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل سنتين حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية (MCFSAD) تجمعا عالي المستوى لصناع السياسات وغيرهم من الجهات الفاعلة المعنية لمناقشة واستعراض التطورات الرئيسية وتصميم إجراءات مشتركة للسياسة العامة في هذا المجال. وحتى الآن، عقدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي سبعا من دوراته.

على مر السنين، شهدت مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحسناً كبيراً في التنمية الزراعية والأمن الغذائي. ومع ذلك، بشكل عام، كان التقدم بطيئاً ومتفاوتاً إلى جانب عدم المساواة على نطاق واسع بين البلدان وداخلها. والوضع مثير للجزع بشكل خاص في البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل والأقل نمواً، حيث أن غالبية هذه البلدان تتميز بعدم كفاية القدرات، وبنية تحتية ضعيفة، وعدم كفاءة استخدام الموارد الزراعية، وحالة السلام والأمن الهشة. لذلك ينبغي معالجة هذه التحديات والقيود بعناية من جانب السلطات الوطنية وصانعي السياسات المعنيين.

وتعد إدارة الموارد الزراعية جوهر التوصل لنظام زراعي مستدام إلى جانب النهج الرئيسي المتعلق باستخدام المدخلات الزراعية بكفاءة لتحسين الإنتاجية الزراعية. وفي هذا الصدد، لا تزال الطريقة التي تستخدم بها بلدان منظمة التعاون الإسلامي مدخلاتها الزراعية غير فعالة. بحيث أن إنتاجية الأرض والعمالة أقل من متوسط البلدان النامية الأخرى. ويرتبط هذا الوضع بقضايا شاملة مثل نقص المدخلات الحديثة وسوق الأراضي غير الفعال وانعدام التمويل الحديث.

لا يزال العديد من المزارعين في دول منظمة التعاون الإسلامي يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الائتمان، لا سيما في المناطق الريفية. وهذا يعيق قدرة المزارعين على تحسين الإنتاجية لأن المزارعين غالباً ما يذكرون نقص رأس المال كسبب رئيسي لعدم تحديث ممارساتهم الزراعية. تبرز القيود المتعلقة بالحصول على التمويل بشكل حيازة الأراضي مرة أخرى، في الأماكن التي تكون فيها حيازة الأراضي ضعيفة وحقوق الملكية غير آمنة، قد لا يكون لدى المزارعين حوافز للاستثمار في التكنولوجيات المفيدة التي من شأنها أن تحين من إنتاجيتهم الزراعية. إذ أن سوق الأراضي لا يعمل بشكل جيد بسبب حقوق الملكية غير المضمونة، وسوء تنفيذ العقود والقيود القانونية الصارمة التي تحد من أدائه. وتعتبر هذه المشكلة رئيسية في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في البلدان الأعضاء الأقل نمواً، حيث لم يتم تثبيت ضمان حيازة الأراضي. وتؤدي عدم المساواة في ملكية الأراضي إلى الحد من الوصول إلى الأراضي كما تؤدي إلى انعدام الكفاءة في إنتاجية الأرض. وإن ضمان الوصول إلى الأراضي وإخضاعها لسيطرة الأسر الريفية الفقيرة والمهمشة أمر هام لتعزيز النمو الزراعي.

يعد تحسين البنية التحتية مطلباً مهماً لتحفيز النمو في قطاع الزراعة وكذلك التنمية الريفية. لا تزال دول منظمة التعاون الإسلامي تفتقر إلى البنية التحتية التي يمكن أن تدعم قطاعات الزراعة. وهناك ثلاث بنى تحتية زراعية مهمة تحتاج إلى الأولوية في الدول الأعضاء هي الطرق الريفية وإمكانية الوصول إليها، مع تطوير



موارد المياه (مثل الري والسدود وما إلى ذلك) والكهرباء. وتعتبر الطرق في المناطق الريفية مهمة جدًا لجعل حركة البضائع والسكان أكثر كفاءة مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية. كما هناك العديد من الأدلة على أن الاستثمار في الطرق الريفية يساعد على زيادة دخل الأسرة واستهلاكها.

لا يزال العديد من المزارعين في دول منظمة التعاون الإسلامي يعتمدون على مياه الأمطار للري. وهو أمر غير فعال دائمًا لأنه لا يمكن التنبؤ بهطول الأمطار باستمرار، مما يخلق حالة من عدم اليقين وضغط كبير على الإنتاج الزراعي. يتزايد خطر عدم حصول المزارعين على المياه (أو الحصول على الكثير من المياه) من الأمطار مع اشتداد تأثير تغير المناخ.

لن يؤدي نشر الطاقة الحديثة في المناطق الريفية إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى تحسين رفاهية المجتمع. ومن شأن إمداد المجتمعات الريفية بالكهرباء، على المدى القصير، أن يعزز التحسين التدريجي في عدد سكان المزارع الريفية، والعمالة الزراعية، وقيمة الممتلكات الريفية، بينما يؤدي على المدى الطويل إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال التوسع في القطاع الزراعي.

يجب معالجة تحديات تأمين التمويل لمشاريع البنية التحتية. وبدلاً من اتباع نموذج تقليدي لاسترداد الاستثمار، قد تكون هناك حاجة إلى مخطط مالي مبتكر لمشاريع البنية التحتية الزراعية. فعندما لا تستطيع رسوم المستخدم وحدها تغطية الاستثمار، يجب توليد الإيرادات من مصادر أو موارد أخرى. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) بديلاً جيداً. بحيث سيسمح هذا النموذج لأصحاب المصلحة بالتخفيف من المخاطر في المشروع. وقد تشارك الحكومة من خلال تقديم الدعم و/أو حصص ملكية للمكونات التي قد يكون من الصعب تحقيق الدخل فيها. كما يمكن توليد تمويل المشروع من خلال الإقراض الميسر والأسواق الخاصة.

من شأن التجارة في المنتجات الزراعية أن تساهم بشكل كبير في تنمية بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال، على سبيل المثال لا الحصر، تأثيرها على القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والفقر وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. على مدى السنوات الأخيرة، سجلت التجارة الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي نموًا كبيرًا بلغ 371.9 مليار في عام 2018. ومع ذلك، لا تزال دول منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، لا تستطيع تصدير أكثر مما تستورد. بل إن العجز التجاري في عدد من المجموعات السلعية الزراعية الرئيسية يشكل تهديدًا لبعض دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث الأمن الغذائي ومتطلبات النقد الأجنبي.



الإطار 1: أساسيات تطوير البنية التحتية الزراعية

تعتبر البنية التحتية الزراعية القوية مهمة كمصدر رزق للمزارعين والمجتمعات الريفية وتحسين الكفاءات في سلاسل القيمة الزراعية. يجب أخذ النقاط العشر التالية بعين الاعتبار من قبل صانعي السياسات وسلطات البنية التحتية قبل تنفيذ أي مشاريع متعلقة بالبنية التحتية الزراعية لاستفادة منها بأكثر شكل ممكن.

- ❖ تعزيز نهج النظم الطموحة للاستثمارات الغذائية والزراعية لمراعاة التحديات المعقدة والمتشابكة وحلقات التغذية الراجعة التي يمكن أن تحدث داخل وعبر القطاعات.
- ❖ التعاون مع المزارعين والمستخدمين النهائيين في تصميم المشاريع والتخطيط لها وتشغيلها وصيانتها. إذ أنهم يعرفون أفضل احتياجاتهم.
- ❖ تقييم المشروعات ذات التأثير الكبير المضاعف على نتائج الأمن الغذائي وإنشاء خطوط أنابيب المشروع وفقاً لذلك. ومن خلال تحديد هذه المضاعفات، يمكن أيضاً تأمين تمويل المانحين الدوليين بسهولة أكبر.
- ❖ التفكير في الجدوى المالية أو قابلية التعامل المصري ليس بالمعنى الضيق (الإيرادات من خلال رسوم المستخدم) ولكن بمعنى أوسع وطويل المدى (بمرور الوقت، كيف يمكن أن تتطور مصادر الإيرادات، وما الذي ترغب الحكومة في استثماره - مع المانحين الآخرين والمستثمرين - لتحسين الأمن الغذائي؟).
- ❖ استخدام المنح بنزاهة وكفاءة. بدلاً من تمويل مشاريع البنية التحتية بشكل مباشر، يجب استخدام المنح لتعبئة مصادر تمويل إضافية.
- ❖ صقل قدرة مسؤولي المشتريات العامة على تصميم وتقييم مشاريع البنية التحتية السليمة والتفاوض بشأنها. وهذا الأمر ضروري لضمان استمرارية المشاريع المالية. لا يمكن للحلول المالية ذات التصميم الجيد أن تعوض عن إجراءات الشراء السيئة.
- ❖ إجراء تقييمات القيمة مقابل المال قبل التواصل مع المستثمرين من القطاع الخاص لمعرفة كيفية هيكلة التمويل بطريقة توفر أيضاً قيمة لدافعي الضرائب.
- ❖ التركيز ليس فقط على كمية البنية التحتية المطورة ولكن أيضاً على جودتها وصيانتها. كما ينبغي أن يكون تجديد وصيانة البنية التحتية القائمة من بين الأولويات.
- ❖ إنشاء سوق لمقدمي "البنية التحتية الوسيطة" مثل شركات الخدمات اللوجستية والنقل التي تدعم سلاسل القيمة المحسنة.
- ❖ محاربة الفساد بجميع أشكاله. يقوض الفساد فعالية جميع الاستثمارات، بما في ذلك استثمارات البنية التحتية، ويخلق خطر عرقلة الجهود المبذولة للقضاء على الجوع.

المصدر: مقتبس من Turley & Uzsocki, 2018.

ولهذه الغاية، من المهم أن تدرك دول منظمة التعاون الإسلامي الإمكانات الاقتصادية في التجارة الزراعية البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي والتي بلغت 120.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018. فهناك بعض الأدلة على أن صانعي السياسات في دول منظمة التعاون الإسلامي يدركون أهمية تحسين العلاقات التجارية الثنائية فيما بين الدول الأعضاء. وفي دراسة استقصائية أجرتها الكومسيك (2019)، ذكر 97.8% من المقيمين (صانعي السياسات وكبار الخبراء من دول منظمة التعاون الإسلامي) أن تحسين العلاقات التجارية الثنائية مع دول منظمة التعاون الإسلامي مفيد لأداء صادرات البلاد في المنتجات الزراعية. ومع ذلك، وجدت الكومسيك (2019) أيضاً أن الحماية الجمركية المرتفعة التي يتم تنفيذها من قبل العديد من دول منظمة



التعاون الإسلامي تجاه المنتجات الزراعية لدول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى لا تزال تمثل عقبة مهمة. وعلاوة على ذلك، تؤدي بعض اتفاقيات التجارة الإقليمية الموقعة من قبل دول المنظمة إلى تمييز سلبي من حيث معدلات التجارة والتعريفات الجمركية. ولذلك، فمن دون مراجعة مثل هذه العوامل التي تحد من التعاون البيئي في منظمة التعاون الإسلامي من حيث التجارة الزراعية، من غير المرجح أن تصل إلى الإمكانيات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان المنظمة.

في ظل هذه الخلفية، تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى النظر في إزالة الحواجز التجارية، مثل خفض معدلات التعريفات الجمركية وتخفيف الحواجز غير الجمركية بهدف تعزيز التجارة البينية في المنظمة. في هذا الصدد، يجب أن تكون سياسات التجارة الزراعية في بلدان المنظمة فعالة وقائمة على الأدلة. إن إدراج آراء مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين في صنع السياسات أمر بالغ الأهمية لتحديد مجالات الأولوية الوطنية ووضع السياسات التي يمكن أن تعزز التجارة في المنتجات الزراعية.

يمكن لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة مثل البنك الإسلامي للتنمية، وسيسرك، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والكومسيك أن تقدم أيضاً عددًا من الأدوات والبرامج مثل الائتمانات التجارية المستهدفة، والمعارض التجارية المتخصصة، وبناء القدرات، وبرامج التدريب لصالح البلدان الأعضاء. يمكن أن تساعد مثل هذه البرامج على زيادة قدرات ومهارات الدول الأعضاء التي من شأنها أن تسمح لها بالتجارة بشكل أكبر داخل منطقة المنظمة. وفي نطاق مثل هذه البرامج، يمكن للدول الأعضاء التعلم من خبراتها الوطنية وأفضل الممارسات في الزراعة والتجارة الزراعية. إن مثل هذه الممارسات وتبادل المعرفة بين دول المنظمة في هذا المجال المهم يمكن أن يكون لها القدرة على الارتقاء بالتعاون البيئي إلى مستوى آخر.

شهدت العقود الماضية أهمية التصدي لنقص المغذيات الدقيقة، المعروف أيضاً باسم الجوع الخفي. إذ أصبح النقص في تناول المغذيات الدقيقة قضية صحية عالمية مهمة بشكل متزايد، مما يؤثر على نتائج التنمية الرئيسية بما في ذلك ضعف النمو البدني والعقلي لدى الأطفال، والتخلف العقلي، والعمى، والضعف أو تفاقم الأمراض، وخسائر في الإنتاجية.

تعد دول منظمة التعاون الإسلامي من بين البلدان الأكثر عرضة لنقص المغذيات الدقيقة بسبب ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي. إذ أن نصف 20 دولة تعاني من أسوأ مستويات الجوع الخفي من بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. يمكن أن يكون إغناء الطعام هو الحل لحاجة السكان إلى تناول المغذيات الدقيقة في الحالات التي يتعذر فيها الوصول إلى مصادر الغذاء الطبيعية التي تحتوي على مستويات عالية من المغذيات الدقيقة. وقد أحرزت بلدان المنظمة تقدماً فيما يتعلق ببرامج إغناء الأغذية. فالعديد من هذه البلدان تتوفر على لوائح خاصة بإغناء المواد الغذائية. لكن معظمها تركز فقط على معالجة الملح باليود. فما يقارب نصف بلدان المنظمة فقط هي التي فرضت متطلبات لتدعيم الأطعمة غير المحلية (مثل الدقيق أو الزيت أو الأرز) بعدد من المغذيات الدقيقة مثل فيتامين ب12 وفيتامين (د) وحمض الفوليك (ب9) وفيتامين (أ) والحديد والزنك.



وعلى الجانب المشرق، فإن غالبية البلدان مجهزة بالفعل بمعايير إغناء لتحسين المركبات الغذائية المختلفة بأنواع مختلفة من المغذيات الدقيقة. ويجب أن يتم التحسين الإلزامي بعد إضافة الملح باليود من قبل الدول الأعضاء بالنظر إلى النقص المحدد في المغذيات الدقيقة حيث ماكان. وبالتالي، فإن برنامج التحسين المناسب سيتطلب تقييمات أخرى تتعدى التقوية الفنية للأغذية، ولكن أيضاً لاعتباراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ هناك حاجة إلى استراتيجيات تكميلية في هذه السياقات تدعم التعديل الغذائي المناسب ثقافياً والتدخلات المجتمعية والزراعية، مع جهود متزامنة لتحسين القدرة والوصول إلى المكملات والمقويات الغذائية.

تناولت رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه تغير المناخ كأحد أهم تحديات الأمن المائي في دول منظمة التعاون الإسلامي. إذ سيؤدي ضغط تغير المناخ على نظام المياه إلى إعاقة الإنتاج الزراعي وبالتالي زيادة صعوبة التخفيف من حدة الفقر والقضاء على المجاعة في دول منظمة التعاون الإسلامي. ولهذا يجب متابعة جهود التخفيف والتكيف المختلفة لمواجهة هذا التحدي. إذ لن تساهم هذه الجهود في تقليل الضغط على البيئة فحسب، بل ستوفر أيضاً العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة إنتاج الغذاء والقدرة على التكيف مع المناخ المتغير في المستقبل. كما قد يكون لها أيضاً فوائد مشتركة (تحسين الكفاءة، وانخفاض التكلفة، الفوائد المشتركة البيئية) والتي يمكن أن تعطي تأثيرات إيجابية غير مباشرة على القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

تتطلب مواجهة تحدي تغير المناخ تحقيق الاستدامة على مستوى إنتاج الغذاء من خلال اعتماد ممارسات زراعية "ذكية مناخياً". تهدف الزراعة الذكية مناخياً بشكل رئيسي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية مع تقليل انبعاثات غازات الدفيئة في الوقت نفسه وزيادة القدرة والمرونة في مواجهة الصدمات المناخية. ترتبط إمكانات كل جهود التخفيف والتكيف بالسياق، مع قضايا مختلفة وقدرات تكيفية بين المجتمعات والمناطق. فتحقيق المتطلبات الأساسية للتنفيذ الناجح لمشاريع التخفيف والتكيف الزراعي سيكون عبر ما يلي: (1) مشاركة المجتمعات في تنفيذ البرامج؛ (2) وجود اتساق بين الاستراتيجية الجديدة والسياسات أو البرامج الجارية، و(3) إسداء الموافقة بشكل مسبق للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وعلاوة على ذلك، توجد حاجة كبيرة لتحليل الآثار المترتبة على تغير المناخ وتبادل الخبرات داخل البلدان الأعضاء في المنظمة من حيث سياسات التكيف والإدارة واستخدام التكنولوجيا.

تؤثر جائحة كوفيد-19 على عناصر مهمة في كل من العرض والطلب على الغذاء. كما ثمة حاجة إلى تنفيذ تدابير لمنع الأزمات الغذائية المدمرة بهدف الحفاظ على إمكانية الوصول إلى الغذاء، والحفاظ على سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية سليمة، والتخفيف من آثار الوباء عبر النظام الغذائي. وفي هذا الصدد، يتعين أن يكون عرض المنتجات الغذائية في السوق كافياً لضمان استمرارية الأنشطة الزراعية وتفادي حدوث أزمة على صعيد سلاسل الإمدادات. ووفقاً لذلك يجب اجتثاث كل ما من شأنه أن يعرقل عمل المنتجين في إمداد المستهلكين بالمواد الغذائية. ويستحسن كذلك إعطاء الأولوية للمنتجات الغذائية المحلية، وهو الأمر الذي سيسهم في حصول المزارعين في المناطق النائية على مستوى معين من الدخل.



إن الفئات الهشة بحاجة للحماية اللازمة، ويشمل ذلك الفقراء الجدد وصغار المزارعين والرعاة والصيادين والمشردين. ومن المهم جدا تحديد حجم هذه الفئة من المجتمع لتكوين صورة عامة عن نسبة الأشخاص الذين هم بحاجة للمساعدة. ووفقا لذلك يمكن إعادة تخصيص موارد الميزانية وتعديلها بشكل يتناسب مع الإجراء المتعلق بالتعامل مع حالات انعدام الأمن الغذائي الطارئة. ويمكن تنفيذ عدد من برامج شبكات الأمان الاجتماعي من قبيل التحويلات النقدية المباشرة أو تقديم مساعدات في شكل سلال غذائية أو الشكليات معا.

قد تشوب عملية تقديم خدمات الحماية الاجتماعية في البلدان النامية بعض التحديات، وذلك راجع لعامل افتقار الحكومات في هذه البلدان للبيانات ذات الجودة ووجود نقص على مستوى القوى العاملة وبعض الإشكاليات المتعلقة بمدى ملاءمة تصميم البرامج فضلا عن التحديات التي تفرضها الإجراءات البيروقراطية. لذلك يجب ألا تقتصر عملية إطلاق برامج الحماية الاجتماعية على الهيئات الحكومية فحسب، بل يجب تسخير الإمكانيات التي تزخر بها المجتمعات المحلية من خلال التعاون والتنسيق الحكومي معها. ومن شأن هذه الأمر أن يلعب دورا جوهريا في تطور البرنامج وتحقيق أهدافه من خلال الوصول للفئات المستهدفة، لاسيما في المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها.

تشير منظمة الأغذية والزراعة (b2020) إلى أنه وفقا وفقا للمستوى الراهن والمتوقع على مدى العام لإنتاج المحاصيل الأساسية فإن هناك ما يكفي من الغذاء للجميع على امتداد العام. لا يمكن أن تتعطل الإمدادات العالمية من الغذاء بشرط عدم اتباع البلدان لسياسات التجارة التقييدية (مثل حظر التصدير). لذلك يتعين على البلدان المصدرة أن تواصل عرض سلعها في السوق العالمية، وفي الوقت ذاته بوسع البلدان المستوردة أن تخفف من الحواجز التجارية لتسهيل حرية تدفق التجارة. وهذا من شأنه ضمان عدم توقف أنشطة التجارة الغذائية والزراعية على الصعيد العالمي حتى في ظل التحديات اللوجستية القائمة. ففي الأوقات العصيبة، من الضروري أن تتوحد جهود البلدان وتعمل معا لضمان استقرار الإمدادات الغذائية ووصولها للجميع وبالتالي تجنب حصول مشاكل عرضية غير مرغوب فيها مثل أزمة الغذاء.



- FSIN. (2020). 2020 Global Report on Food Crises. 1–202. <http://www.fao.org/emergencies/resources/documents/resources-detail/en/c/1187704/>
- UNICEF, WHO, and World Bank. (2020). Levels and trends in child nutrition: Key findings of the 2020 edition of the Joint Child Malnutrition Estimates. Geneva: World Health Organization. Retrieved from <https://www.unicef.org/media/69816/file/Joint-malnutrition-estimates-2020.pdf>
- Binswanger-Mkhize, H., & McCalla, A. F. (2010). Chapter 70 The Changing Context and Prospects for Agricultural and Rural Development in Africa. In *Handbook of Agricultural Economics* (Vol. 4, pp. 3571–3712). Elsevier.
- Center, C. C. (2013). *Copenhagen Consensus 2012: Expert Panel Findings*.
- CFS HLPE. (2020). Impact of COVID-19 on Food Security and Nutrition (FSN). March, 1–8.
- Chapman, R., & Slaymaker, T. (2002). ICTs and Rural Development: Review of the Literature, Current Interventions and Opportunities for Action. *ICTs and Rural Development*, 1–45.
- COMCEC (2018). COMCEC Agriculture Outlook 2018, Ankara.
- COMCEC (2019). Reviewing Agricultural Trade Policies to Promote Intra-OIC Agricultural Trade, February, 2019, Ankara.
- Croppenstedt, A., Demeke, M., & Meschi, M. M. (2003). Technology Adoption in the Presence of Constraints: the Case of Fertilizer Demand in Ethiopia. *Review of Development Economics*, 7(1), 58–70. <https://doi.org/10.1111/1467-9361.00175>
- Cullen, M. T. (2020). COVID-19 and the risk to food supply chains: how to respond. COVID-19 and the Risk to Food Supply Chains: How to Respond, March, 1–7. <https://doi.org/10.4060/ca8388en>
- Delincé, J., Ciaian, P., & Witzke, H.-P. (2015). Economic impacts of climate change on agriculture: the AgMIP approach. *Journal of Applied Remote Sensing*, 9(1), 097099.
- Dercon, S., Gilligan, D. O., Hoddinott, J., & Woldehanna, T. (2009). The impact of agricultural extension and roads on poverty and consumption growth in fifteen Ethiopian Villages. *American Journal of Agricultural Economics*, 91(4), 1007–1021.
- Economist Intelligence Unit (EIU). (2019). *Global food security index (GFSI)*.
- Egypt Today. (2020). Egypt takes economic measures related to pensions, agricultural taxes.

- Ergocun, G. (2020). Turkey postpones farmers' loans for 6 months amid virus. Anadolu Agency.
- FAO (2006). The Role of Agriculture and Rural Development in Revitalizing Abandoned/Depopulated Areas.
- FAO (2020), COVID-19 Pandemic – Impact on Food and Agriculture,
- FAO (1996). *Rome Declaration on World Food Security*. Rome: FAO.
- FAO (2020). Hunger and food insecurity. *FAO*.
- FAO (2006). Food security. *FAO Policy Brief, Issue 2*.
- FAO (2019). *State of food security 2019*. Rome: FAO.
- FAO (2008). Food security information for action: An introduction to the basic concepts of food security. *FAO*.
- FAO, IFAD, UNICEF, WFP, & WHO. (2019). Review of The State of Food Security and Nutrition in the World, 2019. In *The State of Food Security and Nutrition in the World 2019. Safeguarding against economic slowdowns and downturns: Vol. Licence: C*.
- FAO. (2007). *Coping with Water Scarcity, Challenge of the Twenty-First Century*. <http://ci.nii.ac.jp/naid/40005232449/>
- FAO. (2014). *Building a common vision for sustainable food and agriculture*.
- FAO. (2016). *BEFS ASSESSMENT FOR TURKEY, Sustainable bioenergy options from crop and livestock residues*.
- FAO. (2016). Impact of the Ebola virus disease outbreak on market chains and trade of agricultural products in West Africa.
- FAO. (2017). *The State of Food and Agriculture 2017*.
- FAO. (2020). *Suite of Food Security Indicators*. FAOSTAT.
- FAO. (2020a). Coronavirus disease 2019 (COVID-19) Addressing the impacts of COVID-19 in food crises | April–December 2020. FAO's Component of the Global COVID-19 Humanitarian Response Plan, April.
- FAO. (2020b). Crop Prospects and Food Situation - Quarterly Global Report No. 1, March 2020. In Crop Prospects and Food Situation #1, March 2020 (Issue March).
- FAO. (2020c). MONTHLY REPORT ON FOOD PRICE TRENDS (Issue 3).
- FAO. (2020d). Suite of Food Security Indicators. FAOSTAT. <http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>
- FAOSTAT. (2020). *FAOSTAT database*. Food and Agriculture Organization of the United Nations. <http://faostat.fao.org/>
- Fathurrahman, F. (2016). Measuring the sustainability of energy development in emerging economies. *International Journal of Global Environmental Issues*, 15(4), 315–345. <https://doi.org/10.1504/IJGENVI.2016.081059>



- FFI, GAIN, IGN, & the Micronutrient Forum. (2019). *Global Fortification Data Exchange (GFDx)*. Food Fortification Initiative (FFI).
- Food Security Information Network (FSIN). (2020). 2020 Global Report on Food Crises. 1–202.
- Foster, A. D., & Rosenzweig, M. R. (2010). Microeconomics of Technological Adoption. *Annual Review of Economics*, 2(January), 395–424.
- Gajigo, O., & Lukoma, A. (2011). *Infrastructure and agricultural productivity in Africa*. www.adb.org
- Grebmer, K. V., Bernstein, J., Patterson, F., Wiemers, M., Cheilleachair, R. N., Foley, C., Gitter, S., Ekstrom, K., & Fritschel, H. (2019). *Global Hunger Index 2019: The challenge of hunger and climate change*. Available at <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019%20Global%20Hunger%20Index.pdf>
- Hanif, U. (2020). Covid-19 disrupts urea supply chain | The Express Tribune. The Express Tribune.
- IFAD (2016). *Agricultural and Rural Development Reconsidered: A Guide To Issues and Debates*.
- IFPRI. (2019). *Global Food Policy Report 2019*.
- ILO. (2020). Country policy responses (COVID-19 and the world of work). Burkina Faso.
- International Food Policy Research Institute (IFPRI). (2020). *Agricultural Total Factor Productivity (TFP), 2000-2016* (I. F. P. R. I. (IFPRI) (ed.); V1 ed.). Harvard Dataverse.
- Jack, B. K. (2011). Market inefficiencies and the adoption of agricultural technologies in developing countries. In *White paper, Agricultural Technology Adoption Initiative, J-PAL (MIT) and CEGA (UC Berkeley)*.
- Kessides, C. (1993). *The contributions of infrastructure to economic development*. The World Bank.
- Khandker, S. R., Bakht, Z., & Koolwal, G. B. (2009). The poverty impact of Rural roads: Evidence from Bangladesh. *Economic Development and Cultural Change*, 57(4), 685–722.
- KPMG. (2020). Kazakhstan- Measures in response to COVID-19.
- Lewis, J., & Severnini, E. (2017). *Short- and Long-Run Impacts of Rural Electrification: Evidence from the Historical Rollout of the U.S. Power Grid* (No. 11243; Discussion Paper).
- Maggio, G., & Sitko, N. (2019). Knowing is half the battle: Seasonal forecasts, adaptive cropping systems, and the mediating role of private markets in Zambia. *Food Policy*, 89(August 2018), 101781.
- Mannar, M. G. V., & Hurrell, R. F. (2018). Food Fortification: Past Experience, Current Status, and Potential for Globalization. In M. G. V. Mannar & R. F. Hurrell (Eds.), *Food Fortification in a Globalized World*. Elsevier.



- Mbow, C., Skole, D., Dieng, M., Justice, C., Kwesha, D., Mane, L., El Gamri, M., von Vordzogbe, V., & Virji, H. (2012). Challenges and prospects for REDD+ in Africa: desk review of REDD+ implementation in Africa. In *GLP Report No. 3*. <https://doi.org/ISSN 1904-5069>
- Mensah, K. (2020), The Impact of COVID-19 on Agricultural Trade and Food Security, Rural 21, International Journal for Rural Development, 28 April 2020.
- Mikou, M., Rozenberg, J., Koks, E., Fox, C., & Quiros, T. P. (2019). Assessing Rural Accessibility and Rural Roads Investment Needs Using Open Source Data. In *Policy Research Working Paper* (Issue February).
- Muthayya, S., Rah, J. H., Sugimoto, J. D., Roos, F. F., Kraemer, K., & Black, R. E. (2013). The Global Hidden Hunger Indices and Maps: An Advocacy Tool for Action. *PLoS ONE*, 8(6).
- Ngotho, A. (2020). Covid-19 slows supply of locust control chemicals. The Star.
- Niang, I., Ruppel, O. C., Abdrabo, M. A., Essel, A., Lennard, C., Padgham, J., & Urquhart, P. (2015). Africa. *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation and Vulnerability: Part B: Regional Aspects: Working Group II Contribution to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, 1199–1266.
- OECD (2015). Issues in Agricultural Trade Policy: Proceedings of the 2014 OECD Global Forum on Agriculture, OECD Publishing, Paris.
- OECD. (2020). Country Policy Tracker. https://oecd.github.io/OECD-covid-action-map/data/CoronavirusUpdate_AllCountries_Public.xlsx
- Organization of Islamic Cooperation (OIC). (2016). OIC-2025 Programme of Action.
- Ritchie, H., & Roser, M. (2020). Micronutrient Deficiency. *Our World in Data*.
- Roberts, P. R., Kc, S., & Rastogi, C. (2006). *Rural access index: a key development indicator*.
- Sablah, M., Grant, F., & Fiedler, J. L. (2013). Food fortification in Africa: Progress to date and priorities moving forward. *Sight and Life*, 27(3), 18–24.
- Schmidhuber, J., Pound, J., & Qiao, B. (2020). COVID-19: Channels of transmission to food and agriculture.
- SESRIC (2016). OIC Economic Outlook 2016: Transforming the Potentials into Impact, Ankara.
- SESRIC. (2016). *Agriculture and Food Security in OIC Countries*.
- SESRIC. (2019). OIC Health Report 2019. Ankara: SESRIC.
- Sheahan, M., & Barrett, C. B. (2017). Ten striking facts about agricultural input use in Sub-Saharan Africa. *Food Policy*, 67, 12–25.



- SIDA. (2015). Women, water, sanitation, and hygiene. *Gender Tool Box Brief*.
- Smith P., Bustamante, M., Ahammad, H., Clark, H., Dong, H., Elsiddig, E. A., Haberl, H., Harper, R., House, J., Jafari, M., Masera, O., & C. Mbow, N. H. Ravindranath, C. W. Rice, C. Robledo Abad, A. Romanovskaya, F. Sperling, and F. T. (2014). Agriculture, Forestry and Other Land Use (AFOLU). In R. Edenhofer, O., J. Pichs-Madruga, Y. Sokona, E. Farahani, S. Kadner, K. Seyboth, A. Adler, I. Baum, S. Brunner, P. Eickemeier, B. Kriemann, & T. Z. and J. C. M. (eds. . Savolainen, S. Schlömer, C. von Stechow (Eds.), *Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change. Contribution of Working Group III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (pp. 811–922). Cambridge University Press.
- Smith, P., Cai, Z., Gwary, D., Janzen, H., Kumar, P., McCarl, B., Ogle, S., O’Mara, F., Rice, C., Scholes, B., & Sirotenko, O. (2007). Agriculture in Climate Change 2007: Mitigation. *Cambridge University Press*, 4, 1–44.
- Sy, A. (2020). Côte d’Ivoire Government and Municipalities on the Frontlines of COVID-19. UNCDF Blog.
- The News International. (2020). Tyre manufacturers demand exemption from lockdown.
- The World Bank. (2009). *Awakening Africa’s Sleeping Giant Prospects for Commercial Agriculture in the Guinea Savannah Zone and Beyond*.
- Turley, L., & Uzsoki, D. (2018). *Financing Rural Infrastructure: Priorities and pathways for ending hunger* (Issue INVESTMENT IN AGRICULTURE, Policy Brief #7, pp. 1–7). International Institute for Sustainable Development.
- UNDP. (2012). *Africa Human Development Report 2012 Towards a Food Secure Future U*. www.undp.org
- UNEP. (2019). *Emissions Gap Report 2019*.
- UNICEF. (2006). UNICEF WASH annual report 2006.
- Wam. (2020). UAE President approves new law on food commodities, up to Dh5 million fine for violators. Khaleej Times.
- Welsh, T. (2020). WFP chief warns of “hunger pandemic” as COVID-19 threatens food security | Devex. Devex.
- WHO, & FAO. (2006). *Guidelines on Food Fortification with Micronutrients* (L. Allen, B. de Benoist, O. Dary, & R. Hurrell (eds.)). WHO Press.
- World Bank. (2008). Agriculture for Development. In *Agriculture* (Vol. 161). <https://doi.org/10.1596/978-0-8213-7233-3>
- WTO (2020), The Covid-19 Pandemic and Trade-Related Developments in LDCs, 8 June 2020.



الملحقات

الملحق الأول: ممارسات الزراعة المستدامة المختلف

التصنيفات	الممارسات
إدارة الأراضي الزراعية	
الأراضي الزراعية - إدارة النباتات	ممارسات الكربون عالية المدخلات، على سبيل المثال، أنواع المحاصيل المحسنة، وتناوب المحاصيل، واستخدام المحاصيل الغطائية، وأنظمة المحاصيل المعمرة، والتكنولوجيا الحيوية الزراعية. تحسين كفاءة استخدام النيتروجين.
الأراضي الزراعية - إدارة المغذيات	مدخلات الأسمدة لزيادة الغلات والمدخلات المتبقية (مهم بشكل خاص في الزراعة منخفضة الغلة). تغيير معدل رش أسمدة النيتروجين، نوع السماد، التوقيت، الأحكام، الاستخدام الدقيق، المثبطات.
الأراضي الزراعية - الحراثة / إدارة المخلفات	انخفاض كثافة الحرث؛ الاحتفاظ بالمخلفات.
الأراضي الزراعية - إدارة المياه	تحسين توافر المياه في الأراضي الزراعية بما في ذلك جمع المياه واستخدامها. تحلل المخلفات النباتية. إدارة التجفيف لتقليل الانبعاثات وتقليل تسرب السطحي للنيتروجين.
الأراضي الزراعية — إدارة الأرز	الإبقاء على القش. إدارة المياه، تجفيف أو تصريف الأرز في منتصف الموسم.
أراضي الخث المعاد تجفيفها للزراعة	إدارة المياه، معدل رش الأسمدة، نوع السماد، التوقيت، ودقة التطبيق. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستمرة من الصرف المنخفض (ولكن قد تزيد انبعاثات الميثان).
الأراضي الزراعية - التجنيب وتغيير استخدام الأراضي	إعادة زراعة الأعشاب والأشجار المحلية. زيادة عزل الكربون. انخفضت مدخلات النيتروجين مما أدى إلى انخفاض أكسيد النيتروز.
تطبيق الفحم الأحيائي	تعديل التربة لزيادة إنتاجية الكتلة الحيوية وعزل C ستعمل مدخلات النيتروجين المنخفضة على تقليل الانبعاثات.
إدارة أراضي الرعي	
أراضي الرعي — إدارة النباتات	تحسين أصناف العشب / تكوين العشب، على سبيل المثال، أعشاب ذات جذور عميقة، وزيادة الإنتاجية، وإدارة المغذيات. كثافات التخزين المناسبة والقدرة الاستيعابية وخزانات العلف وتحسين إدارة الرعي.
أراضي الرعي - إدارة الحيوانات	كثافات التخزين المناسبة، وإدارة القدرة الاستيعابية، وخزائن الأعلاف وتحسين إدارة الرعي، وإنتاج الأعلاف، وتنوع العلف.



-	كثافة التخزين، إدارة المخلفات الحيوانية.	
-	تحسين استخدام النار من أجل الإدارة المستدامة لأراضي المراعي. الوقاية من الحرائق وتحسين الإحراق الخاضع للسيطرة.	أراضي الرعي - إدارة الحرائق
-	إنشاء الغطاء النباتي الذي لا يتوافق مع تعريفات التحريج وإعادة التحريج (على سبيل المثال: Atriplex spp.).	إعادة الغطاء النباتي
-	قد تؤدي زيادة رعي المجترات إلى زيادة صافي الانبعاثات.	
-	ستعمل مدخلات النيتروجين المخفضة على تقليل الانبعاثات.	
-	استعادة الكربون في التربة في أراضي الخث؛ وتجنب صافي انبعاثات الكربون في التربة باستخدام تحسين إدارة الأراضي.	التربة العضوية - الترميم
-	قد يزيد.	
-	الاستصلاح (التشجير، إدارة خصوبة التربة، الحفاظ على المياه، تحسين مغذيات التربة، تحسين إراحة الأرض).	التربة المتدهورة — الإحلال
-	استخدام روث الحيوانات والمواد الصلبة الحيوية الأخرى لتحسين إدارة النيتروجين؛ تقنيات الزراعة الحيوانية المتكاملة.	التطبيقات الحيوية الصلبة
المواشي		
-	تحسين الأعلاف والمضافات الغذائية لتقليل الانبعاثات من التخمر المعوي؛ بما في ذلك الأعلاف المحسنة، والإضافات الغذائية (المركبات النشطة بيولوجيا، والدهون)، وحامل الأيون / المضادات الحيوية، ومحسنات البروبيونات، والبكتيريا القديمة، ومكملات النترات والكبريتات.	المواشي — التغذية
-	سلالات محسنة ذات إنتاجية أعلى (وبالتالي انبعاثات أقل لكل وحدة من المنتج) أو مع انبعاثات منخفضة من التخمر المعوي؛ التكنولوجيا الميكروبية مثل اللقاحات البدائية، والميثانوتروف، والأسيتوجين، والعائيات، والبروبيوتيك؛ تحسين الخصوبة.	الثروة الحيوانية - التربية وغيرها من الإدارة على المدى الطويل
-	التحكم في ظروف التخزين واللاهوائية	إدارة السماد الطبيعي
-	التحكم في النظام الغذائي للماشية لتقليل من إفرازات النيتروجين ومثبطات النترجة المطبقة في التربة وعلى الحيوانات، ومثبطات اليورياز ونوع الأسمدة والمعدل والتوقيت والتحكم في ممارسات تطبيق السماد وإدارة الرعي.	

المصدر: Smith et al (2014)



الملحق الثاني: تعرض الطلب على الغذاء وعرضه لكوفيد-19

البلد	حصة المدخلات الوسيطة	استهلاك رأس المال الثابت لكل عامل	الناتج الإجمالي لكل عامل	حصة الصادرات الزراعية	التعرض العام للتعرض	حصة النفقات على الغذاء	حصة الواردات الزراعية	التعرض العام للتعرض
أفغانستان	L	IL	H	H	IH		H	
ألبانيا	IL	IL	IH	IL	IL	H	IH	H
الجزائر	L	L	IH	L	H	H	IH	H
أذربيجان	IH	IH	IH	L	IL	H	IH	H
البحرين	IL	IH	IL	L	I	L	IL	I
بنغلاديش	IL	L	H	L	L	H	IH	H
بنين	IL	L	H	H	IH	H	H	H
بروناي	H	H	L	L	IL	IL	IL	IL
بوركينا فاسو	L	L	H	H	IH	H	IH	IH
الكاميرون	L	L	H	H	IL	H	IH	H
تشاد	L	L	H	L	I	H	IH	H
جزر القمر	L	L	H	H	IL	H	H	H
كويت ديفوار	L	IL	IH	H	IL	H	IH	H
جيبوتي	H	L	H	IH	H	IH	H	H
مصر	L	IL	IL	IH	L	IH	H	H
الغابون	IH	IH	IH	L	IL	IL	H	IH
غامبيا	L	L	H	H	IL	IH	H	H
غينيا	L	L	H	L	I	H	H	H
غينيا بيساو	IL	IL	H	H	H	H	H	H
غيانا	IL	IH	IL	IH	IL		IL	IL
إندونيسيا	IL	IL	IH	IH	IH	H	IL	IH
إيران	IH	IH	IL	IL	IL	IL	IL	IL
العراق	IL	IH	IH	L	I	IH	H	H
الأردن	H	IH	IL	IH	IH	IL	H	IH
كازاخستان	IH	IH	IL	IL	IL	IL	IL	IL
الكويت	IL	IH	L	L	I	IL	IH	IL
قرغيزستان	H	IL	IH	IL	IH	IH	IH	IL
لبنان	L	H	L	H	IL		IH	IL
ليبيا	IL	H	IH	L	IL	IL	H	IL
ماليزيا	IH	IH	IL	IL	I	IL	L	I
المالديف	IH	IL	IH	IH	IH	IH	IH	IH
مالي	L	L	IH	IH	I	H	IH	H
موريتانيا	L	L	H	IH	IL	H	H	H
المغرب	IH	IL	IH	IH	IH	IH	IL	IL
موزمبيق	L	L	H	IL	I	H	IH	H
النيجر	L	L	H	H	IL	IH	H	H
نيجيريا	IL	L	IH	L	I	IH	IL	IL
عمان	IL	IL	IH	L	I	IL	IL	IL
باكستان	L	IL	IH	IH	IL	H	IH	H
فلسطين	IH	IL	IL	H	IH	IH	H	IH
قطر	IH	H	L	L	I	L	L	I
السعودية	L	IH	L	L	I	L	IH	L
السنگال	L	L	H	IH	IL	H	H	H
سيراليون	L	L	H	IH	IL	IH	H	H
الصومال	L	L	H	H	IL		H	L
السودان	L	L	H	H	IL	H	H	L
سورينام	IL	IH	IL	IL	IL	IH	IH	IL
سوريا	IL	IH	H	H	IH	H	H	IH
طاجيكستان	L	IL	H	IL	H	H	IH	L
توغو	L	L	I	IL	H	I	L	L
تونس	IL	IH	IL	IL	IL	IL	IL	IL
تركيا	IH	IH	IL	IL	IL	IL	IL	IL
تركمانستان	IL	IL	IH	L	IL		IL	IL
أوغندا	IL	L	H	H	IH	IH	IH	IH
الإمارات العربية المتحدة	IH	IH	IL	L	I	L	L	I
أوزبكستان	IL	IL	IH	IH	IL	IL	IL	IL
اليمن	IH	IL	IH	IH	IH	IH	H	H

المصدر: (Schmidhuber et al. (2020). - ملاحظة: L=منخفض، IL = منخفض بشكل متوسط، H =مرتفع، IH=مرتفع بشكل متوسط.



الملحق الثالث: تصنيفات البلدان

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (57):

السودان	المالديف	الغابون	أفغانستان
سورينام	مالي	غامبيا	ألبانيا
سوريا*	موريتانيا	غينيا	الجزائر
طاجيكستان	المغرب	غينيا بيساو	أذربيجان
توغو	موزمبيق	غيانا	البحرين
تونس	النيجر	إندونيسيا	بنغلاديش
تركيا	نيجيريا	إيران	بنين
تركمانستان	عمان	العراق	بروناي دار السلام
أوغندا	باكستان	الأردن	بوركينافاسو
الإمارات العربية المتحدة	فلسطين	كازاخستان	الكامرون
أوزبكستان	قطر	الكويت	تشاد
اليمن	السعودية	جمهورية قرغيزستان	جزر القمر
	السنغال	لبنان	كوت ديفوار
	سيراليون	ليبيا	جيبوتي
	الصومال	ماليزيا	مصر

*عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة:

ساو تومي وبرينسيب	مدغشقر	دومينيكا	أنغولا
صربيا	ملاوي	جمهورية الدومينيكان	أنتيغوا وباربودا
السيشل	جزر مارشال	الإكوادور	الأرجنتين
جزر سليمان	موريشيوس	السالفادور	أرمينيا
جنوب أفريقيا	المكسيك	غينيا الاستوائية	البهاماس
جنوب السودان	ميكرونيزيا	إريتريا	بربادوس
سريلانكا	مولدوفا	إثيوبيا	بيلاروسيا
سانت كيتس ونيفيس	منغوليا	فيجي	بليز
سانت لوسيا	مونتو نيغرو	جورجيا	بوتان
سانت فينسنت والغرينادين	ميانمار	غانا	بوليفيا
سوازيلاند	ناميبيا	غرينادا	البوسنة والهرسك
تانزانيا	نورو	غواتيمالا	بوتسوانا
تايلاند	نيبال	هايتي	البرازيل
تيمور ليستي	نيكاراغوا	هندوراس	بلغاريا
تونغا	بالاو	هنغاريا	بوروندي
ترينداد وتوباغو	بابوا غينيا الجديدة	الهند	الرأس الأخضر
توفالو	باراغواي	جامايكا	كمبوديا
أوكرانيا	بيرو	كينيا	جمهورية أفريقيا الوسطى
الأوروغواي	الفلبين	كيريباتي	تشيلي
فانواتو	بولندا	كوسوفو	الصين



كولومبيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	رومانيا	فنزويلا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	ليسوتو	روسيا	فيتنام
جمهورية الكونغو	ليبيريا	رواندا	زامبيا
كوسناريكا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	ساموا	زيمبابوي
كرواتيا	باناما		

الدول المتقدمة** (39):

أستراليا	ألمانيا	لتوانيا	سنغافورة
النمسا	اليونان	لوكسمبورغ	جمهورية سلوفاكيا
بلجيكا	هونغ كونغ	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	سلوفينيا
كندا	أيسلندا	مالطا	إسبانيا
قبرص	إيرلندا	هولندا	السويد
جمهورية التشيك	إسرائيل	نيوزيلندا	سويسرا
الدنمارك	إيطاليا	النرويج	تايوان
إستونيا	اليابان	البرتغال	المملكة المتحدة
فنلندا	كوريا الجنوبية	بويرتو ريكو	الولايات المتحدة
فرنسا	لاتفيا	سان مارينو	

** بناء على قائمة الدول المتقدمة المصنفة من قبل صندوق النقد الدولي.



الملحق الرابع: التصنيف الجغرافي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أفريقيا جنوب الصحراء (21): OIC-SSA

بنين	غامبيا	نيجيريا
بوركينافاسو	غينيا	السنغال
الكاميرون	غينيا بيساو	سيراليون
تشاد	مالي	الصومال
جزر القمر	موريتانيا	السودان
كوت ديفوار	موزمبيق	توغو
الغابون	النيجر	أوغندا

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19): OIC-MENA

الجزائر	الكويت	المملكة العربية السعودية
البحرين	لبنان	سوريا*
جيبوتي	ليبيا	تونس
مصر	المغرب	الإمارات العربية المتحدة
العراق	عمان	اليمن
إيران	فلسطين	
الأردن	قطر	

*عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (9): OIC-ESALA

أفغانستان	غيانا	المالديف
بنغلاديش	إندونيسيا	باكستان
بروناي دار السلام	ماليزيا	سورينام

أوروبا وآسيا الوسطى (8): OIC-ECA

ألبانيا	قرغيزستان	تركمانستان
أذربيجان	طاجيكستان	أوزبكستان
كازاخستان	تركيا	

